الإقتصاد

المجلد الثاني

الفترة من ١/١/٢٠٠٠

حتى يونية / ٢٠٠٠

إعداد

مكتبة الاهرام للبحث العلمى



الاقتصاد

المجلد الثانى

الفترة من ١/١/٢٠٠٠

حتى

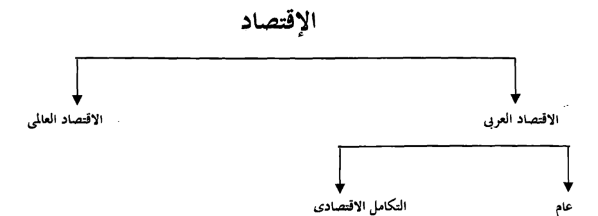
يونيه /٢٠٠٠

إعــــــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمى

المجلد الثانى

الإقتصاد



الإقتصاد العربى

عـــام

الاقتصاد العربى

عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	تراجع وزن الاقتصاد العربي فى الاقتصاد العالمى	مركز الدراسات السياسية / الاهرام	التقرير الاستراتيجى العربى		٢٠٠٠	١٤٤
٢	مميزات التفوق الاقتصادى	لويس حبيقة	السياسة الكويتية	١١٠٢٨	٢٠٠٠/٢/١١	١٥٧
٣	التوقعات الاقتصادية للمنطقة العربية (١ من٢)	هنرى توفيق عزام	الحياة	١٣٥٠٥	٢٠٠٠/٣/٢	١٥٩
٤	التوقعات الاقتصادية للمنطقة العربية(٢ من٢))	هنرى توفيق عزام	الحياة	١٣٥٠٧	٢٠٠٠/٣/٤	١٦٢
٥	معالجة الركود مابعد الاصلاح الاقتصادى	عبد الرحمن صبرى	الاهرام	٤١٤٤٠	٢٠٠٠/٥/٢٢	١٦٦

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي : عام	رقم العـــــدد :
المصـــــدر : التقرير الاستراتيجي العربي	تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠

تراجع وزن الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي:

تعرض الوزن النسبي للاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي لتغيرات كبيرة سواء فيما يتعلق بحصة الدول العربية من الناتج العالمي أو من التجارة الدولية .ففي العام ١٩٦٥ كان الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية لا يزيد على نحو ١,٤% من الناتج العالمي في العام المذكور ، كما شكلت الصادرات العربية نحو ٤,١ % من الصادرات العالمية في العام نفسه ، علما بأن حسابات الناتج والصادرات العربية في عام ١٩٦٥ لم تكن تتضمن الإمارات العربية المتحدة واليمن وقطر والأردن والبحرين إما لعدم توفر البيانات أو لكونها غير مستقلة حتى ذلك الحين .

ونتيجة ارتفاع أسعار النفط زادت إيرادات الدول العربية من تصديره ، واستفادت الدول غير المصدرة للنفط من هذا الوضع بصورة مباشرة من خلال المساعدات التي تدفقت إليها من الدول العربية المصدرة للنفط ، وبصورة غير مباشرة من خلال تزايد طلب الدول العربية النفطية الخفيفة السكان على خدمات عنصر العمل وعلى خدمات المقاولات والخدمات السياحية من العديد من الدول العربية غير النفطية . وكانت النتيجة أن ارتفع الوزن النسبي للناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية إلى ٤,٢% من الناتج العالمي عام ١٩٨٠ . أي أن حصة العرب من الناتج العالمي تضاعفت ثلاثة مرات بين عامي ١٩٦٥ ، ١٩٨٠. ولكن هذا التحسن الشكلي لم يكن مرتبطا من قريب أو بعيد بتطور هيكلي للاقتصادات العربية وقدرتها على النمو الذاتي المستمر ، وإنما كان مرتبطا بالارتفاع الكبير في أسعار النفط. وكان دور النفط في هذه الطفرة واضحا من أن مجموع النواتج المحلية لدول الخليج العربي الست والعراق وليبيا وهي الدول العربية النفطية الرئيسية، قد أصبح في عام ١٩٨٠ يشكل نحو ٧١.٤% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بعد أن كان يشكل قرابة ٣٥ % منه في عام ١٩٦٥ .

وفي نفس الاتجاه ارتفعت حصة الدول العربية من الصادرات العالمية لتصبح نحو ١٢,٦% من هذه الصادرات عام ١٩٨٠. أي أن هذه الحصة قد تضاعفت ثلاث مرات بين عامي ١٩٦٥ ، ١٩٨٠، وكان ذلك عائدا بصورة كاملة تقريبا إلى الطفرة التي شهدتها أسعار النفط وحصيلة الدول العربية من تصديره ، أي أن هذه الطفرة لا تعكس تنوع هيكل الصادرات العربية أو تحسن قدرتها التنافسية من زاويتي الجودة أو السعر ، وإنما تعود كلية إلى التغير في أسعار سلعة أولية يتم تصديرها في صورتها الخام وهي النفط .

ويمكن القول أن الثراء الظاهر للدول العربية الذي يعكسه مؤشر حصة هذه الدول في الناتج والصادرات العالمية عام ١٩٨٠ هو ثراء لم يكن يستند على قواعد راسخة، وانما ارتبط بمتغير وقتي. ولذلك فما أن تمكنت الدول المستوردة الرئيسية من إعادة السيطرة على سوق النفط منذ منتصف الثمانينات وحتى نهاية القرن العشرين حتى حدث تدهور في حصة الدول العربية من الناتج العالمي والصادرات الدولية قرب نهاية القرن العشرين. ففي عام ١٩٩٧ شكل الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية نحو ٢% فقط من الناتج العالمي ، وهوت الصادرات العربية لتصبح حصتها في الصادرات العالمية مجرد ٣.٣% فقط في العام نفسه . أي أن الوزن النسبي للاقتصادات العربية في الناتج العالمي والتجارة الدولية في عام ١٩٩٧ أصبح أسوأ بكثير من الوضع في منتصف الستينات . وإذا كان لهذا الانحدار من معنى فهو أن الدول العربية التي أتيحت لها فرصة استثنائية لتجاوز التخلف والفقر والتذبذب الاقتصادي من خلال توظيف الإيرادات الاستثنائية الهائلة التي حصلت عليها في فترة الطفرة النفطية من عام ١٩٧٤ حتى منتصف الثمانينات ، لم تحقق نقلة فعالة في تنويع هياكل اقتصاداتها وصادراتها ، ولم تتمكن من تجاوز حالة التذبذب الاقتصادي تبعا لحركة أسعار النفط ، وفشلت في النهاية في بناء قواعد اقتصادية تكفل لها النمو الذاتي المستمر.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي
اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي : عام
رقم العـــــدد :
المصـــــــدر : التقرير الاستراتيجي العربي
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠

ثانيا: سياسات متغيرة واختلالات تضعف الاقتصادات العربية:

اعتمدت غالبية الدول العربية المستقلة حديثا على سياسات اقتصادية تسند دورا مهيمنا للدولة في الاقتصاد رغم اختلاف أسباب إسناد هذا الدور . ففي الدول المستندة للأيديولوجيا القومية تم توسيع نطاق دور الدولة عبر السيطرة على ممتلكات الأجانب وتأميم ممتلكات الرأسمالية المحلية اعتقادا في أن هذا سيؤدي الى رفع مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجي وقوة العمل والسيطرة على التراكم للتحكم في الاستثمارات الجديدة وتوزيعها القطاعي لإعادة هيكلة الاقتصاد بما يساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة. ولكن كان الهدف الاول هو ان استمرار السيطرة الاقتصادية شكل وما زال ضرورة لاستمرار السيطرة السياسية للنخب البيروقراطية والعسكرية الحاكمة في العديد من الدول العربية .

وفي الدول القائمة على السيطرة القبلية والعائلية على الحكم ، اعتبرت السيطرة على الاقتصاد هي الأساس القوي لاستمرار السيطرة السياسية من ناحية ولضمان استمرار الاستئثار بالجانب الأعظم من هيكل القوة الاقتصادية للدولة. وفي حالات دول النفط كانت مبررات هيمنة الدولة على الاقتصاد جاهزة بصورة طبيعية ، على اعتبار أن النفط الذي هو أساس اقتصاداتها يقع تحت سيطرة الدولة التي استخدمته لبناء أرستقراطية مالية من أبناء العائلة الحاكمة ورؤوس القبائل والعائلات المتحالفة معها ومن يعملون في خدمتها في الإدارة العليا للدولة .

ومنذ النصف الثاني من الثمانينات بدأت معدلات النمو في التراجع نتيجة ظهور مشاكل سيطرة قطاع الدولة والقطاع العام على التكوين الرأسمالي في معظم الدول العربية مما أدى الى تدني مستوى كفاءة العملية الانتاجية نتيجة ضعف كفاءة إدارة الاستثمارات العامة. ومن ثم زاد الاعتماد في التمويل على العالم الخارجي. وأدى هذا الى بزوغ أزمة مديونية خارجية لعدد كبير من الدول العربية. وساهم في ذلك هبوط أسعار النفط بحدة في منتصف الثمانينات .

وعلى الرغم من التحسن النسبي في اقتصادات الدول التي تطبق برامج اصلاح اقتصادي في التسعينات ، إلا ان القاسم المشترك لكل البرامج هو التركيز على الاصلاح في السياسات المالية والنقدية من أجل سد العجز في الموازنة وجمح مستويات التضخم والسيطرة على العجز الخارجي غير ان الاصلاح الهيكلي الخاص بالاقتصاد الحقيقي ظل محدودا حتى نهاية العام ١٩٩٩. وهو ما يجعل الدول العربية تعبر من قرن إلى قرن جديد وهي مثقلة بالمشاكل الاقتصادية إلى جانب المشاكل السياسية والاجتماعية. وتظهر المشاكل الاقتصادية للدول العربية في استمرار الاختلالات الهيكلية في صورة فجوات عديدة تؤثر على التقدم الاقتصادي.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعي : عام	رقم العـــدد :	
المصـــــدر : التقرير الاستراتيجي العربي	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠

١- فجوة بين الادخار والاستثمار :

اتسمت الدول العربية غير المصدرة للنفط خـلال فترة النمو السريع والاستثمار المرتفـع ٧٤-١٩٨٥ بارتفاع معدل الاستثمار بنحو ٩% من الناتج المحلى الاجمالى فى حين ارتفع الادخار المحلى بنحـو ١% فقط من الناتج المحلى الاجمالى مما أدى لفجوة كبيرة بين الاستثمار والادخار. وتضافر السلوك الادخـارى مع عدد من العوامل التى أدت لتعميق الفجـوة مـن أهمها انخفاض متوسط دخل الفرد فى هذه الـدول، وارتفاع مستويات التضخم وانعكاسه علـى وجـود معدلات فائدة حقيقية سالبة، كذلك سـعر صـرف مغالى فى قيمته، والعجز المالى الناتج عن انخفـاض إدخار القطاع العام المسيطر على النشاط الاقتصادى مما ساهم فى الضغط على اجمالى المدخرات .

وترتب على ذلك اعتماد هذه الدول فـى تمويـل برامج التنمية على المدخرات الاجنبية فـى صـورة ديون ومعونات وتحويلات العاملين بالخارج ، ومـن ثم تفاقم عجز الحساب الجارى.

ومنذ عام ١٩٨٥عانت هذه الدول غير المصـدرة للنفط من إنخفاض معدل الاستثمار مقارنـة بـالفترة السابقة نتيجة هبوط مصادر التمويل الخارجى فـى ظل تفاقم ازمة المديونية العالمية فى الوقت الذى لـم يرتفع الادخار المحلى بأكثر من ٠,٥% من النـاتج المحلى الاجمالى سنويا بالمقارنة بالحقبة السابقة .

وفيما يتعلق بالوضع فى الدول المصدرة للنفـط ، مازال الاعتماد الكبير على صادرات النفـط عـاملا رئيسيا فى التغيرات الاقتصادية على المستوى الكلى فى هذه الدول. فقد اتسمت هذه الدول خلال الفـترة ٧٤-١٩٨٥ بارتفاع معدل الاستثمار بمتوسـط ١٠% سنويا الى الناتج المحلى الاجمالى مقابل ارتفاع أكـبر فى معدل الادخار بنحو ٢٤% إلى النـاتج المحلـى الاجمالى. وساعد على تحقيق هذه المعدلات انتعـاش اسعار النفط فى عامى ٧٣ و ١٩٧٩ . وانعكس ذلـك على تحقيق فائض فى الحسابات الجاريـة وصـل إلى١٨% من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفـترة ٧٤-١٩٨٥ .

غير ان الفترة التالية بعـام ١٩٨٥ اتسـمت بانخفاض معدل الاستثمار فى هذه الدول بنحـو ٤% من الناتج المحلى الاجبالى. وفى المقـابل انخفـض ايضا كل من معدلات الادخار المحلى والقومى بحدة الامر الذى أدى إلى تحول الفائض فـى الموازيـن الجارية إلى عجز بلغ متوسـطه ٤% مـن النـاتج المحلى الاجمالى.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي : عام	رقم العـــــدد :
المصـــــــدر : التقرير الاستراتيجي العربي	تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠

وأما الاستثمار الاجنبى المباشر، فقد بدأ منذ منتصف الثمانينات فقط فى الارتفاع لتصل نسبة هذا الاستثمار الى الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية لنحو ٠,٥% فقط سنويا . وهذا معدل منخفض للغاية خاصة إذا قورن بنفس المعدل فى منطقة شرق وجنوب شرق آسيا أو دول امريكا اللاتينية.

ويعزى ذلك إلى التشوهات فى مناخ الاستثمار فى معظم الدول العربية، إلى جانب ضعف كفاءة رأس المال فى ظل سيطرة الاستثمارات العامة على النسبة الاكبر من النشاط الاقتصادى. والجدير بالملاحظة أن المعدل الحدى لرأس المال (التغير فى رأس المال/الناتج) مازال مرتفعا فى العالم العربى مقارنة بالمناطق الاخرى فى العالم ليعبر عن ضعف كفاءة الاستثمارات فى المنطقة العربية .

٢ ـ ضعف عام فى الاداء الاقتصادى :

تشير تقديرات النمو الى ضعف الاداء الاقتصادى للدول العربية بصفة عامة ، لان متوسط معدل النمو السنوى فى أعلى فتراته (٧٠-١٩٨٥) لم يتجاوز ٥% ، فى حين بلغ متوسط معدل النمو خلال التسعينات نحو ٣,٨% فقط . بل ان معدل النمو سجل تراجعا في عام ١٩٩١ بنحو ٤,٣% وبلغ صفر %فى عام ١٩٩٣ . وهذا ما يشير إلى خلل السياسات الاقتصادية فى تحقيق أهدافها المرجوة والتى لابد أن تسعى لزيادة معدلات النمو الاقتصادى.

وقد تكون الصورة أكثر قتامة إذا قورنت معدلات النمو فى العالم العربى مع الدول الآسيوية أو دول امريكا اللاتينية مع الأخذ فى الاعتبار التعداد السكانى المرتفع للعالم العربى الذى يتعدى ٢٦٤ مليون نسمة. وهذا ما ينعكس على متوسط دخل الفرد العربى .

وتوضح معدلات النمو فى متوسط دخل الفرد فى العالم العربى ارتفاعها بنسب ضئيلة بلغت فى النصف الاول من السبعينات ٢,٣% ولكنها تراجعت فى النصف الاول من التسعينات ليبلغ معدل نموها ٠,٧٥% . كما انها سجلت تراجعا خلال فترة الثمانينات يتعدى متوسط نمو دخل الفرد فى الدول الاسيوية وهو ٧% .

ويعزى انخفاض متوسط دخل الفرد فى العالم العربى ليس فقط إلى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى، وانما أيضا إلى تقلبات مصادر الدخل فى الدول العربية وارتفاع معدل النمو السكانى. وينعكس ذلك بالضرورة على زيادة الحاجة لخلق فرص عمل لتحجيم البطالة التى يخلقها ضعف النمو وزيادة السكان. كما يؤدى هذا الوضع للضغط على الخدمات الاجتماعية .

ومن الواضح أن هناك ارتباطا وثيقا بين التغيرات فى اسعار النفط وبين اتجاه معدلات النمو سواء للدول المصدرة أو غير المصدرة للنفط ، حيث ان الهيكل القطاعى للانتاج السلعى للناتج الاجمالى فى الدول العربية يشير إلى سيطرة الصناعات الاستخراجية على النسبة الاكبر (٤٠,١%) وتليها الزراعة (٢٤,١%) ثم تأتى الصناعات التحويلية (٢١,٢%) فى المرتبة الثالثة.

ويوضح توزيع الهيكل القطاعى تلكؤ الجهود الذى بذلت فى الدول العربية لتنويع القاعدة الانتاجية ولزيادة الاهتمام بالصناعة، حيث تدخل الدول العربية القرن الجديد وهى ما تزال تتسم بالتخصص فى المواد الأولية بل فى عدد ضئيل من هذه المواد مما يعرض اقتصاداتها لتقلبات حادة نتيجة القاعدة الاقتصادية المعروفة والتى ما تزال سارية وهى أن اسعار المواد الاولية تتجه للتذبذب والانخفاض فى حين تتجه اسعار السلع المصنعة للارتفاع.

وازاء ذلك ، يتضح ان الدول العربية تواجه تحديات جسيمة يتحتم العمل الجاد للتغلب عليها حتى يمكن تحقيق الغايات المرجوة لتحسين مستوى الفرد فى العالم العربى، ومن أهم هذه التحديات:

أ- زيادة التكوين الرأسمالى بالاعتماد على القطاع الخاص .

ب- العمل على تحسين كفاءة الاستثمار سواء من ناحية رأس المال أو العمالة لزيادة الانتاجية .

جـ- تحفيز الادخار المحلى لتوفير مصدر لتمويل برامج التنمية .

د- تهيئة المناخ لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر .

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربى
الموضوع الفرعى : عام
المصـــــدر : التقرير الاستراتيجى العربى
اسم كاتب المقال :
رقم العـــدد :
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠

ثالثا: نحو اندماج لا غنى عنه فى الاقتصاد العالمى :

تفرض التطورات العالمية بما تحمله من إنفتـاح وتنافس تحديات جسيمة على الدول العربية. فقد شهد العالم منذ نهاية الثمانينات سلسـلة مـن المتغيـرات الجوهرية أثرت على القواعد والأسس التـى تحكـم النظام العالمى. وأدى تعاظم درجة الاعتماد المتبـادل بين دول العالم المختلفة إلى زيادة حدة المنافسة فـى ظل ميل الاسواق العالمية الى "تخصص" فى إنتـاج السلع والخدمات على اساس المزايا النسبية .

وترتب على ذلك زيادة درجة الانكشاف للأسواق الضعيفة. وساهم فى ذلك التقدم التكنولوجي الهـائل الذى وفر أمام المستهلك كافة المعلومـات للاختيـار بين السلع والخدمات المتميزة سواء من ناحية السعر أو الجودة. وبات واضحا مـدى تواضـع السـلع والخدمات التى تقدمها الأسواق العربية سـواء مـن ناحية السعر المرتفع أو الجودة المنخفضة . وهكـذا تدخل الدول العربية القرن الجديد فى ظـل العولمـة وهى محملة بمشاكل اقتصادية هائلة، وموزعة بيـن اتجاهين واضحين :

الاتجاه الأول : يـرى أن اندمـاج الاقتصـادات العربية فى الاقتصاد العالمى، يوفر فرصا ومكاسـب لا غنى عنها من منطلـق الاسـتناد علـى قـاعدة اقتصادية صحيحة وهى ان المنافسة العالمية تعمـل على تحسين كفاءة إستخدام الموارد وبالتالى تحسـين المزايا النسبية لكل دولة. ويعكس ذلك تحسين فرص النمو وارتفاع متوسط دخل الفرد .

أما الاتجـاه الثـانى: فـيرى أن الاختـلالات الاقتصادية فى الدول العربية لا تعزى لمشاكل داخلية أو لتطبيق سياسات اقتصادية غير مناسـبة ، وإنمـا ترجع الى ما تسببه الهيمنة الغربية على الدول النامية بصفة عامة والعربيـة بصفـة خاصـة . وتقـود مجادلات هذا الاتجاه فى محصلتها النهائية الى مزيـد من الانغلاق استنادا الى مقولات ايديولوجية تـأخذ شكلا اقتصاديا ولكنها تقع فى مجملها خارج نطـاق العلم الاقتصادى وأى علم على الاطلاق.

وتستدعى المناقشة الموضوعيـة للجـدل بيـن الاتجاهين ، والذى يقف حائلا فى كثير من الأحيـان امام وضع السياسات الاقتصادية المناسبة لتقدم الدول العربية ، الاجابة على سؤالين رئيسيين:

اولهما: هل تسير العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والدول الغربية دائما فى صالح الأخيرة ؟

وثانيها : هل يمكن تحسين وضع الاقتصـادات العربية دون الاندماج فى الاقتصاد العالمى بافتراض ان هناك بديلا عن هذا الاندماج ؟

١- علاقات تجارية فى مصلحة العرب :

تشكل التجارة الخارجية إلى اجمالى الناتج المحلى فى الدول العربية نسبة كبيرة تتعـدى ٥٥%. ويعـد هذا المعدل مرتفعا مقارنة بالدول المتقدمـة التـى لا يتعدى المعدل فيها ١٥%. ويعكـس ذلـك أمريـن مهمين:

أولهما: اعتماد جزء كبير من دخل العالم العربى على التجارة الخارجية بصورة تفوق المعايير الدولية وهو ما يشكل نقطة ضعف للاقتصادات العربية.

وثانيهما: ان حاجة الدول العربية إلـى التجـارة الخارجية تفوق حاجة معظم دول العالم. ومن ثم فـإن فكرة الانغلاق أو المقاطعة لا تتسـق مـع سـمات الاقتصادات العربية .

ومن ناحية حجم التبادل التجـارى بيـن الـدول العربية والعالم ، فقد سجل الميزان التجارى للـدول العربية فائضا وصل لنحو ٣٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٧ ، مما يعنى ان العلاقات التجارية مع العـالم هى فى صالح الدول العربية ، لأنها ببساطة شـديدة تصدر للعالم سلعا أكثر مما تستورد .

ويلاحظ من التوزيع الجغرافى لصادرات الـدول العربية ان الجزء الاكبر من هذه الصادرات يذهـب الى اسواق العام المتقدم (الاتحاد الاوربى والولايـات المتحدة الامريكية واليابان) بنسبة تتعدى ٥٠% مـن اجمالى الصادرات .

ويؤكد ذلك مـدي أهميـة الاسـواق المتقدمـة لصادرات الدول العربية لأنـها تسـتوعب الشـطر الأعظم من هذه الصادرات وتحقـق الفـائض فـى العلاقات التجارية، فى حيـن أن نسـبة الـواردات

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــدد :	
المصـــــدر :	التقرير الاستراتيجى العربى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

العربية من الأسواق المتقدمة (اوربـا - امريكـا - اليابان) لا تتعدى ٤٠% من جملة هـذه الـواردات. ويعنى ذلك بالقطع ان استفادة الدول العربيـة مـن علاقتها مع الدول المتقدمة تفوق استفادة هذه الـدول المتقدمة فى اطار التبادل التجارى .

ويؤكد ذلك عامل آخر أكثر أهمية وهو أن نسـبة ما تصدره الدول المتقدمة إلى الدول العربية لايشـكل اهمية كبيرة إلى إجمالى صادراتها. حيث لا تتعـدى صادرات الولايات المتحدة الامريكيـة الـى العـالم العربى إجمالى نسبة ٢,٦% من اجمالى صادراتـها مما يشير إلى ضآلة اهمية الاسواق العربية بالنسـبة إلى الدول المتقدمة .

كما أن تحليـل الـهيكل السـلعى للصـادرات والواردات يؤكد مدى أهمية الاسواق المتقدمة بالنسبة للدول العربية . فيشير هيكل الصادرات العربية إلـى اعتمادها بصفة اساسية على المواد الاولية وبصفـة خاصة على الوقود المعدنى الذى تصل نسبته إلـى اجمالى الصادرات لنحو ٦٧,٠% . وهذا ما يشـير إلى ضآلة أهمية نوعية الصـادرات العربيـة إلـى الأسواق المتقدمة مع الاخذ فى الاعتبار التحول نحـو تقليص اهمية المواد الاولية الداخلة فـى التصنيـع ومحاولة وجود بدائل للنفط .

وفى الجانب الآخر يتضح ان هيكـل الـواردات العربية يتمثل فى سلع صناعية وآلات ومعدات تصل لنحـو ٣٣% . ومـن المؤكـد ان الالآت وسـلع التكنولوجيا المتقدمة هى ذات اهمية بالغة للشـعوب العربية سواء لاقامة صناعات أو للتقـدم المعرفـى والفنى .

كما يوضح هيكل الواردات اعتماد العالم العربـى على الخارج لسد الفجوة الغذائية مثل القمح والحبوب والألبان. وهى سلع لايمكـن المزايـدة عليـها لأن الاستغناء عنها يعنى فناء الشعوب. كما ان السـوق العربية ماتزال قاصرة فى انتاج غذائها ، ومـن ثـم تعتمد على الخارج .

ويعد غياب المنافسة أحد الأسباب الرئيسية لفشـل الاسواق العربية فى توفير الحد الادنى مـن الغـذاء والالات اللازمة للتصنيع. ولهذا فان أحد سبل العلاج الرئيسية هو المزيد من الاندماج فى السوق العالميـة للاستفادة من التنافسية والتطوير التكنولوجى.

٢ - دور اساسـى للتمويـل الأجنبـى فـى التنمية العربية :

تعتمد الدول العربية فى سد الفجوة بين الاسـتثمار والادخار على العالم الخارجى، ووصـل الاعتمـاد على التمويل الخارجى بكافة أشكاله خلال النصـف الثانى من الثمانينات والتسعينات إلى نحو ٤% مـن الناتج المحلى الاجمالى لكل الدول العربية.

ويتسع الاعتماد على التمويل الخارجى فى الـدول غير المصدرة للنفط بطبيعة الحال أكثر من الـدول المصدرة للنفط حيث وصل التمويل الخـارجى فـى الفترة ٧٠-١٩٧٣ إلى نحـو ١٠,٨% مـن النـاتج المحلى الاجمالى.

ويوضح تقسيم التمويل الخارجى إلـى اشكاله المختلفة ان التمويل الرسمى للتنمية يحظى بالنسـبة الاكبر من التدفقات الخارجية حيث وصـل نصيـب الدول العربية من اجمالى التدفقات للدول النامية إلـى ١٤,٥% فى بداية التسعينات ثم انخفض إلـى ٧,٩% فى عام ١٩٩٧ ، فى حين ان معدل التدفقات الخاصة للاستثمار الأجنبى لـم يتعـد ٠.٥% طـوال عقـد التسعينات، بسبب عدم حدوث تحسن ملمـوس فـى المناخ الاستثمارى فى الدول العربية. وهذا واضـح فى اتجاهات حجم الاستثمار الأجنبى. فخـلال عقـد السبعينات كان متوسط التدفقات المالية الداخلة سنويا إلى الدول العربية نحو ٨ مليار دولار ، فى الوقـت الذى كان معدل التدفقات الخاصة الخارجة من الدول العربية سنويا ١٧ مليار دولار ، أى أكبر من معـدل المديونية الخارجية السنوى (١٠ مليار دولار).

ويعنى هذا ان التشـوهات الكبيـرة فـى منـاخ الاستثمار واستمرار سيطرة القطاع العام فى الـدول العربية فى تلك الحقبة لم تقف حائلا فقط امام زيـادة التدفقات الأجنبية ، وانما أدت الى هـروب رؤوس الاموال العربية إلى الخـارج حيـث يوجـد منـاخ استثمارى مستقر اقتصاديا وسياسيا. ولكن مع الاتجاه نحو التحرير الاقتصادى الجزئى فى معظـم الـدول

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	التقرير الاستراتيجي العربي	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠

العربية وبدء برامج الاصلاح، وصل صافى التدفقات الرأسمالية فى عقد التسعينات سنوياً لنحو ٢٥ مليار دولار، خاصة وان اتجاه الدول العربية نحو تطوير أسواق رأس المال عمل على جذب الاستثمار الاجنبى غير المباشر الذى كان منعدماً فى العقود الماضية.

وتعتبر المعونات الخارجية أحد المصادر الرئيسية التى إعتمدت عليها الدول العربية فى سد الفجوة بين الاستثمار والادخار. وقد اتسمت هذه المساعدات بارتفاعها فى العقد الماضى وبداية التسعينات وهى الفترات التى اتسمت بضعف التدفقات الرأسمالية من الاستثمار الاجنبى الى الدول العربية ، الامر الذى يعنى ان ارتفاع المساعدات الانمائية قد عوض عن الاستثمار الاجنبى وقام بدور هام فى تنفيذ برامج التنمية فى الدول العربية. حيث بلغت اجمالى المساعدات الانمائية إلى الدول العربية منذ عام ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩٦ نحو ٦٧,٥ مليار دولار.

ويثير ذلك سؤالا عما يمكن أن يحدث اذا توقف تدفق رأس المال الاجنبى إلى الدول العربية وكذلك المعونات الفنية. والاجابة ببساطة شديدة هى أنه إذا توقفت التدفقات المالية الداخلة إلى الدول العربية سواء فى صورة الاستثمار الاجنبى او المساعدات والمعونات فهذا يعنى ازدياد فجوة الاستثمار والادخار ، وبالتالى عدم القدرة على تنفيذ جزء كبير من برامج التنمية فى الدول العربية.

والجدير بالملاحظة ان تعظيم الاستفادة من المعونات يتوقف على الدول المستقبلة للمعونة أكثر من الدول المصدرة مهما كانت شروط هذه المعونة. وفى كثير من الأحيان كانت المشاكل فى كفاءة إستخدام المعونة ترجع إلى المتلقين لها، سواء من ناحية عدم الكفاءة أو الفساد الادارى.

٣ - الاندماج فى العالم ضرورة حياة للاقتصادات العربية :

وتزداد أهمية الاندماج فى الاقتصاد العالمى لأنه أصبح ضرورياً لتطوير القدرة على المنافسة ورفع كفاءة تخصيص الموارد من خلال التعرض واسع النطاق لتحديات المنافسة مع الاقتصادات الأخرى وانتاجها من السلع والخدمات ليس فى الأسواق الدولية فحسب ولكن فى السوق المحلية لأى دولة أيضا . وقد أثبتت التجربة التاريخية أن تطور أى اقتصاد خلف أسوار الحماية الجمركية وغير الجمركية لزمن طويل يخلق كيانا اقتصاديا ضعيفا فاقدا للتحديات وما تثيره من استجابات ضرورية للتطور والتجدد.

وتتضح فداحة التأثير السلبى للتطور خلف أسوار الحماية الجمركية عندما نقارن التطور الاقتصادى فى مصر وكوريا الجنوبية, ففى عام ١٩٦٥ بلغ الناتج المحلى الإجمالى المصرى نحو ٥,١ مليار دولار وبلغ نصيب الفرد منه نحو ١٧٣ دولار فى العام نفسه، فى حين بلغ الناتج المحلى الإجمالى الكورى الجنوبى فى العام نفسه حوالى ٣ مليارات دولار وبلغ متوسط نصيب الفرد منه فى كوريا نحو ١٠٥ دولار .

لكن نتيجة التطور الاقتصادي والصناعى الكورى الجنوبى المذهل والمبني على المنافسة في الأسواق الخارجية كضرورة لتحقيق الاستراتيجية التصديرية الكورية ،مقابل الجمود الشديد للصناعة المصرية خلف أسوار الحماية الجمركية المبالغ فيها والطويلة الأمد بلا مبرر ، أصبحت كوريا الجنوبية أكثر ثراء بكثير من مصر وبلغ ناتجها المحلى الإجمالى نحو ٣٦٩,٩ مليار دولار عام ١٩٩٨ مقارنة بنحو ٧٩,٢ مليار دولار لمصر فى العام نفسه وأصبح متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى يبلغ ٧٩٧٠ دولار فى كوريا مقابل ١٢٩٠ دولار للفرد فى مصر فى عام ١٩٩٨.

هذا فضلا عن أن قيمة الصادرات السلعية المصرية بلغت نحو ٢٦٣,١ مليون جنيه مصرى أى نحو ٦٠٥,١ مليون دولار عام ١٩٦٥ مقارنة بنحو ١٧٦,٧ مليون دولار قيمة صادرات كوريا فى ذلك العام. أى أن الصادرات السلعية المصرية كانت حتى عام ١٩٦٥ تبلغ نحو ٣,٤ مرة قدر الصادرات السلعية الكورية. أما فى عام ١٩٩٨ فإن قيمة الصادرات السلعية المصرية لم تتجاوز ٣٩٠٨

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي : عام
المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي
اسم كاتب المقال :
رقم العدد :
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠

مليون دولار مقارنة بنحو ١٣٣٢٢٣ مليون دولار قيمة الصادرات السلعية الكورية الجنوبية في العام ذاته. أي أن الصادرات السلعية المصرية عام ١٩٩٨ أصبحت تقل عن ٣% من قيمة الصادرات السلعية الكورية الجنوبية في العام نفسه بعد أن كانت الصادرات السلعية المصرية تبلغ أضعاف نظيرتها الكورية في منتصف الستينات.

ورغم أن كوريا في اطار الدعم الأمريكي والغربي لها في زمن الحرب الباردة قد استفادت من فتح السوق الأمريكية أمامها ومن التكنولوجيا الغربية واليابانية دون دفع مقابل حقوق الملكية الفكرية، إلا أن ذلك وحده لا يفسر القفزة الاقتصادية الهائلة التي حققتها تلك الدولة مقارنة بالنمو البطيء للناتج والصادرات في مصر. والأرجح أن تعرضها لتحديات المنافسة واستجابتها الفعالة لها قد شكل دافعا قويا للتقدم والنمو في حين أصيب الاقتصاد المصري بالجمود وبضعف كفاءة تخصيص الموارد خلف أسوار الحماية المبالغ فيها والطويلة الأمد.

كذلك فإن الاندماج في الاقتصاد العالمي أصبح ضرورة بعد أن شهدت السنوات الأخيرة توسعا كبيرا للأطر الدولية للتحرير الاقتصادي ولتحقيق الاندماج الاقتصادي الدولي. هذه الأطر التي لا يمكن البقاء خارجها طويلا دون التعرض لخطر التهميش والعجز عن التأثير في طبيعة وشروط عملية تحرير العلاقات المالية والاقتصادية الدولية الجارية فعليا، والتي لا يمكن التأثير فيها بجدية إلا من داخلها.

وتتركز أهم أطر التحرير الاقتصادي التي تشكل أساس التوسع في الاندماج الاقتصادي الدولي، في التالي:

أ- اتفاق جات لتحرير التجارة الدولية جزئيا وتدريجيا الذي تم التوقيع عليه رسميا في أبريل ١٩٩٤ والذي تأسست بموجبه منظمة التجارة العالمية. وأهم نقاط هذا الاتفاق هي:

- إعفاء ٤٠% من الواردات الصناعية من الرسوم، والتحرير الكامل لتجارة العقاقير والمعدات الطبية ومعدات المقاولات والصلب والأثاث والمعدات الزراعية والكحول والخشب واللعب، مع إنهاء أشكال الحماية الجمركية غير المباشرة والاكتفاء بالرسوم الجمركية المباشرة والواضحة حتى تكون هناك شفافية في مستويات الحماية.
- بالنسبة للتجارة الدولية في المنسوجات والملابس التي كانت مقيدة من خلال الحصص الثنائية في ظل اتفاقية الألياف المتعددة- (Multi Fibre Arrangement)تم الاتفاق على الإنهاء التدريجي لنظام الحصص المتبع في هذه الاتفاقية خلال عشر سنوات على أن تقوم الدول النامية بخفض تعريفاتها الجمركية على وارداتها من المنسوجات والملابس. وفي نهاية السنوات العشر يتم تطبيق قواعد الجات لتحرير التجارة الدولية على المنسوجات.
- تخفيض الدعم الممنوح للمنتجات الزراعية المحلية بنسبة ٢٠%, وخفض الصادرات المدعومة بنسبة ٣٦% من حيث القيمة, وبنسبة ٢١% من حيث الحجم, وتحول كل الحواجز المعوقة للواردات الزراعية إلى رسوم جمركية واضحة مع خفضها بنسبة ٣٦%، وخفض التعريفات على المنتجات الزراعية الاستوائية بنسبة ٤٠%، وفتح أسواق الأرز في كل من اليابان وكوريا الجنوبية تدريجيا.
- الاتفاق على وضع قواعد ومعايير دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع وحقوق الطبع وحقوق الأداء والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وتصميمات نظم رقائق السيلكون الخاصة بالحاسبات الآلية، مع منح الدول النامية فترة سماح قبل وضع هذه القواعد والمعايير موضع التطبيق.
- إنهاء وسائل الحماية التجارية التي تطبق تحت دعاوى مكافحة الإغراق، مع وضع قواعد واضحة لتحديد حالات الإغراق والعقوبات التي تتعرض لها الدول التي تقوم بإغراق أسواق الدول الأخرى (تصدير سلع بأقل من سعرها في السوق المحلية للدول المصدرة)
- الإقرار بحق الحكومات في استخدام أنظمة ومعايير فحص المنتجات للتأكد من أنها آمنة للمستهلكين وغير ضارة بالبيئة أو بمعنى آخر مطابقة للمواصفات القياسية صحيا وبيئيا وفنيا، مع وضع معايير تضمن ألا تؤدي الإجراءات التي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي
اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي : عام
رقم العدد :
المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠

تستخدمها الحكومات في هذا الصدد، إلى خلق عوائق أمام حرية التجارة.

● تأسيس منظمة التجارة العالمية، على أن تقوم بمتابعة تنفيذ نتائج جولة أوروجواي (اتفاق جات) ومراقبة التزام الدول الأعضاء فيها بهذا الاتفاق.

وقد بلغ عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية ١٣٤ دولة عام ١٩٩٨، وهو في تزايد مستمر لأن هناك ٢٢ دولة أخرى تطلب عضوية المنظمة، وهناك سبع دول عربية أعضاء في المنظمة هي مصر والمغرب وتونس وموريتانيا وجيبوتي والكويت والبحرين وهناك دول تستكمل اجراءات الانضمام هي الامارات وقطر ودول ترغب أو تتفاوض للانضمام مثل العراق والجزائر والأردن والسعودية والسودان.

ب- اتفاق تحرير الخدمات الدولية للإتصالات والذي تم التوصل إليه في عام ١٩٩٧ حينما توصلت ٦٨ دولة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى اتفاق لتحرير التجارة الدولية في الاتصالات ليدخل حيز التنفيذ في بداية عام ١٩٩٨، علما بأن هذه الدول تساهم بنحو ٩٠% من قيمة ايرادات تجارة الاتصالات العالمية. وكانت قيمة هذه التجارة قد بلغت نحو ٧٨٨ مليار دولار عام ١٩٩٥، ومن المرجح أن تكون قد بلغت قرابة تريليون دولار عام ١٩٩٨ على ضوء النمو السريع لهذه التجارة. وتشير التقديرات الأمريكية إلى أن قيمة هذه التجارة يمكن أن تتراوح بين ٢و ٣ تريليون دولار على ضوء تزايد انفتاح السوق العالمية للاتصالات. ويتلخص الاتفاق في فتح الأسواق الرئيسية الثلاثة (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الاتحاد الأوروبي) بشكل كامل للمنافسة المحلية والأجنبية اعتبارا من عام ١٩٩٨، علما بأن ايرادات الاتصالات في هذه الأسواق الثلاثة تشكل نحو ٧٥% من ايرادات الاتصالات العالمية. كذلك نص الاتفاق على موافقة اليابان على إزالة القيود على اعادة بيع الطاقة غير المستغلة للخطوط الدولية. كما تم الاتفاق على قيام المكسيك وكندا بتحرير سوقيهما، وتقرر رفع الحد الأقصى المسموح للأجانب بتملكه في شركات الاتصالات إلى ٤٩% بالنسبة للمكسيك و٤٧% بالنسبة لكندا. كذلك تم الاتفاق على تأخير تنفيذ بعض دول الاتحاد الأوروبي للاتفاق مثل أسبانيا (تبدأ التنفيذ عام ٢٠٠٣). كما تعهدت دول أمريكا اللاتينية بتحرير أسواق الاتصالات فيها بدرجات متفاوتة خلال خمس سنوات أي بحلول عام ٢٠٠٣ ، وتعهدت دول أوروبا الشرقية بتحرير أسواقها بعد فترات سماح متفاوتة حيث ستكون جمهورية التشيك هي البادئة بالتحرير عام ٢٠٠٠، وستكون المجر هي التي ستختتم التحرير عام ٢٠٠٥. كما تضمن الاتفاق قيام الدول الآسيوية بالمزيد من تحرير أسواق الاتصالات فيها خلال السنوات القادمة.

جـ- اتفاق تحرير الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية الذي تم التوصل إليه في ديسمبر ١٩٩٧ حيث وقعت عليه ٧٠ دولة من بينها مصر. وقد بدأ تطبيق الاتفاق اعتبارا من بداية عام ١٩٩٩.

وينص الاتفاق على قيام كل دولة من الدول الموقعة عليه بفتح الأسواق المالية والبنوك والخدمات المالية عموما أمام المستثمرين من الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق، علما بأن الدول المتبعين الموقعة على الاتفاق تملك ٩٥% من أسواق الخدمات المالية في العالم .

لكن العديد من الدول الموقعة على هذا الاتفاق طلبت فترات سماح قبل تنفيذ بعض بنوده واستثناء بعض البنود الأخرى، وعلى سبيل المثال التزمت مصر في هذا الاتفاق بالسماح بملكية أجنبية بنسبة ١٠٠% لبنك محلي دون أي شروط بالنسبة لجنسيته، كما التزمت بإزالة كل القيود أمام مشاركة الأجانب في سوق المال وبالتحرير الكامل لخدمات الاستثمارات وبالتحديد تقدير وإدارة المخاطر. لكن مصر أبقت بعض القيود في مجال التأمين حيث أنها ستسمح بحلول عام ٢٠٠٠، بارتفاع حصة الأجانب في شركات التأمين على الحياة لتصل إلى ٥١%، وستسمح بهذا الأمر لشركات التأمين الأخرى بحلول عام ٢٠٠٣ مع اشتراط أن يكون مديرو شركات التأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث من المصريين.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي : عام
المصـــــــدر : التقرير الاستراتيجي العربي
اسم كاتب المقال :
رقم العـــــدد :
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠

.مخاطر محددة يمكن تفاديها :

هناك ثلاثة شروط أساسية لنجاح أى تحرير اقتصادى وهي الشفافية والمساءلة والمقبولية الاجتماعية. وبدون توفر هذه الشروط من الممكن أن ينجح التحرير المالى فى المدى القصير لكنه سيرتبط بالفساد والإجبار الاجتماعي ، وعلى المدى الطويل يمكن أن يتسبب ذلك فى كوارث مالية واقتصادية على غرار ما جرى فى بعض دول شرق وجنوب شرق آسيا والبرازيل.

والشفافية بمعناها الحقيقى تعنى الاتاحة الكاملة والمتزامنة للمعلومات الاقتصادية للجميع على قدم المساواة والوضوح التام والمعلن لكل عقود الأعمال العامة وللمعايير التى تطبق على الجميع بشكل عادل والتى يتم بمقتضاها الفوز بهذه العقود وأيضا لمعايير الحصول على أى أصل أو خدمة أو وظيفة عامة.

والمساءلة تعنى خضوع كل الأعمال والسياسات الاقتصادية العامة للمساءلة من قبل السلطات التشريعية والقضائية وحتى من المواطنين وذلك كآلية للرقابة الشعبية على السلطة التنفيذية لمنع تفشى الفساد واستغلال النفوذ فيها.

والمقبولية الاجتماعية تعني وجود توافق اجتماعي في أوساط النخبة والجماهير على السواء كضمان للتفاعل الاجتماعي الإيجابي مع عملية التحرير الاقتصادي ، وهو تأييد يمكن أن يتضح من إدارة حوار عام حر وديموقراطي حول سياسات التحرير قبل بدء تطبيقها .

ورغم امكانية توفر بعض الشفافية وجانب من المساءلة فى نظم غير ديمقراطية، إلا أن الشفافية الحقيقية الكاملة أو شبه الكاملة والمساءلة الفعالة والمانعة للفساد لا تتوفران إلا فى نظام ديمقراطي حقيقي ، كما أن قياس المقبولية الاجتماعية لأي سياسة غير ممكن إلا في النظم الديموقراطية .

وبما أن الدول العربية لا تتمتع بنظم ديمقراطية كاملة فإن هناك انتقاصا لشرط ضرورى لنجاح أى تحرير اقتصادى على المدى الطويل. ولذلك فإن التطور الديمقراطى يصبح ضرورة اقتصادية فى هذه الحالة كما أن هناك ضرورة لتطوير النظام التشريعى الاشرافى والرقابى لدى أى توجه للتحرير المالى والاقتصادى عموما حتى لا ينتشر الفساد والفوضى وثقافة "الخبطة" التى لا يمكن أن تشكل أساسا لبناء اقتصاد قوى وقادر على التطور والنمو الذاتى.

ومن الضرورى قبل الاقدام علي أي عملية تحرير اقتصادي أن يتم اختيار التوقيت الملائم لذلك لأن سوء اختيار التوقيت قد يكون مصدرا لفشل عملية التحرير برمتها. وهناك نماذج كثيرة على النتائج الوبيلة لسوء اختيار توقيت التحرير الاقتصادي عامة والمالي بصفة خاصة مثلما حدث فيء المكسيك عام ١٩٩٥ عندما خفضت سعر عملتها وتقدمت فى عملية تحرير سعر وسوق الصرف فى وقت كان الاقتصاد المكسيكى يعانى فيه من ضغوط متعددة على رأسها النقص الفادح فى الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة . وكانت النتيجة هي انهيار سعر العملة المكسيكية وتدهور أسعار الأسهم واثارة حالة من الاضطراب الاقتصادى وانعدام الثقة مما استوجب خطة دولية هائلة لمساندة المكسيك على تجاوز أزمة لم يخلقها التحرير المالى بقدر ما خلقها سوء اختيار التوقيت الذى تم فيه.

ويمكن ايجاز أهم محاذير التحرير الاقتصادي الداخلى والخارجي والضوابط الضرورية لحماية الاقتصاد الوطنى فيما يلي:

١- أن التحرير لا يعنى الغاء دور الدولة وإنما ترشيده. اما تقليص هذا الدور فهو يرتبط بمستوى التطور الذي حققه كل مجتمع. وقد قام الاصلاح الاقتصادى الأعظم الذى أنقذ الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة من الانهيار فى ثلاثينات القرن العشرين على قاعدة تدخل الدولة لتحقيق التوازن فى الاقتصاد بكل قطاعاته المالية وغير المالية لضمان تحقيق أعلى مستوى لتشغيل قوة العمل والجهاز الانتاجي.

٢ - أن تحرير أسواق الأوراق المالية (البورصات) في الدول العربية ينطوي على خطر أن تنحرف فى اتجاه المضاربات الساخنة بدلا من القيام بدورها المنشود كآلية لتعبئة المدخرات وتوفير السيولة وتمويل الاستثمارات واقراض الدولة من

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي : عام
المصـــــــــدر : التقرير الاستراتيجي العربي
اسم كاتب المقال :
رقم العــــــدد :
تاريخ الصــدور : ٢٠٠٠

خلال السندات التي تطرحها فيها ، حيث أن تحرير حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى البورصات الناشئة، هو في جوهره ضخ لسيولة أجنبية إلى تلك البورصات، وهي سيولة يتحدد دورها في البورصة بناء على الضوابط التي تحكم حركتها. فاذا تحررت تلك الاستثمارات من القيود الضريبية على حركتها وعلى تحويل أرباحها للخارج فإن الظروف تكون مهيأة تماما لتحولها لأموال ساخنة يتركز دورها في التداول السريع لأصول قائمة فعلا لا تضيف أي شيء إلى الاقتصاد الحقيقي رغم أنها تؤدي إلى تنشيط التعاملات في البورصة خاصة وأن الأموال الساخنة تعمد عبر كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة المستخدمة في البورصات إلى اثارة تحركات عنيفة لأسعار الأسهم في الاتجاه الذي يحقق لها الأرباح. ولأن المضاربين والمستثمرين الأجانب من الدول الصناعية المتقدمة قادمون من بيئة لديها تجربة ثرية في مجال التعامل في البورصة ويمتلكون بالتالي ثقافة التعامل معها، فانهم يكونون أقدر على الفوز في أي حركة سريعة للبورصات الناشئة خاصة إذا كان الوزن النسبي لأموالهم التي تتحرك في أي بورصة ناشئة كبيرا بحيث تشكل تلك الأموال جزءا هاما من الأموال المتحركة فيها.

وتعتبر البورصات شديدة التذبذب في روسيا وتركيا وبعض دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، نموذجا لنتائج سيادة المضاربات الساخنة التي ساهمت بدرجة ما في اندلاع وتفاقم الأزمات المالية التي ضربت بورصات شرق وجنوب شرق آسيا في منتصف عام ١٩٩٧ وضربت روسيا والبرازيل في عام ١٩٩٨.

كذلك فإنه من السهل لدى تحرير البورصة في الدول العربية والنامية عموما، أن تنتشر ممارسات التحايل على صغار المستثمرين بما يمكن أن يؤدي في النهاية إلى انهيار التوازن في البورصة وتدهورها بشكل درامي على غرار ما حدث في بورصة دولة متقدمة هي اليابان ، حيث كان المؤشر الرئيسي لبوصة طوكيو وهو مؤشر نيكاي للأسهم الـ ٢٢٥ الممتازة، قد بلغ مستوى ٣٨ ألف نقطة في مارس عام ١٩٩٠ ، ثم انهار بعد ذلك بسبب عمليات الغش التي قامت بها بعض شركات الأوراق المالية وبالتحديد شركة نومورا وكذلك بعض عمليات الفساد المالي التي شاركت فيها قيادات سياسية وذلك في ظل ضعف الضوابط والعقوبات الهامشية تماما على عمليات التحايل في بورصة طوكيو، على عكس بورصة "وول ستريت" الأمريكية التي تضع ضوابط صارمة لضمان التزام المتعاملين فيها وشركات الأوراق المالية بالقواعد وبعدم التحايل لصالح عملاء مميزين أو لصالحها هي على حساب عملائها. وقد وصل مؤشر نيكاي في ذورة تدهوره إلى أقل من ١٣ ألف نقطة. ورغم المحاولات المضنية لانعاش البورصة اليابانية فإن مؤشر نيكاي مازال يتراوح حول مستوى ١٨ ألف نقطة (نوفمبر ١٩٩٩)، كما أن القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة اليابانية أصبحت ٣ تريليونات دولار في بداية عام ١٩٩٨ أي ما يوازي ٣٧,٥% من القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة وول ستريت الأمريكية والتي بلغت نحو ٨ تريليونات دولار في بداية عام ١٩٩٨، علما بأن البورصتين كانتا في وضع أقرب للتعادل في بداية عام ١٩٩٩ ...

كذلك فإن التوازن في البورصة يمكن أن يختل عندما يتم تحريرها إذا لم تكن هناك قوة قادرة على تحقيق التوازن التلقائي بعيدا عن التوازن التحكمي من خلال الدولة والذي لا يتسق مع طبيعة البورصة كرمز للاقتصاد الحر.

ولمعالجة محاذير تحرير البورصة وحتى يمكن منع المضاربات الساخنة من الهيمنة على السوق، ولدفع البورصة في اتجاه العمل كآلية لتعبئة المدخرات وتمويل الاستثمارات وتوفير السيولة، من الضروري أن يتم فرض ضرائب محدودة على عمليات البيع والشراء وعلى الأرباح التي ينبغي أن يلتزم المستثمر الأجنبي بإعادة استثمار نسبة معينة منها في البورصة أو الاقتصاد الوطني الحقيقي أو وضع سقف لما يمكن للمستثمر الأجنبي اخراجه من استثماراته في البورصة الوطنية خلال مدى زمني معين، أو وضع مدة زمنية محددة لحيازة الأسهم قبل بيعها لتبريد سخونة حركة الأموال الأجنبية في

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربى
الموضوع الفرعى : عام
المصـــــدر : التقرير الاستراتيجى العربى
اسم كاتب المقال :
رقم العـــدد :
تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠

البورصة وكبح نزوعها إلى عمليات المضاربة السريعة..

وحتى يتم منع التحايل فلابد من وجود ضوابط وعقوبات رادعة على شركات الوساطة والسمسرة والشركات صانعة الأسواق التى يثبت تحايلها على المستثمرين فى البورصة. ويمكن أخذ البورصة الأمريكية "وول ستريت" الصارمة كنموذج فى هذا الصدد.

أما بالنسبة لتحقيق التوازن فى البورصة لدى تحريرها فإن الشركات صانعة الأسواق هى القادرة على ذلك. ومن المعروف أن الشركة صانعة السوق هى شركة مالية تلتزم بصناعة السوق بالنسبة لعدد من الشركات المدرجة فى البورصة بحيث تشترى كل ما يطرح من أسهمها عندما ينخفض السعر إلى مستوى معين يعتبر حد التدخل بالشراء لمنع تدهورها عن هذا السعر، وتبيع الأسهم عندما يرتفع سعر السهم إلى مستوى معين يعتبر حد التدخل بالبيع لمنع الارتفاعات المبالغ فيها لأسعار الأسهم ، وهذان الحدان للشراء والبيع يتسمان بالمرونة والتغير تبعا لتغير الأوضاع المالية للشركات المدرجة فى البورصة التى تقوم الشركات صانعة السوق بصناعة السوق لها. ووجود الشركات صانعة السوق فى البورصة يشكل ضرورة لتحقيق التوازن التلقائى فيها وتخفيف التذبذبات العنيفة فى حركة أسعار الأسهم وتحقيق استقرار معتدل فى البورصة بصفة عامة. وقد وصلت البورصات العربية إلى مستوى من الرسملة يبرر تماما انشاء شركات كبيرة صانعة للأسواق فى الأسواق الأربع الكبرى على الأقل. ففى نهاية مارس ١٩٩٩ بلغت القيمة السوقية الاجمالية للأسهم المدرجة فى بورصات السعودية ومصر والكويت والمغرب والبحرين والأردن وعمان وتونس ولبنان بالترتيب نحو ٤٣,٧، ٢٧,٣، ١٨,١، ١٤,٦، ٦,٨، ٦,٢، ٤,١، ٢,٥، ١,٩ مليار دولار.

٣ – لا يقتضى التحرير الاقتصادى تحريرا كاملا بالضرورة لسعر وسوق الصرف. وإذا أعتبرنا أن سعر الصرف المثالى لأى عملة هو ذلك السعر الذى يعكس توازن القدرات الشرائية للعملات فى أسواقها، ويجعل قيمة الوحدة من عملة ما مساوية لأجزاء أو عدد الوحدات من عملة أخرى التى تتساوى قدرتها الشرائية فى سوقها مع القدرة الشرائية المحلية لوحدة العملة محل التسعير، فإنه ليست هناك عملة واحدة مسعرة بسعر الصرف المثالى لها مقابل العملات الحرة الأخرى.ونظام تحرير العملة وتعويمها وترك سعرها مقابل باقى العملات يتحدد بشكل كامل فى أسواق العملات ، لا يؤدى دائما إلى سيادة سعر الصرف المثالى للعملة مقابل العملات الأخرى، بل أن أى متابعة واقعية تثبت أن العملات الحرة والمعومة تماما، بعيدة عن سعر الصرف المثالى لها. وعلى سبيل المثال بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى اليابان نحو ٣٧٨٥٠ دولار عام ١٩٩٧ (طبقا لتقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨) وذلك بناء على سعر الصرف السائد فى ذلك العام فى المتوسط والذى بلغ ١٢٦,٢ ين لكل دولار (راجع فى ذلك IMF, International Financial Statisties Yearbook, 1998). وهذا يعنى أن نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى اليابان بلغ نحو ٤٧٧٦٦٧٠ ين فى عام ١٩٩٧. وطبقا لتقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨، فإن متوسط نصيب الفرد فى اليابان من الناتج القومى الاجمالى مقدرا طبقا لتعادل القوى الشرائية بين الين والدولار، بلغ ٢٣٤٠٠ دولار. أى أن القدرة الشرائية ل- ٤٧٧٦٦٧٠ ين يابانى فى السوق اليابانية تساوى القدرة الشرائية ل- ٢٣٤٠٠ دولار فى السوق الأمريكية عام ١٩٩٧. وترتيبا على ذلك فإن سعر الصرف المثالى للعملة اليابانية يصبح ٢٠٤,١ ين يابانى لكل دولار أمريكى. وكما هو واضح يوجد فارق هائل بين هذا السعر المثالى وبين سعر الصرف الذى ساد فى المتوسط فى عام ١٩٩٧ والذى بلغ ١٢٦,٢ ين لكل دولار كما أشرنا آنفا.

وحالة الين هذه مقابل الدولار ليست حالة فريدة، لأن أسواق العملات الحرة ليست حرة فى الحقيقة بل إنها تتأثر بدور المضاربين وتدخلات البنوك المركزية التى تعكس مواقف السلطات النقدية فى البلدان التى تنتمى لها تلك البنوك، فضلا عن تأثرها الشديد بالشائعات والتطورات السياسية وبعض

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	التقرير الاستراتيجي العربي	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠

العوامل الفنية مثل بيع عملة ما لتحصيل الأربــاح أو الشراء واسع النطاق لاقتناص الصفقات، وذلك علــى الرغم من أن تطورات أداء أى اقتصاد والمؤشــرات المعبرة عنها تظل مهمة فى التأثير على سعر صرف أى عملة.

والخلاصة أن تحرير سعر وسوق الصــــرف لا يحقق السعر المثالى للعمـــلات ولا يحقــق أســواقا للصرف تمثل الهدف الأصلى لسوق العملات كسوق تقوم بتسهيل الحصول على العملات المختلفة بغرض تمويل حركة التجارة الدولية السلعية الخدمية وتحـدد أسعار العملات من خلال التفــاعل بيــن العــرض والطلب المرتبطين بحركة التجارة الدولية الفعليـــة. لكن ذلك لا يعني إطلاقا تحبيذ نظام سعر الصـــرف التحكمى الثابت لأنه ببساطة نظام يتســم بــالجمود وانعدام الكفاءة على المدى الطويــل، ويــؤدى إلـــى الأضرار بالقدرة التنافسية للسلع والخدمـــات التـــى ينتجها البلد الذى يعتمد هذه السياسة التحكمية الأســوأ عن كل ما عداها من سياسات الصرف ، لأنها تؤدي إلى تشوية التوزيع الجغرافـــى للتجــارة الخارجيـــة وهيكلها لأنهما مبنيان على أساس سعر يتحول مـــع الزمن إلى سعر صرف جامد وغير واقعى.

وربما يكون نظام سعر الصرف الأكثر ملاءمـــة للدول العربية فى المرحلة الراهنة هو التعويم المـدار الذى يراعى التغيرات فى توازن القدرات الشـــرائية بين العملة والعملات الأخرى، أو التسعير التحكمـــى المتغير بشكل دوري بنــــاء علـــى التغــيرات فـــى المؤشرات الاقتصادية المقارنة بين كل دولة عربيـــة والدول الأخرى التي يجري تسعير العملات العربيـــة إزاء عملاتها .

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	لويس حبيقة
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــــدد :	١١٢٠٨
المصـــــــدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٢/١١

ميزات التفوق الاقتصادي


بقلم. الدكتور لويس حبيقة ☆

■ من الضروري ان يدرس المسؤولون في الدول العربية مصادر بل اسباب التفوق الاقتصادي الغربي وخصوصا الاميركي. هدف هذا الدرس هو الاستفادة من التجربة الناجحة ومحاولة تطبيقها في الاقتصاديات الوطنية في بداية هذا القرن الجديد مع بعض التعديلات طبعا لتلائم اوضاعنا الداخلية ففي تقييم علمي للنمو الاقتصادي الاميركي المتواصل منذ سنة 1984 اجراه المصرف المركزي الاميركي، يتبين أن كل اقسام الناتج المحلي الاجمالي نمت بشكل متواز مما يعمم فوائد هذا النمو على كل القطاعات والمناطق والطبقات الشعبية. والمعروف ان اقسام الناتج تتكون من الانفاق على الاستهلاك C، الاستثمارات الخاصة I، الانفاق الحكومي G والصادرات الصافية NEكما ان تقلبات النمو الاقتصادي الاميركي مقارنة بالفترة التي تسبقها، اي مابين سنتي 1959 و1983 انخفضت 50 في المئة مما يدل على ثبات هذا النمو في السنوات الاخيرة. ان التفوق الاقتصادي الاميركي يطرح تساؤلات من نواح عدة فهو ينمو بسرعة مع تضخم وبطالة منخفضتين، وبذلك يخالف 3 قواعد اقتصادية معروفة ومختبرة في الاقتصاديات الوطنية وهي:

أولا: استمرار النمو الاقتصادي القوي لفترة طويلة من الزمن لابد وان يؤدي نظريا وعمليا الى حدوث تضخم قوي ولكن الولايات المتحدة تنمو منذ 1995 بمعدل سنوي قدره 4 في المئة مع تضخم منخفض بفضل سياسة الفوائد الحكيمة المعتمدة من المصرف المركزي.

ثانيا: تقول النظريات الاقتصادية بان استمرار انخفاض نسبة البطالة في اوقات النمو المتواصل لابد وان يؤدي عاجلا ام اجلا الى ارتفاع في مؤشر الاسعار والاجور وذلك بسبب اضطرار الشركات الى دفع اجور عالية لاجتذاب العمال وفي الواقع تدنت نسبة البطالة الاميركية السنة الماضية الى حدود 4,2 في المئة اي الى ادنى مستويات لها منذ 30 سنة مع ارتفاع مؤشر اسعار الاستهلاك بنسبة نصف ما كان عليه منذ 3 سنوات.

ثالثا: تقول النظريات والتجارب العالمية بان انخفاض البطالة لابد وان يؤدي الى انخفاض في مستوى انتاجية العامل وهذا عائد الى حاجة الشركات لتوظيف اشخاص لايتمتعون بالكفاءة الكافية اذ ان الاكفاء قد توظفوا في المؤسسات الاخرى ولكن الواقع الاميركي يدل على ان انخفاض البطالة ترافق مع ارتفاع في انتاجية العامل التي تضاعف نموها 3 مرات في السنوات القليلة الماضية.

فهل يمكن لهذا النجاح ان يستمر ولماذا؟ ان النمو القوي ومايتبعه من تفوق اقتصادي غربي وخاصة اميركي يعني عمليا ان الفروقات تتسع بين الدول الغنية والفقيرة خاصة عندما نعلم ان الاكثرية الساحقة من الزيادات السكانية تجري في الدول الفقيرة. الفرد الغربي سيزداد غنى مع الوقت نسبة للمواطن في الدول الاخرى مما يفرض علينا ان نعي لمقومات هذا النمو ونحاول تطبيقها في دولنا العربية في اسرع وقت ممكن. الاسباب الرئيسية للتفوق الاقتصادي الغربي والاميركي بالتحديد تعود الى الامور التالية مجتمعة:

اولا: اعتماد سياسات تكنولوجية ورقابية جديدة وجيدة وتطبيقها بمهارة في الاقتصاديات الغربية فلا بد للاقتصادات العربية النامية والناشئة من اعتماد التكنولوجيا الغربية المسهلة للابتكار والانتاج والداعمة للانتاجية القطاعية كما لابد لدولنا في قطاعيها العام والخاص من ان تبدأ في المساهمة في الابداع والاختراع التكنولوجي المتخصص والمحدود لان نسخ التقدم التكنولوجي الغربي اصبح مكلفا بفضل قوانين حماية الملكية الفكرية اما السياسات الرقابية فهي ضرورية لحماية المنافسة القطاعية وضرب الكارتلات التي تحاول ان تشكل نفسها عبر الدمج والشراء. ان تعديل القوانين ضروري في عالمنا المتغير، اذ لاشيء ثابت في الاقتصاد بل يجب التطور معه وربما الاشراف على التغيرات بحيث لاتصبح مضرة بالمصالح الوطنية. كما ان الشركات الغربية والاميركية تحديدا تستمر في استثمار بليون الدولارات في رفع الانتاجية الضرورية للنمو المتواصل عبر البحث والتنمية وتطوير شبكات الاتصالات والمعلوماتية والتكنولوجيا لديها هذه الاستثمارات تشكل الركيزة الاساسية للنجاح الاقتصادي المستقبلي.

ثانيا: احسنت الدول الغربية في تطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية جيدة بحيث سهلت عملية استمرار النمو واذا كانت اوروبا تعاني من بطالة مرتفعة بسبب ضعف مرونة اليد العاملة اي صعوبة انتقالها من دولة الى اخرى، فلا بد لنا ان ننوه باستيعاب الاقتصاد الاميركي للعمالة الوطنية بل لكميات اضافية من المهاجرين الاتين اليها من مختلف الدول بما فيها الاوروبية. ان حسن تطبيق السياستين المالية والنقدية، وخاصة سياسة الفوائد، كان مسهلا بل دافعا قويا للنمو وساهم في احداث فائض كبير في الموازنة الاميركية لسنة 1999.

ثالثا: وجود دولة المؤسسات في كل المجتمعات الغربية سهل حياة المواطن وحفظ كامل حقوقه ومن اهم المؤشرات لعمل دولة المؤسسات هو سهولة تأسيس شركات جديدة مما يدل ايضا على حيوية الاقتصاد واجتذابه للاستثمارات التي تخلق النمو. وتدل الاحصائيات المتوافرة عالميا لسنة 1999 ان الولايات المتحدة تبقى الدولة الاكثر اجتذابا للشركات الجديدة بحيث تأسست فيها 8,4 شركات لكل مئة مواطن مقارنة بـ6.8 في كندا 5,4 في اسرائيل، و4,1 في المانيا و1,8 في فرنسا و1.6 في اليابان. ان اسباب التفوق الاميركي في هذا المضمار تعود خاصة الى وضوح الاجراءات القانونية والادارية لتأسيس الشركة والى وجود اسواق مالية شفافة وفاعلة تسمح للمؤسسين بتمويل مشاريعهم بسهولة وبكلفة مقبولة نسبيا.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	لويس حبيقة
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	١١٢٠٨
المصـــــــدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٢/١١

رابعا: حسن سير الادارة العامة في الدول الغربية عموما بحيث تسهل حياة المواطن ولا تعقدها كما يجري في معظم الدول النامية والناشئة. ومن المعروف ان المصارف المركزية تشكل عموما مخزنا كبيرا للوظائف غير المجدية وبأجور عالية مما دفع البروفسور ستيفن هانكي من جامعة جونز هوبكنز الاميركية الى مقارنة فعالية هذه المصارف في 50 دولة عبر احتساب نسبة الناتج الوطني الاجمالي من عدد الموظفين فيها ويتبين ان اليابان تأتي في الطليعة وبعدها سويسرا والصين وبريطانيا والولايات المتحدة. اما الدول النامية والناشئة فتأتي بعيدة جدا كالبرازيل في المرتبة الـ18 وايران في المركز الـ36 والجزائر ومصر في المركزين الـ45 والـ46 هذه المؤشرات البسيطة وربما السطحية تدل على جدية الدولة في التعامل مع مواضيع البطالة والتضخم والاصلاح الاداري الضروري ويتبين من مؤشر هانكي ان معدل التضخم في السنوات 1990 - 1997 في الدول الـ15 الاولى لايتعدى الـ3 في المئة بينما يقارب هذا المعدل الـ38 في المئة في الثلث الثاني و97 في المئة في الثلث الاخير.

خامسا: تعديل استراتيجية الشركات الغربية والاميركية في ظل العولمة وفي بداية مفاوضات الجولة التاسعة من منظمة التجارة العالمية، فالشركات الاميركية كانت تنظر في الماضي، عند تحديد سياسات انتاجها وتسويقها، فقط الى الاسواق الداخلية. ولكنها تغيرت كثيرا واصبحت عالمية في تحديد اهدافها ووسائلها. فما يظهر الى العلن هو ان الاميركيين يفهمون هذا الواقع الجديد ويتحضرون له بقوة وسرعة. كما ان استثمار الشركات الاميركية بسخاء في تدريب وتعليم وتأهيل عمالتها يرفع من انتاجيتها. ان نوعية العمالة هي اساس النجاح ومعها ... الاقتصاد القوي.

☆ الدكتور لويس حبيقة خبير اقتصادي و... اذ العلوم المالية والمصرفية في الجامعة الاميركية - بيروت.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	هنرى توفيق عزام
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــدد :	١٣٥٠٥
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٣/٢

التوقعات الاقتصادية للمنطقة العربية لعام ٢٠٠٠ (١ من ٢)

الدلائل تشير الى أن النمو سيكون جيداً وأفضل من عام ١٩٩٩

د. هنري توفيق عزام *

■ شهد عام ١٩٩٩ ثلاثة تطورات مهمة يتوقع أن يكون لها تأثير ايجابي في النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط هذا العام وهي:

١- ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٤٠ في المئة من متوسط ١٢,٧١ دولار لخام البرنت في عام ١٩٩٨ الى ١٧,٩١ دولار في عام ١٩٩٩.

٢- إستئناف المفاوضات بين إسرائيل من جهة وسوريا ولبنان من جهة أخرى مما زاد من امكانية الوصول الى اتفاقية سلام شامل في الشرق الأوسط هذا العام.

٣- الارتفاع الذي سجل في الاسواق المالية العالمية وعودة رؤوس الأموال من جديد للاستثمار في الاسواق الناشئة.

ولا نستطيع على وجه التاكيد تحديد المسار المستقبلي للاقتصاد في منطقة الشرق الاوسط ولكن الدلائل تشير الى أن النمو سيكون جيداً وأفضل من عام ١٩٩٩ لمعظم دول المنطقة. غير أن هناك بعض نواحي عدم اليقين التي قد تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي هذا العام وتتضمن إمكانية ان تتابع أسعار الفائدة على الدولار ارتفاعها الأمر الذي قد يجبر البنوك المركزية العربية للعودة الى رفع معدلات الفائدة المحلية للحفاظ على ثبات أسعار صرف العملات العربية أمام الدولار. كذلك اذا ما حدث تباطؤ في نمو الاقتصاد الامريكي بسبب هبوط غير متوقع في سوق الاسهم فهذا قد يؤدي الى تراجع نمو الاقتصاد العالمي والذي أصبح الاقتصاد الأمريكي المحرك الرئيسي له، وهذا بدوره سيضعف الزيادة في الطلب العالمي على النفط ويحد من الارتفاع المتوقع في الأسعار. وإذا ما استمرت حالة الجفاف في المغرب وسورية واليمن، فإن هذا سيؤثر بشكل كبير على الانتاج الزراعي والنمو الاقتصادي لهذه الدول، كما أن رفع العقوبات عن العراق قد تتيح له زيادة إنتاجه من النفط مما قد يؤدي الى تراجع في أسعار النفط.

زمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية بنسبة ٣,٨ في المئة بالاسعار الثابتة لهذا العام مقابل معدل نمو بلغ ٢,٩ في المئة في العام الماضي (جدول رقم ١). ويعتمد هذا التوقع على أن منظمة الأوبيك سوف تجيز زيادة بسيطة في انتاج النفط لهذا العام بحيث لا تبقى الأسعار عند معدلات مرتفعة تزيد بكثير عن ٢٠ دولاراً للبرميل، أي بارتفاع نسبته ١١,٨ في المئة عن متوسط سعر البرميل في العام الماضي والبالغ ١٧,٨٨ دولار. وسينعكس الارتفاع في الإنتاج واسعار البترول إيجابياً على قطاع النفط في دول الخليج، كما يتوقع أن تتحسن أداء الموازنات العامة، وستزيد ثقة القطاع الخاص وبالتالي سيرتفع النمو الاقتصادي لهذه الدول.

وتتفاوت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بشكل ملحوظ بين الدول العربية ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً، وسيؤدي التحسن المتوقع في النمو الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب شرق أسيا الى زيادة واردات هذه الدول من المنطقة العربية. واذا ما حصلت التسوية السلمية الشاملة المتوقعة بين العرب وإسرائيل، فإنها ستشجع على زيادة التدفقات الرأسمالية وتعطي دفعة للنمو الاقتصادي للدول العربية غير النفطية. وستستفيد هذه الدول أيضاً من تحسن الأوضاع الاقتصادية في الدول الخليجية من خلال زيادة صادراتها الى دول مجلس التعاون الخليجي وارتفاع عائداتها من السياحة وتحسن الاستثمارات المباشرة وفي أسواق الأسهم لهذه الدول والقادمة من منطقة الخليج.

الآفاق الاقتصادية لعام ٢٠٠٠

تذبذبت أسعار النفط بشكل غير عادي خلال العام الماضي، حيث انخفض متوسط سعر برميل خام برنت الى ١٠,٢٥ دولار في شهر شباط عام ١٩٩٩، ثم ارتفع الى ٢٥,٦ دولار في شهر كانون الأول لنفس العام وسجل متوسط سعر برميل النفط لعام ١٩٩٩ حوالى ١٧,٩١ دولار لخام برنت و ١٧,٤ دولار لسلة نفط أوبيك مقارنة مع ١٢,٧١ دولار و ١٢,٢٨ دولار على التوالي في عام ١٩٩٨. ويلاحظ أن معدل سعر النفط لعام ١٩٩٩ عاد الى مستوى يتراوح بين ١٥ دولاراً إلى ٢٠ دولاراً للبرميل والذي كان سائداً خلال معظم فترة السبعينات.

ويتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الى ٣,٩ في المئة هذا العام مقارنة مع ٢,٩ في المئة في عام ١٩٩٩ و ٢,٥في المئة في عام ١٩٩٨، كما أن معدلات نمو الدول ذات الإقتصاديات الأكثر تنوعاً قد تكون أعلى من دول مجلس التعاون الخليجي. فمن المتوقع أن تسجل دول الخليج مجتمعة معدل نمو حقيقي يبلغ ٣.٨ في المئة لهذا العام مقارنة مع ٢.٦ في المئة في عام ١٩٩٩ و ١.١ في المئة في عام ١٩٩٨، وستسجل جميع دول الخليج معدلات نمو أعلى هذا العام مقارنة مع العام الماضي تتراوح بين ٣,٥ في المئة و ٤,٥ في المئة. ويتوقع ان تسجل تونس معدلات نمو جيدة تصل الى ٦ في المئة وهي أعلى معدلات نمو في المنطقة، في حين ستحافظ سورية ولبنان والاردن على معدلات نمو متواضعة ولكنها أعلى من المعدلات التي سادت في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، ويتوقع أن تتراوح معدلات النمو لكل من مصر واليمن والمغرب وفلسطين والجزائر ما بين ٤ في المئة و٤,٥ في المئة.

دول مجلس التعاون الخليجي

قام معظم دول مجلس التعاون الخليجي بخفض إنتاجه النفطي بنسب تتراوح بين ٥ في المئة و١٠ في المئة وإستفاد جميعها من إرتفاع اسعار النفط خلال العام الماضي، غير أن اثر ارتفاع هذه الاسعار على نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كان متواضعاً، اذ تشير التقديرات الأولية الى معدلات نمو حقيقي عام ١٩٩٩ في حدود في المئة للمملكة العربية السعودية و٢.٥ في المئة للكويت و٣ في المئة لقطر و٣,٥ في المئة لعمان و٤ في المئة للإمارات العربية المتحدة و٤,٥ في المئة للبحرين. وبسبب ارتفاع أسعار النفط جاءت معدلات النمو بالأسعار الجارية أعلى من مثيلاتها بالأسعار الثابتة، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ١١,٦ في المئة للإمارات العربية المتحدة و٨.٤ في المئة للمملكة العربية السعودية و٨ في المئة للكويت مقارنة مع معدلات نمو سالبة في عام ١٩٩٨ بلغت ٥.٨ في المئة و١٢.٦ في المئة و١٦.٣ في المئة للدول الثلاث على التوالي.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي
اسم كاتب المقال : هنري توفيق عزام
الموضوع الفرعي : عام
رقم العدد : ١٣٥٠٥
المصدر : الحياة
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٣/٢

وفي المملكة العربية السعودية، قدرت موازنة الدولة لعام ٢٠٠٠ زيادة في الإيرادات بنسبة ٦,٨ في المئة، وارتفاع في النفقات بنسبة ٢.٢ في المئة وانخفاض العجز بنسبة ١٧,٦في المئة مقارنة مع الارقام الفعلية لعام ١٩٩٩ (جدول ٣). وتتكون الايرادات لعام ٢٠٠٠ والبالغة ١٥٧ بليون ريال سعودي (٤١,٩ بليون دولار) من ١٠٩ بليون ريال سعودي (٢٩,١ بليون دولار) إيرادات نفطية و ٤٧ بليون ريال سعودي (١٢,٥ بليون دولار) إيرادات غير نفطية. ويبدو انه قد تم تقدير الايرادات النفطية بافتراض أن سعر برميل النفط الخام السعودي سيبلغ ١٦ دولاراً (ما يعادل ١٧,٥ دولار لبرميل خام برنت)، على أن يستقطع حوالي دولارين للبرميل لتغطية تكلفة انتاجه، وبالتالي سيذهب ١٤ دولاراً لكل برميل نفط مصدر الى الخزينة السعودية، فالمملكة تنتج حوالي ٨,٢ مليون برميل يومياً (٧,٦ مليون برميل يومياً نفط خام وحوالي ٦٠٠ ألف برميل يوميا غاز طبيعي) يخصص منها ٢,٥ مليون برميل يومياً للإستهلاك المحلي ولتمويل عقد الدفاع المبرم مع شركات بريطانية (اليمامة) وبعض المشاريع الأخرى ويتم تصدير الباقي والبالغ ٥,٧ مليون برميل يومياً. لذلك فإن عائدات الصادرات النفطية لعام ٢٠٠٠ ستبلغ ٢٩,١٣ بليون دولار (٥,٧ مليون برميل يومياً - ٣٦٥ يوم - ١٤ دولارللبرميل) وهي قيمة الايرادات النفطية المقدرة في موازنة عام ٢٠٠٠. ويتوقع ارتفاع الايرادات غير النفطية في موازنة هذا العام بشكل متواضع بسبب زيادة الرسوم على بعض السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة والتي ابتدأ تطبيقها في شهر آذار لعام ١٩٩٩. وبلغت النفقات المتوقعة في موازنة هذا العام ١٨٥ بليون ريال سعودي (٤٩,٣ بليون دولار) مقابل نفقات فعلية مقدارها ١٨١ بليون ريال سعودي (٤٨,٢ بليون دولار) في عام ١٩٩٩، أي بارتفاع نسبته ٢.٢ في المئة. وتستحوذ النفقات الجارية والتي تشمل الاجور وفوائد الدين العام والمواد التي تشتريها الدولة على معظم النفقات العامة، في حين قدرت النفقات الرأسمالية بمبلغ ٩,١ بليون ريال سعودي (٢,٤ بليون دولار). وبهذا يكون عجز الموازنة المتوقع هذا العام ٢٨ بليون ريال سعودي (٧,٥ بليون دولار)، مقارنة مع عجز فعلي بلغ ٣٤ بليون ريال سعودي (٩ بلايين دولار) في عام ١٩٩٩. وسجل عجز الموازنة ما نسبته ٦,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٩ مقارنة مع ٩,٦ في المئة لعام ١٩٩٨ حيث نما الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في عام ١٩٩٩ بمعدل ٨,٤ في المئة ليصل الى ٥١٩,٧ بليون ريال سعودي (١٣٨,٦ بليون دولار). وستنخفض نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي لهذا العام لتصل الى ٥,٢في المئة، حيث يتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الاجمالي هذا العام ٥٤٠,٦ بليون ريال سعودي (١٤٤ بليون دولار).

ويتم تغطية عجز الموازنة في العادة من خلال الاقتراض الداخلي، فقد أدى عجز الموازنة لعام ١٩٩٩ والبالغ ٣٩ بليون ريال سعودي الى زيادة رصيد الدين الداخلي ليصل الى ٥٤٠ بليون ريال سعودي (١٤٤ بليون دولار) أو ما يعادل ١٠٤ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي، وبإضافة عجز الموازنة المتوقع لهذا العام والبالغ ٢٨ بليون ريال سعودي سيرتفع رصيد الدين الداخلي الى ٥٦٨ بليون ريال سعودي (١٥١ بليون دولار) وستصل نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي الى ١٠٥ في المئة.

وتشير التقديرات الاولية الى ان الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة نما بنسبة ٢ في المئة في عام ١٩٩٩ مقارنة مع ١,٦ في المئة لعام ١٩٩٨، ويعود هذا التحسن بشكل رئيسي الى ارتفاع النفقات العامة وزيادة النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص الذي حقق نمواً تقدر نسبته ٣ في المئة بالأسعار الجارية أو ما يعادل ٢,٥ في المئة بالأسعار الثابتة. وبلغ النمو بالأسعار الجارية ٦.٩ في المئة للقطاع الصناعي و٢,١ في المئة لقطاع الانشاءات و٣,٩ في المئة لقطاع المرافق العامة و٥ في المئة لقطاع البنوك و ٢, في المئة لقطاع النقل والتخزين والاتصالات. وبهذا يكون نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية والتي تشكل حالياً ٦٤ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي قد فاق التراجع الذي سجل في انتاج النفط والبالغ نسبته ٧,٨ في المئة. ومع استقرار انتاج النفط لهذا العام وخطوات تشجيع الاستثمار الاجنبي التي تبنتها الحكومة السعودية فإنه يتوقع أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٠ إلى ٣,٥ في المئة. ويتوقع أن يتحسن الأداء الاقتصادي لدولة الكويت هذا العام، بحيث يسجل الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو بالاسعار الثابتة في حدود ٣,٥ في المئة مقابل نمو مقدر بلغ ٢,٥في المئة في عام ١٩٩٩، في حين تراجع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بمعدل ١٦,٣في المئة في عام ١٩٩٨، مقابل نمو مقدر بلغ ١٩ في المئة في عام ١٩٩٩ والذي يعزى بشكل رئيسي الى ارتفاع أسعار النفط. ويتوقع أن تحقق الكويت فائضاً في الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٩- ٢٠٠٠ بسبب ضبط زيادة النفقات وعدم تأثرها بالارتفاع الكبير الذي سجل في اسعار النفط. وتشير الارقام الرسمية الى أن الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٨ - ١٩٩٩ سجلت عجزاً قدره ١,٢ بليون دينار كويتي (٤.١ بليون دولار) أي أقل من العجز المتوقع في ميزانية ذلك العام والبالغ ١,٩ بليون دينار كويتي (٦,٣ بليون دولار).

إن تأثير إرتفاع أسعار النفط على القطاع الخاص في الكويت ما زال محدوداً وقد يتطلب المزيد من الوقت قبل أن ينعكس بشكل واضح على النشاط الاقتصادي لهذا القطاع. كما أن الارتفاع الكبير في أسعار النفط لم يؤثر على أداء سوق الأسهم الكويتي الذي واصل تراجعه العام الماضي. وقامت الحكومة الكويتية باتخاذ بعض الاجراءات في عام ١٩٩٩ بهدف دفع الاقتصاد نحو الانفتاح والتحرر وازالة التشوهات الهيكلية، غير أن التحسن المنشود مرتبط بثبات ارتفاع أسعار النفط واقرار قانون جذب المستثمر الأجنبي ووضع موضع التنفيذ سياسة واضحة لإعادة هيكلة الاقتصاد.

وما زالت دولة الامارات العربية المتحدة تتأثر بشكل كبير بتطورات سوق النفط العالمي حيث أدى هبوط أسعار النفط في عام ١٩٩٨ الى إنكماش الاقتصاد الاماراتي بمعدل ٥,٨ في المئة بالأسعار الجارية وانخفاض نمو القطاعات غير النفطية لتصل الى مستوى ٤,٧ في المئة مقارنة مع ٨,٣ في المئة في عام ١٩٩٧. وفي المقابل أدى إرتفاع أسعار النفط في عام ١٩٩٩ الى تسجيل معدل

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي : عام
المصـــــدر : الحياة
اسم كاتب المقال : هنري توفيق عزام
رقم العـــــدد : ١٣٥٠٥
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٣/٢

نمو بالأسعار الجارية للناتج المحلي الاجمالي يصل الى ١١ في المئة في حين كانت الزيادة للناتج المحلي للقطاعات غير النفطية في حدود ٣,٤ في المئة. ويصعب تقييم أداء الاقتصاد الاماراتي بالأسعار الثابتة إذ أن القليل من البيانات التي تنشرها الحكومة تعطى بالأسعار الثابتة، ومما يزيد الامور تعقيداً أمام احتساب معدلات النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة الفرق الشاسع بين أرقام التضخم الرسمية وغير الرسمية، فالاولى تشير الى أن معدل التضخم يقدر بحوالي ٢,١ في المئة في عام ١٩٩٨ في حين أن الأرقام غير الرسمية تقدر معدل التضخم بحوالي ٥ في المئة لنفس العام. واعتماداً على الارقام الرسمية، فإن اقتصاد دولة الامارات تراجع في عام ١٩٩٨ بمعدل ١ في المئة بالأسعار الثابتة، وقدّر معدل النمو الحقيقي لعام ١٩٩٩ بحوالي ٤ في المئة، حيث فاق معدل نمو القطاعات غير النفطية من سياحة وتجارة وإنشاءات وبنوك وصناعة وغيرها الانخفاض الذي سجل في قطاع النفط بسبب التراجع في الانتاج. ويلاحظ تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية لدولة الامارات نتيجة للزيادة الكبيرة المتحققة في اسعار النفط العام الماضي، فالايرادات العامة ارتفعت وعجز الموازنة تقلص والميزان التجاري سجل فائضاً أعلى وصل الى ١٣,٤ بليون درهم مقابل ٣,٥ بليون درهم عام ١٩٩٨. أما القطاع الخاص فإنه لم يشعر بالتأثير الكامل لارتفاع اسعار النفط لأن موازنة عام ١٩٩٩ كانت متحفظة، إذ أنها وُضعت قبل تحسن اسعار النفط الذي بدأ في شهر اذار العام الماضي. و يتوقع أن تكون الموازنة لهذا العام توسعية بشكل أكبر الى جانب تحسن اداء القطاع الخاص وارتفاع انتاج النفط وبالتالي يقدر أن يرتفع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في حدود ٧.١ في المئة وفي الأسعار الثابتة بمعدل ٤.٥ في المئة في عام ٢٠٠٠.

وفي سلطنة عُمان، اظهرت موازنة الدولة لعام ٢٠٠٠ ارتفاعاً في النفقات المتوقعة بنسبة ١٣ في المئة لتصل الى ٢,٤٤ بليون ريال عُماني (٦,٢٦ بليون دولار)، وقدرت الايرادات بمبلغ ٢,٠٩ بليون ريال عماني (٥,٣٦ بليون دولار) أي بزيادة نسبتها ٣٧ في المئة عن العام الماضي، ستأتي معظمها من تحسن أسعار النفط. و إعتمد في تقدير الايرادات على سعر متحفظ لبرميل النفط العُماني الخام بلغ ١٤,٥ دولار مقارنة مع السعر الفعلي المتحقق في عام ١٩٩٩ والبالغ ١٦,١ دولار للبرميل. أما عجز الموازنة يتوقع ان ينخفض بنسبة ٤٥ في المئة ليصل الى ٣٤٩ مليون ريال عماني (٨٩٥ مليون دولار). وسيتم تحويل الايرادات المتحققة التي تزيد عن النفقات المتوقعة في الميزانية الى الاحتياطات بدلاً من استخدامها لتغطية عجز الموازنة على غرار ما عُمل به في عام ١٩٩٩.

ويقدر أن يكون الناتج المحلي الاجمالي لعمان قد سجل نمواً بالاسعار الثابتة بمعدل ٣,٥في المئة في عام ١٩٩٩ مقارنة مع ٢,٩ في المئة لعام ١٩٩٨، حيث خفضت عمان انتاجها النفطي في عام ١٩٩٩ بشكل هامشي كونها خارج منظمة الاوبيك. و ساعدت الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة على نطاق واسع في تنشيط دور القطاع الخاص، وتم تقليص معدلات الضرائب على السلع الكمالية والسيارات الى ما كانت عليه قبل عام ١٩٩٨ اي قبل انهيار أسعار النفط، واشارت الحكومة الى أنه لن يكون هناك زيادات أخرى على قاعدة الضريبة. واذا ما اخذنا بالاعتبار ارتفاع انتاج النفط العُماني المتوقع هذا العام وتبني الدولة موازنة توسعية وافتتاح واحد من اكبر مشاريع تسييل الغاز في المنطقة والذي يقدر أن تصل ايراداته السنوية الى بليون دولار فان هذا كله سيساعد على تحقيق معدل نمو بالاسعار الثابتة في عام ٢٠٠٠ عند حدود ٤ في المئة.

وفي قطر، تراجع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بنسبة ٧,٤ في المئة في عام ١٩٩٨ في حين نمت القطاعات غير النفطية بنسبة ١,٣ في المئة، وارتفع النمو بالاسعار الثابتة بنسبة ٢,٥ في المئة في العام نفسه بسبب زيادة انتاج الغاز الطبيعي ونمو القطاعات غير النفطية. وتشير التقديرات الاولية الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بنسبة ٣ في المئة في عام ١٩٩٩ بسبب زيادة انتاج الغاز الطبيعي والأداء القوي لقطاعات الانشاءات والمرافق العامة والبنوك التي تمكنت مجتمعة من تعويض التراجع في انتاج النفط. وستستفيد قطر في عام ٢٠٠٠ من ارتفاع إنتاج النفط والغاز الى جانب الاداء القوي للقطاعات الاقتصادية الاخرى، الأمر الذي سيرفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة الى ٤,٥ في المئة، وهو أعلى معدلات النمو المتوقعة في دول مجلس التعاون الخليجي هذا العام.

وفي البحرين، تظهر الأرقام الرسمية ان الناتج المحلي الاجمالي قد نما بالاسعار الثابتة بنسبة ٤,٨ في المئة في عام ١٩٩٨ و٣,١ في المئة لعام ١٩٩٧، في حين يقدر النمو بنسبة ٤,٥ في المئة في عام ١٩٩٩. فالبحرين لم تخفض انتاجها من النفط العام الماضي حيث أنها ليست عضواً في منظمة الاوبك، واستمرت في الانفاق على مشاريع البنية التحتية، وركزت على تشجيع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل للقوى العاملة الوطنية، وحققت قطاعات السياحة والبنوك والاتصالات انجازات جيدة، خصوصاً في النصف الثاني من عام ١٩٩٩. وعلى الصعيد المالي كان لإرتفاع أسعار النفط أثره الايجابي حيث زاد الانفاق الحكومي وانخفض العجز في الميزانية العامة والميزان الخارجي. ويتوقع ان يصل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة هذا العام الى حدود ٤ في المئة، أي اقل بقليل من معدل النمو المستهدف من قبل الحكومة البحرينية للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠١ والذي هو في حدود ٥ في المئة.

* كبير الاقتصاديين وعضو منتدب مجموعة الشرق الأوسط للاستثمار.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	هنرى توفيق عزام
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــدد :	١٣٥٠٧
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٣/٤

التوقعات الاقتصادية للمنطقة العربية لعام ٢٠٠٠ (٢ من ٢)

تأثير السلام الشامل في النمو للدول العربية ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً

د. هنري توفيق عزام *

إن إستئناف مفاوضات السلام بين اسرائيل من جهة وسورية ولبنان من جهة اخرى اعطى آمالاً لإمكانية الوصول الى اتفاقية سلام شامل في القريب العاجل، وسيعزز هذا التطور الاستقرار في المنطقة وسيقلل من مخاطر الاستثمار ويشجع على تدفق رؤوس الأموال الاجنبية والمحلية ويخفض الانفاق العسكري ويحفز قطاع السياحة. وسيؤدي هذا كله بالتالي الى تحسين ظروف النمو الاقتصادي لدول غرب آسيا.

واذا تحقق السلام الشامل، سيرتفع عندها الاستثمار في العديد من القطاعات الاقتصادية خصوصاً في دول المنطقة التي تتميز ببيئة إستثمارية مواتية. وسيقتنص المستثمرون المحليون والدوليون فرص الاستثمار في أسواق الأسهم ذات الاسعار المغرية في كل من لبنان والاردن ومصر وفلسطين، وتعتبر الأسهم المصرية والاردنية مقيمة باقل من قيمتها إذ ان مكرر سعر السهم الى عائده في عام ٢٠٠٠ لا يتوقع ان يزيد عن ١٠ للأسهم المصرية و١٣ للأسهم الاردنية.

وسيكون قطاع السياحة من اكثر القطاعات استفادة من السلام الشامل إذ انه يتاثر بشكل كبير بالاستقرار السياسي في المنطقة. فدول الشرق الأوسط تزخر بالعديد من الاماكن التاريخية والدينية والطبيعية ذات الجذب السياحي والتي يمكن ان تصبح واحدة من أعظم المناطق السياحية في العالم شريطة توفر السلام الشامل والدائم وتعاون دول المنطقة في هذا المجال وتقديم التسهيلات اللازمة لضمان سهولة التنقل عبر الحدود. فمحاولات التعاون السياحي التي تمت حتى الآن بين دول المنطقة فشلت على أرض الواقع وما يزال النشاط السياحي الاقليمي يعاني من الصعوبات. وفيما يتعلق بلبنان فإن الإنسحاب الإسرائيلي من الجنوب سيعيد للقطاع السياحي عافيته بسرعة وسيندفع بقوة لإستعادة حصته في الاقتصاد اللبناني التي كانت قبل الحرب.

وتعتبر دول الشرق الاوسط من اكبر اسواق السلاح في العالم سواء بالأرقام المطلقة او كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول. فالنزاع العربي الاسرائيلي أدى الى توجيه جزء كبير من دخل المنطقة لأمور التسليح بدلاً من صرفها على متطلبات التنمية الاقتصادية. فإذا ما استتب السلام، ستستطيع عندها كافة دول المنطقة من تخفيض الانفاق العسكري وتحويل الموارد الضخمة التي كانت تصرف على السلاح لصالح متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادي اعلى من تلك التي يمكن تحقيقها في ظل حالة العداء.

إن الوصول الى السلام الشامل في الشرق الاوسط سيشجع المجتمع الدولي على تقديم الدعم الاقتصادي لدول المنطقة وزيادة المساعدات المالية خلال الفترة الانتقالية سواء عن طريق تخفيض الديون الخارجية أوتقديم الاعانات المباشرة وزيادة التمويل المقدم من قبل مؤسسات التنمية الاقليمية، كذلك توفير الدعم للقطاع الخاص لياخذ دوره الريادي في عملية النمو الاقتصادي. وقد يكون احد شروط توقيع اتفاقية سلام شامل حصول الأطراف المعنية على مساعدات مالية ضخمة من الدول الكبرى.

دول غرب آسيا وشمال أفريقيا

في مصر تشير التقديرات الاولية الى نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة ٥,٧٪ في عام ١٩٩٩ وهو ثاني أعلى معدل نمو في المنطقة العربية بعد تونس، ويعادل حوالي ثلاثة اضعاف معدل النمو السكاني البالغ ٢,١٪. ولقد كانت معدلات النمو بالاسعار الثابتة قد وصلت الى ٥,٣٪ في عام ١٩٩٨ و ٤,٩٪ في عام ١٩٩٧. ويعود الفضل في هذا الاداء الجيد لبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي تم تنفيذه بنجاح منذ عام ١٩٩١ برعاية صندوق النقد الدولي. وسجل الحساب الجاري منذ بداية التسعينات فائضاً مما ادى الى زيادة الاحتياطات من العملات الاجنبية لأكثر من ٢٠ بليون دولار في عام ١٩٩٨. وبدات المشاكل خلال السنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٩ اذ ظهر العجز من جديد في الحساب الجاري ووصل الى اكثر من ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي بسبب تراجع الدخل من السياحة وهبوط أسعار النفط والارتفاع الكبير الذي سجل في المستوردات، الأمر الذي أدى الى ارتفاع الطلب على الدولار في اسواق الصرف وظهور بعض الضغوطات على سعر صرف الجنيه المصري المرتبط بالدولار.

وكان امام السلطات المصرية عدد من الخيارات لمعالجة هذا الوضع مثل إستخدام الاحتياطيات الأجنبية، ورفع اسعار الفائدة على الجنيه المصري، والاقتراض من الاسواق الدولية، والاسراع في برنامج الخصخصة لجذب رؤوس الاموال من الخارج، او تخفيض سعر صرف الجنيه المصري لاستعادة التوازن بين العرض والطلب في سوق الصرف. غير ان السلطات اختارت اتباع سياسة الحد من الاستيراد والضغط على الصيارفة لتقليص الطلب على العملات الاجنبية، الأمر الذي خلق بلبلة ونقصاً في المعروض من العملات الاجنبية وجعل المستثمرين الاجانب والمحليين يتساءلون حول مدى التزام السلطات بالإصلاحات الداعية الى تحرير الاسواق.

غير انه مع ارتفاع اسعار النفط في الفصل الثاني من عام ١٩٩٩ والموسم السياحي الجيد الذي شهدته البلاد العام الماضي والنجاح في ضبط المستوردات وقيام البنك المركزي ولو متاخراً ببيع الدولار في سوق الصرف إضافة إلى تشكيل حكومة جديدة، كل هذا ادى الى تخفيض الضغط على الجنيه المصري. ومع وتراجع معدل التضخم الى اقل من ٤٪ وتحسن الثقة لدى القطاع الخاص، عاد الاستثمار الى السوق المصري وانعكس ذلك ايجابياً على سوق الأسهم. غير ان ارتفاع اسعار الفائدة على الجنيه والتي وصلت مؤخراً الى ١٧٪ قد تحد من الارتفاع في معدلات النمو هذا العام اذ لا يتوقع للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة ان ينمو باكثر من ٤,٥٪ لعام ٢٠٠٠. ومع ان احتياطيات العملات الاجنبية قد تراجعت العام الماضي الا انها ما زالت مرتفعة عند حدود ١٦,٤ بليون دولار وهي تغطي مستوردات لأحد عشر شهراً. ويتوقع ارتفاع الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة التي ستوفر دعماً إضافياً للنمو الاقتصادي وتساعد على دعم الجنيه المصري في سوق الصرف.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي — اسم كاتب المقال : هنرى توفيق عزام
الموضوع الفرعي : عام — رقم العدد : ١٣٥٠٧
المصدر : الحياة — تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٣/٤

وفي الأردن، أدت الظروف الخارجية غير المؤاتية التي واجهتها البلاد مثل استمرار الحصار المفروض على العراق وصعوبة التصدير الى السوق الفلسطيني وحالة الجفاف التي شهدتها المنطقة، الى نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بنسبة تقدر بـ١٪ لعام ١٩٩٩ بعد أن كان في حدود ٢.٢٪ لعام ١٩٩٨ و١.٣٪ لعام ١٩٩٧، وهذه النسب هي أقل من معدل النمو السكاني البالغ ٣.٥٪. وسجل العام الماضي ارتفاعاً ملحوظاً للاستثمار في قطاع السياحة، ويسير الاردن قدماً في الاصلاحات الاقتصادية لتلبية متطلبات منظمة التجارة العالمية (WTO) التي إنضم إليها رسمياً في بداية هذا العام. غير ان الانخفاض الذي سجل في الانتاج الزراعي بسبب حالة الجفاف، ووجود فائض العرض

في قطاع العقارات أدى الى ضعف النمو العام الماضي. ولقد قام البنك المركزي، الذي ارتفعت احتياطاته من العملات الأجنبية الى ٢ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٩، بتخفيض أسعار الفائدة على ودائع الدينار بمقدار ٣٪ وذلك لاعطاء قوة دفع إضافية للنشاط الاقتصادي في البلاد.

ويعقد الأردن آمالاً كبيرة على الاستقرار المرتبط بالسلام الاقليمي لتحقيق الازدهار الاقتصادي. ومع أن النمو المتوقع في المستقبل القريب يبدو محدوداً الا أنه على المدى المتوسط الأوضاع تبدو افضل. ويتوقع أن يسجل الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة نسبة نمو في حدود ٢٪ لعام ٢٠٠٠ و٣.٥٪ للسنة اللاحقة مع تحسن الظروف الإقليمية. وسيؤدي الوصول الى إتفاقية سلام في المنطقة الى تحسن أداء قطاع السياحة وزيادة التصدير للسوق الفلسطيني الذي يقدر حجمه بثلاثة بليونات دولار، وهذا السوق يُعتبر إمتداداً طبيعياً للسوق الاردني، غير ان اسرائيل تحتكر معظم التصدير له. وسيصبح الاردن أحد المستفيدين الرئيسيين من تدفق الاستثمار الأجنبي بسبب توفر القوى العاملة المؤهلة والمناخ الاستثماري الجذاب.

وفي لبنان، سجل الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة انكماشاً نسبته ١٪ في العام الماضي بسبب ارتفاع الضرائب وانخفاض الاستثمارات الاجنبية وضعف الطلب المحلي، مقابل نمو بلغ ٢.٢٪ في عام ١٩٩٨ و٤٪ في عام ١٩٩٧. ويعاني لبنان من عجز كبير ومتواصل في الموازنة العامة أدى الى إرتفاع مديونية الداخلية والخارجية. ولقد وصلت

نسبة عجز الموازنة الى النفقات العامة إلى ٤٢٪ في عام ١٩٩٩ وهي أعلى من النسبة المستهدفة والبالغة ٤٠.٦٪. وارتفع الدين العام بنسبة ١٦٪ ليصل الى ٢٠ بليون دولار أو ما يعادل ١٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كذلك نمت المديونية الخارجية بنسبة ٣٠٪ لتصل الى ٥.٥ بليون دولار. وتهدف خطة التصحيح الاقتصادي والمالي الخمسية الى تخفيض نسبة العجز الى النفقات في موازنة عام ٢٠٠٠ الى ٣٦٪، وتقليص نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي الى حدود ٥٪ في عام ٢٠٠٣ مقارنة مع ١٢٪ العام الماضي، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من البرامج لتعزيز الايرادات تشمل الخصخصة اضافة الى سياسة خفض النفقات العامة للدولة. إن عقد اتفاقية سلام بين أسرائيل من جهة وبين سورية ولبنان من جهة أخرى والإنسحاب الاسرائيلي من الشريط المحتل في الجنوب اللبناني سيساعد على تحسين مناخ الاستثمار في لبنان ويشجع على زيادة التدفقات الرأسمالية من الخارج. ويتوقع أن يكون قطاع السياحة أكثر المستفيدين من عملية السلام، اذ ان الاستقرار سيرفع من عدد السياح الى ١.٢ مليون سائح خلال عام أو عامين مقارنة مع ٧٠٠ ألف سائح في عام ١٩٩٩. وسيستفيد أيضاً قطاع العقارات الذي عانى من الركود خلال العامين الماضيين مع ارتفاع الطلب على الشقق الجديدة من قبل العرب واللبنانيين غير المقيمين. ويتوقع نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بنسبة ٢٪ لعام ٢٠٠٠ وقد يرتفع الى ٤٪ في ظل ظروف إقليمية مؤاتية وسياسات نقدية توسعية.

وفي سورية، تشير التقديرات الاولية الى نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بنسبة ١.٤٪ في عام ١٩٩٩ مقابل تراجع نسبته ١.٥٪ في عام ١٩٩٨، حيث أدت حالة الجفاف وعدم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة

وضعف الاستثمار الحاسم الى تباطؤ النمو خلال السنوات القليلة الماضية. فالانتاج الزراعي انخفض بنسبة ٣٠٪ في عام ١٩٩٩، أما النفط الخام الذي يشكل ٦٠٪ من الصادرات السورية وثلث الناتج المحلي الاجمالي فقد سجل تراجعاً في الانتاج ليصل الى ٥٥٠ ألف برميل يومياً في عام ١٩٩٩ مقارنة مع أعلى مستوى وصل اليه وهو ٦١٢ ألف برميل يومياً في عام ١٩٩٦. ويقدر نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بنسبة ٢٪ لعام ٢٠٠٠ بسبب توقع موسم زراعي جيد وارتفاع انتاج الغاز وتوقعات السلام في المنطقة وارتفاع النمو الاقتصادي في منطقة الخليج العربي.

وفي اليمن، وصل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة الى ٤.٢٪ في عام ١٩٩٩ مقارنة مع ٣.٢٪ عام ١٩٩٨، ويعود ذلك بشكل رئيسي الى زيادة انتاج النفط بنسبة ٥٪، كما أن الارتفاع الكبير في أسعار النفط والايرادات النفطية أدى الى زيادة الانفاق العام مما ساعد في تسريع نمو كافة القطاعات الاقتصادية. في حين أثرت الهجمات على السياح التي قام [illegible] من الجماعات بشكل سلبي على قطاع السياحة وعلى تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة وأضعفت توقعات النمو الاقتصادي لعام ٢٠٠٠.

[illegible]ي الضفة الغربية وقطاع غزة، قدّر نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بنسبة ٣٪ في عام ١٩٩٨ و٣.٥٪ في عام ١٩٩٩ وهي أقل من معدل نمو السكان البالغ ٤٪. واستفاد الاقتصاد الفلسطيني في عام ١٩٩٩ من افتتاح المطار الدولي في غزة ومن تحسن قطاع الانشاءات وارتفاع حجم الاستثمار وزيادة عدد المشاريع الجديدة. غير أن الجزء الاكبر من التحسن الاقتصادي يعود الى النمو الذي سجله قطاع السياحة وعدم قيام الإسرائيليين بإغلاق الضفة الغربية والقطاع خلال عام ١٩٩٩ مقارنة بأكثر من ١٨٠ يوم إغلاق خلال عام ١٩٩٧ و١٥ يوم إغلاق في عام ١٩٩٨. هذا ويتوقع أن يصل النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٠ الى ٤٪.

وفي شمال أفريقيا، يقدر ان يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لدول المغرب العربي بالاسعار الثابتة من ٢.٥٪ في عام ١٩٩٩ الى ٤.٦٪ لعام ٢٠٠٠، وسوف يؤدي ارتفاع الطلب الخارجي خاصة من دول الاتحاد الاوروبي التي تشكل السوق الرئيسي لصادرات المغرب وتونس، والتوقعات بتحسن اسواق النفط والغاز للجزائر، الى تحسين النمو الاقتصادي لعام ٢٠٠٠.

في المغرب، قدّر نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بنسبة ٠.٢٪ في عام ١٩٩٩ مقارنة مع ٦.٣٪ لعام ١٩٩٨، ويعود ذلك الى حالة الجفاف التي سادت البلاد العام الماضي وتراجع الاستثمارات الاجنبية، ويقدر أن يبلغ النمو الحقيقي ٤٪ هذا العام بسبب توقع موسم زراعي جيد وتحسن النشاط الاقتصادي في القطاعات الاخرى.

وفي تونس، سجل الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة أكبر معدل نمو في المنطقة بلغ ٦.٢٪ في العام الماضي مقابل ٥٪ في عام ١٩٩٨، ويعود هذا الاداء الجيد الى الاستقرار الاقتصادي الذي تتمتع به تونس بعد الانتهاء من تنفيذ برنامج التصحيح الذي أشرف عليه صندوق النقد الدولي. ويتوقع أن يصل النمو هذا العام الى ٦٪ وأن تتابع قطاعات السياحة والصناعة تحسنها المضطرد.

وفي الجزائر، قدر نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بنسبة ٢.٨٪ في عام ١٩٩٩ مقارنة مع ٤٪ لعام ١٩٩٨، وبـ[illegible] ...قع أن

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	هنري توفيق عزام
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــدد :	١٣٥٠٧
المصـــــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٣/٤

يصل معدل النمو هذا العام الى ٤٪ عاكساً ارتفاع أسعار وانتاج النفط وتحسن الاوضاع الاجتماعية والسياسية والأمنية في البلاد والتي ستجذب المزيد من التدفقات الرأسمالية.

خاتمة

تقف دول منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا اليوم على أعتاب ألفية جديدة لتواجه تحديات إقتصادية كبيرة على المستويين الاقليمي والوطني. ويتوقع أن تتابع دول مجلس التعاون الخليجي نموها المضطرد في عام ٢٠٠٠، ولكن لا بد لهذه الدول من معالجة الاختلالات المالية القائمة وتنويع مصادر الدخل لديها والسير قدماً في الاصلاحات الاقتصادية. لقد تم التركيز في السنوات القليلة الماضية على ضبط الانفاق العام عن طريق الحد من المصروفات على المشاريع بدلاً من تخفيض بنود الانفاق الجاري مثل الاجور وفوائد الدين العام ومخصصات الانفاق العسكري. وباستثناء بعض الحالات ما زالت الخصخصة في المنطقة تسير بشكل بطيء بسبب عدم وجود أسواق رأسمالية متطورة إضافة الى التوجهات السياسية التي مازال بعضها رافضاً للتغيير ولقد أصبح ضرورياً اليوم اعادة رسم خريطة جديدة لمستقبل الاقتصاد الخليجي.

واذا تحقق السلام الشامل والعادل هذا العام فإنه سيشجع على تنفيذ العديد من الاصلاحات الاقتصادية التي طال إنتظارها في سورية وسيتم تسريع عملية اعادة هيكلة الاقتصاد التي بدأت في كل من لبنان ومصر والاردن. وسيساعد الاستقرار السياسي في المنطقة في إنطلاق عملية التنمية بشكل قوي ولكن لابد من دعم هذه العملية عن طريق تطوير الهيكل الاقتصادي، وتحرير التجارة الخارجية، وخلق بيئة قانونية مستقرة وشفافة. وتقوية القطاع المالي وتغيير دور الحكومة من «لاعب» مهيمن على الاقتصاد إلى حكم» منظم في سوق تنافسي.

وعلى الدول العربية إدخال بعض الإصلاحات السياسية ووضع الضوابط والموازين التي تتوافق مع التوجهات الاجتماعية والدينية والثقافية لهذه الدول، وإذا دعي القطاع الخاص ليقوم بدور أكبر في تحمل المسؤولية الاقتصادية فإنه يجب أن يمتلك الحق في المشاركة في القرار السياسي وأن تؤخذ آراؤه صالحه بعين الاعتبار.

* كبير الاقتصاديين العضو المنتدب في مجموعة الشرق الاوسط للاستثمار.

جدول رقم ٢

تطور الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية ١٩٩٨-٢٠٠٠ (بليون ريال سعودي)

البيان	١٩٩٨ فعلي	١٩٩٩ فعلي	٢٠٠٠ موازنة	نسبة التغير٪* ١٩٩٩-٢٠٠٠
اجمالي الايرادات	١٤٣.٠	١٤٧.٠	١٥٧.٠	٪٦.٨
ايرادات نفطية	٩٨.٠	١٠٠.٠	١٠٩.٠	٪١٠.٠
ايرادات غير نفطية	٤٥.٠	٤٧.٠	٤٨.٠	٪٢.١
اجمالي النفقات	١٨٩.٠	١٨١.٠	١٨٥.٠	٪٢.٢
نفقات جارية	١٦٨.٣	١٦٧.٥	١٧٥.٩	٪٥.٠
نفقات رأسمالية	٢٠.٧	١٣.٥	٩.١	٪٣٢.٦-
عجز الموازنة	٤٦.٠-	٣٤.٠-	٢٨.٠-	٪١٧.٦-
الناتج المحلي الاجمالي	٤٧٩.٥	٥١٩.٧	٥٤٠.٦	
نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي ٪	٪٩.٦	٪٦.٥	٪٥.٢	

المصدر: بيان الموازنة الصادر عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ٢٠ كانون أول ١٩٩٩.
* نسبة التغير بين أرقام فعلية و أرقام موازنة

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	هنرى توفيق عزام
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــدد :	١٣٥٠٧
المصـــــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٣/٤

الجدول رقم ١

الناتج المحلي الاجمالي (بأسعار ١٩٩٦) ونمو هذا الناتج للأعوام ١٩٩٦-٢٠٠٠ (ببلايين الدولارات وبالنسب المئوية)

الدولة/المنطقة	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (بليون دولار)					معدل النمو الحقيقي			
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩×	٢٠٠٠××	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩×	٢٠٠٠××
البحرين	٦,١٠	٦,٢٩	٦,٥٩	٦,٨٩	٧,١٦	٣,١	٤,٨	٤,٥	٤,٠
الكويت	٣٠,٦٠	٣١,٤٦	٣٠,٨٩	٣١,٦٦	٣٢,٧٧	٢,٨	١,٨-	٢,٥	٣,٥
عمان	١٨,٢٨	١٦,٢٦	١٦,٧٣	١٧,٣١	١٨,٠١	٦,٤	٢,٩	٣,٥	٤,٠
قطر	٩,٠٦	١٠,٠١	١٠,٣٦	١٠,٥٧	١١,٠٥	١٠,٥	٢,٥	٣,٠	٤,٥
المملكة العربية السعودية	١٤١,١٠	١٤٤,٩١	١٤٧,٢٣	١٥٠,١٧	١٥٥,٤٢	٢,٧	١,٦	٢,٠	٣,٥
الامارات العربية المتحدة	٤٨,٠٠	٤٨,٩٦	٤٨,٩٦	٥٠,٩٢	٥٣,٢١	٢,٠	١,٠-	٤,٠	٤,٥
دول مجلس التعاون الخليجي	٢٥٠,١٤	٢٥٧,٨٨	٢٦٠,٦٦	٢٦٧,٥٣	٢٧٧,٦١	٣,١	١,١	٢,٦	٣,٨
مصر	٦٧,٦٠	٧٠,٩١	٧٤,٦٧	٧٨,٩٣	٨٢,٤٨	٤,٩	٥,٣	٥,٧	٤,٥
الاردن	٦,٦٤	٦,٧٣	٦,٨٧	٦,٩٤	٧,٠٨	١,٣	٢,٢	١,٠	٢,٠
لبنان	١٣,٢٨	١٣,٨١	١٤,١٢	١٣,٩٧	١٤,١١	٤,٠	٢,٢	١,٠-	١,٠
سورية	١٥,٩١	١٦,١٢	١٥,٨٨	١٦,١٠	١٦,٤٢	١,٣	١,٥-	١,٤	٢,٠
اليمن	٦,٩٥	٧,٣١	٧,٥٥	٧,٨٦	٨,٢٢	٥,٢	٣,٢	٤,٢	٤,٥
الضفة الغربية وقطاع غزة	٣,٨٩	٣,٩٣	٤,٠٥	٤,١٩	٤,٣٦	١,٠	٣,٠	٣,٥	٤,٠
الدول ذات الاقتصاديات الاكثر تنوعاً	١١٤,٢٧	١١٨,٨١	١٢٣,١٣	١٢٧,٩٩	١٣٣,٨٥	٤,٠	٣,٦	٤,٠	٣,٨
المغرب	٣٦,٦٤	٣٥,٨٠	٣٨,٠٥	٣٨,١٣	٣٩,٨٤	٢,٣-	٦,٣	٠,٢	٤,٥
تونس	١٧,٤٤	١٨,٣٨	١٩,٣٠	٢٠,٥٠	٢١,٧٣	٥,٤	٥,٠	٦,٢	٦,٠
الجزائر	٤٣,٢٢	٤٢,٧٨	٤٥,٥٣	٤٦,٨١	٤٨,٦٨	١,٣	٤,٠	٢,٨	٤,٠
دول شمال افريقيا	٩٧,٣٠	٩٧,٩٦	١٠٢,٨٩	١٠٥,٤٣	١١٠,٢٥	٠,٧	٥,٠	٢,٥	٤,٦
مجموع الدول العربية	٤٦١,٧١	٤٧٤,٦٥	٤٨٦,٦٧	٥٠٠,٩٥	٥٢٠,٧٢	٢,٨	٢,٥	٢,٩	٣,٩

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا)، نظرة اولية على التطورات الاقتصادية في منطقة الاسكوا لعام ١٩٩٩، وتقارير صندوق النقد الدولي ١٩٩٨ و ١٩٩٩

× تقديراتنا، ×× تنبؤاتنا

××× معدلات النمو الحقيقي لثلاث دول عربية في شمال افريقيا هي للناتج المحلي الاجمالي مقاساً بالعملات المحلية وهذا يختلف عن قياس الناتج المحلي الاجمالي بالدولار، حيث لا يوجد معدل صرف ثابت بين عملات هذه الدول والدولار

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن صبرى
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــدد :	٤١٤٤٠
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/٢٢

معالجة ركود ما بعد الإصلاح الاقتصادى

د. عبدالرحمن صبرى

بدأت معظم الدول العربية سياسات للإصلاح والتثبيت الاقتصاديين فى أوائل التسعينيات، بعد أن عانت اختلالات هيكلية فى الثمانينيات، تمثلت فى تراكم الديون وتصحيح العجز فى موازين المدفوعات والميزانية العامة للدولة. والوصفة التقليدية لعلاج هذه الاختلالات هى التحكم فى الطلب الكلى من خلال خفض الإنفاق الحكومى وتعديل عرض الائتمان وتخفيض مستويات الأجور الحقيقية. وقطعت معظم هذه الدول شوطا لا باس به فى هذا الإصلاح.

ولكن هذه السياسة هى سياسة انكماشية، ومصممة للأجل القصير وسرعان ما تؤدى إلى الركود ونقص الاستثمارات المحلية والخارجية، وآثارها شديدة الوطأة على الفئات محدودة الدخل «وليس الفقراء» الذين ينتقلون إلى الفئات الفقيرة مع المضى قدما فى تنفيذ هذه السياسات، ويتطلب علاجها فى المدى المتوسط العمل فى اتجاهين:

الأول: حشد تمويل تعويضى من الخارج والداخل Com-pensarory Finance لضخ استثمارات فى شرايين الاقتصاد من جانب، وعلاج المشكلات المترتبة عليها من جانب اخر واهمها البطالة. فمعدل البطالة فى الدول العربية فى المتوسط بلغ ١٥٪ ونحتاج لمعدل نمو قدره ٧٪ سنويا لامتصاص هذه البطالة، ولكن معدل الادخار لايتجاوز ٢٥٪ فى المتوسط، ولذلك فهى فى حاجة إلى استثمارات خارجية قدرها ١٠٪ على الأقل لاستيعاب مخرجات النظام التعليمى، ولذلك فيجب أن نسعى قدر الإمكان لاجتذاب هذه الأموال. ولذلك رأينا أن ١٩ دولة عربية أصدرت قوانين لتشجيع تدفق الاستثمارات الخارجية إليها وحمايتها.

الثانى: المضى قدما فى استكمال الإصلاح الاقتصادى بإصلاح هيكلى. ولا نعنى بالإصلاح الهيكلى مجرد تحرير التجارة وتحرير الأسعار والتخصيصية وعدم تدخل الدولة فى اليات العرض والطلب، والإصلاح الضريبى وإصلاحات نظام الصرف فحسب، بل نعنى به تنمية الموارد البشرية ومراعاة بعد العدالة والانصاف فى توزيع عوائد الإصلاح وتعزيز تكنولوجيا المعلومات والقدرة على المنافسة، واخيرا الإصلاح الإدارى والقانونى فى خضم الإصلاح الاقتصادى، وسنتناول هذه السياسات على التوالى:

اولا ـ تنمية الموارد البشرية:

نعنى بالتنمية البشرية التحسن فى نوعية السكان من خلال التعليم والصحة والتغذية والإسكان والأمان الاجتماعى وتلبية الاحتياجات الأساسية، ومن المعترف به أن تحسين نوعية رأس المال البشرى أمر ضرورى لتحقيق الكفاءة والعدالة. ويتطلب تصدير العمالة للخارج «فى الدول الكثيفة السكان» توفير قوة عمل مدربة تدريبا عاليا وتشير التجارب إلى أن رفع مستوى انتاجية الفقراء يجب أن يتم من خلال توفير فرص أفضل للخدمات الأساسية، وهى أنجح وسيلة لتخفيض التفاوض فى الدخول، وتعتمد قدرة الدولة على تحسين أوضاع التنمية البشرية على مدى توافر الموارد المالية وعلى التخصيص الأمثل للموارد بين القطاعات وعلى التحديد الدقيق للفئات المستهدفة التى تحتاج لمعاونة الحكومة. ولا شك أن استتباب السلام فى المنطقة سيمكن من تحويل جزء من الإنفاق العسكرى إلى تنمية الموارد البشرية، حيث يقدر متوسط الإنفاق العسكرى للدول غير البترولية بـ ١٥٪ من الناتج القومى الإجمالى فى حين أن المتوسط العالمى فى الدول المتقدمة لايتجاوز ٨٪ من هذا الناتج.

ثانيا ـ بعد العدالة والانصاف فى توزيع عوائد الإصلاح:

يعتبر الاستقرار فى مستوى الكميات الاجمالية «عجز الميزانية وعجز ميزان المدفوعات والتضخم والائتمان وأسعار الصرف» شرطا ضروريا لتعزيز العدالة والانصاف فى المدى المتوسط، ومن ثم فإن الدول النامية، ومنها الدول العربية مطالبة بعدالة توزيع عوائد الإصلاح الاقتصادى. وأن ينصب الاهتمام الرئيسى للسياسات التى تؤدى إلى زيادة فرصة أكبر عدد ممكن من المواطنين الأقل حظا. ففى الدول المتقدمة يؤدى التقدم التكنولوجى المستمر إلى زيادة حجم الكعكة «الناتج والدخل» وبالتالى يؤدى النمو إلى زيادة رفاهة المجتمع. ولكن فى الدول النامية لا يؤدى النمو إلى زيادة حجم الكعكة كثيرا «الناتج والدخل»، ومع زيادة دور القطاع الخاص يحدث إعادة توزيع للدخل فى صالح رجال الأعمال على حساب محدودى الدخل. وبالتالى فإن مراعاة الدولة لقواعد العدالة والانصاف فى التوزيع يؤدى إلى زيادة الفرص وليس مجرد زيادة الدخول فقط، ومن هنا تأتى أهمية شبكات الأمان الاجتماعى وبرامج تحويل الدخل وإعانات البطالة.

ثالثا ـ اهمية تعزيز تكنولوجيا المعلومات والقدرة على المنافسة.

فلا شك أن التقدم السريع فى التكنولوجيا البيولوجية والزراعة والصناعات التحويلية وتكنولوجيا المعلومات له اثار عميقة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبلاد الأكثر قدرة على استيعاب التكنولوجيا هى الأكثر فرصا فى اللحاق والاندماج فى الاقتصاد العالمى وجنى عوائد المنافسة وتحرير التجارة والاستثمار.ويتمثل التحدى الرئيسى فى القدرة على اغتنام هذه الفرص الجديدة فى إطار سياسة عامة للتعليم والتدريب، وهذه ليست مهمة الحكومة وحدها، ويجب أن تكون هناك سياسات لحفز القطاع الخاص ومشاركته فى مجال التعليم والتدريب، فهناك نظريتان فى دور رجال الأعمال، الأولى: تقول إن مسئولية رجال الأعمال الأولى هى تعظيم الربح، والثانية: تقول إن مسئولية رجال الأعمال الاجتماعية أهم من مجرد تعظيم الربح. ولا شك أن ظروف الدول العربية حاليا تستدعى قيام رجال الأعمال بجزء مهم من مسئوليتهم الاجتماعية.

رابعا ـ التطوير الإدارى لدعم سياسات الإصلاح الاقتصادى:

تحتوى حزمة سياسات الإصلاح الاقتصادى مضامين إدارية كثيرة، فخفض الإنفاق على الجهاز الحكومى يتضمن ضغط حجم الجهاز الحكومى، وإعادة تشكيل دوره وتوفير البنية المؤسسية اللازمة للتحول إلى اقتصاد السوق وإعمال قوى المنافسة، ولذلك لابد من:

١ ـ ضغط حجم الجهاز الحكومى وتحجيم الفساد الإدارى.

٢ ـ إعادة رسم دور الجهاز الحكومى.

٣ ـ تنمية المقومات المؤسسية اللازمة لإدارة السياسة الاقتصادية الجديدة، وبالذات سياسات الخصخصة وإدارة المرافق العامة والمشروعات الاستراتيجية التى ستظل تحت يد الدولة.

أما عن الاطار القانونى، فقد دخلت الدول العربية سياسات الإصلاح بنفس تشريعات وروح سيطرة الدولة والقطاع العام. وبالتالى كبلت هذه القوانين انطلاقة المجتمع المكنة. ومن ثم فإن روح التشريع وقوانينه فى حاجة لتطوير وتغيير بما يتلاءم ومتطلبات السياسات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

ويجب القول أن السياسات السابقة تستهدف.تحجيم الآثار التوزيعية السلبية لآليات السوق من الزاوية الإدارية، ويجب على الحكومات العربية أن تستهدف تدوير ما لايقل عن ٢٠٪ من الدخل القومى لصالح الفئات محدودة الدخل «تصل هذه النسبة فى السويد إلى حوالى ٣٠٪».

مجمل القول أن غالبية الدول العربية قد بدأت فى التحضير لاتخاذ مثل هذه السياسات، ولكن حزمة هذه السياسات المسماة بالإصلاح الهيكلى لازمة لرفع مستوى الكفاءة الانتاجية للاقتصاد ككل، ولازمة لزيادة كفاءة الاستثمار فى المنطقة العربية من جانب ثان

وفى النهاية ينبغى أن نفرق هنا بين أمرين يتعلقان بالإطار الراهن للعلاقات الدولية الذى تتم فيه التنمية الاقتصادية. الأول العولمة والاندماج فى الاقتصاد العالمى باعتبارها مرحلة تطور طبيعى للنظام الرأسمالى. سبقته وستتلوه مراحل أخرى والثانى: ربط العولمة بمشروطية دولية International Condi-tion ALIT تكرس الهيمنة وتربط المتغيرات الاقتصادية بسياسات غير اقتصادية تمس الموروث المستقر فى الجوانب الاجتماعية والثقافية والهوية بصفة عامة مثل إعطاء دور أكبر للمجتمع المدنى ومساواة المرأة بالرجل وحقوق الإنسان والبيئة وقضايا العمالة وتشغيل الأطفال. وهو مايجب معالجته بروية وتدرج

الاقتصاد العربى

التكامل الاقتصادى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	تحديات التنمية العربية	السيد يسين	الاهرام	٤١٣١٧	٢٠٠٠/١/٢٠	١٦٧
٢	الامة العربية وتحديات القرن الجديد	جمال رجب	الاهرام	٤١٣٣٦	٢٠٠٠/٢/٨	١٦٩
٣	الدبلوماسية البرلمانية والتكامل الاقتصادى العربى	اميرة الشنوانى	الاهرام	٤١٣٥٠	٢٠٠٠/٢/٢٢	١٧٠
٤	تحرير التجارة العربية	رفعت لقوشة	الاخبار	١٤٩٤٧	٢٠٠٠/٣/٢٦	١٧١
٥	لا لاطلاق الحرية الكاملة لرؤوس الاموال الاجنبية	يحيى المصرى	العالم اليوم	٢٨٠١	٢٠٠٠/٤/١٣	١٧٢
٦	ضرورة ايجاد آلية لمعالجة هياكل الاقتصاديات العربية	محمد عبد الرشيد	الاهرام	٤١٤٣٣	٢٠٠٠/٥/١٥	١٧٤
٧	الصادرات العربية قضية ساخنة	احمد صفى الدين	العالم اليوم	٢٨٤٢	٢٠٠٠/٥/٣١	١٧٨
٨	المؤسسات المالية العربية	بسنت احمد	العالم اليوم	٢٨٤٥	٢٠٠٠/٦/٤	١٨٢

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	السيد يسين
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العـــــدد :	٤١٣١٧
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١/٢٠

تحديات التنمية العربية



السيد يسين

فى مقدمة التحديات التى ستواجه العالم فى القرن الحادى والعشرين، كما حددها تقرير «حالة مستقبل العالم» الذى أصدرته هيئة المشروع الألفى بجامعة الأمم المتحدة بطوكيو عام ١٩٩٩، كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة لكل الشعوب؟ وعلى الرغم من بساطة السؤال فإن الاجابة عليه تثير عديدا من الاشكالات المحلية والاقليمية والدولية. فنحن أولا بازاء سؤال يتعلق بكيفية ادارة النخب السياسية لاقتصاداتها الوطنية. وهذه الادارة - كما ثبت من الخبرة التاريخية - تأثرت فى عديد من الأحوال بالصراع الأيديولوجي والسياسى والاقتصادى العنيف الذى دار بين أنصار الرأسمالية ودعاة الاشتراكية، وهو الصراع الذى كان إحدى السمات المميزة للقرن العشرين. إن الرأسمالية - كما هو معروف - أقدم تاريخيا فى نشأتها من النظم الاشتراكية. وقد قامت الرأسمالية - كايديولوجية سياسية وتنظيم اقتصادى - على أساس أنها الحل الأمثل لمشكلات الانتاج والتوزيع والاستهلاك، وذلك فى ضوء شعاراتها المشهورة عن حرية السوق، وعدم تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى إلا فى الحد الأدنى. وقد تعرضت الرأسمالية منذ وقت مبكر حقا الى هجمات نقدية من قبل المفكرين والاقتصاديين الذين رصدوا المظالم الاجتماعية الرهيبة التي نجمت عن تطبيقها، خصوصا فى عهودها الأولى.

وربما كان المفكر البارز الذى وجه أعنف سهام النقد للاقتصاد الرأسمالي هو كارل ماركس، والذى استطاع بتحليلاته العميقة ان يكشف عن القوانين والآليات الرئيسية التى يعمل النظام الرأسمالي فى ضوئها. وكانت اكتشافاته عن فائض القيمة، ونوع الاستغلال الذى تمارسه طبقة المنظمين الرأسماليين واصحاب المصانع على الطبقات العمالية، أساسا للنقد الاجتماعي العنيف الذى مارسه المفكرون الاشتراكيون ضد الرأسمالية، ودعوتهم الى تجاوزها من خلال نظام اشتراكي ينهض على أسس فلسفية مختلفة، تنفى النظرية الداروينية الاجتماعية، والتى بررت للرأسمالية ان يسحق الأقوياء الضعفاء فى السوق، تحت شعار «البقاء للأصلح»، وتبشر بقيم الحرية الانسانية والعدالة الاجتماعية، من خلال تطبيق تنظيم اقتصادى جديد يقوم أساسا على التخطيط المركزى لكفالة إشباع الحاجات الأساسية للجماهير العريضة، فى ضوء مبدأ الكفاية والعدل.

وبالرغم من ان الراسمالية كنظام تعرضت لهجوم الاشتراكيين عليها، فإنها استطاعت فى الواقع ان تجدد نفسها لكى تستوعب النقد الماركسي العنيف، من خلال سن تشريعات اجتماعية متعددة للرعاية الاجتماعية، لتجاوز الاستقطاب الطبقى الحاد بين الرأسماليين والعمال، تطورت من بعد - وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية - لتشكيل نموذج «دولة الرعاية» Welfare State التى تضمن للعمال والمنتجين حدا معقولا من الدخل، وفى الوقت نفسه توفر الرعاية الصحية والاجتماعية والتأمينية لهم.

دار الزمن دورة كاملة، وثبت من خلال الخبرة - حتى قبل سقوط الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية، فشل نظام التخطيط المركزى الجامد الذى كان الاقتصاد، من خلاله يدار عن طريق الأوامر، وأهم من ذلك كله فشل محاولات معاندة الطبيعة الانسانية، بالقضاء على الحافز الفردى، وتفضيل الحافز الجماعى. وقد أدى جمود تطبيق المبادىء الاشتراكية، فى مجال الاقتصاد الى التخلف التكنولوجى للدول الاشتراكية وعجزها الشديد عن منافسة الدول الراسمالية، وخصوصا فى مجال اتخاذ المبادرة التكنولوجية وتحديث المجتمعات.

التنمية العربية

وقد تاثرت الدول العربية بهذا الصراع العالمى بين الرأسمالية والاشتراكية وخصوصا بعد أن حصلت كلها على الاستقلال فى بداية الخمسينيات. وقد وضح هذا التاثير فى ميل بعض النخب السياسية العربية الى تطبيق النموذج الرأسمالى، فى حين اتجهت نخب سياسية أخرى وخصوصا فى الأنظمة التى كان يطلق عليها أنظمة ثورية للنموذج الاشتراكى.

ولاشك فى أن الفشل الذى لاقاه النموذج الاشتراكى فى التطبيق قد أثر تأثيرا بالغا فى تغير الاتجاهات التنموية فى عديد من البلاد العربية التى سبق لها ان تبنت النموذج الاشتراكى. ولعل حالة مصر تعد حالة نموذجية فى هذا الصدد، بعد تحولها - فى عهد الرئيس أنور السادات - من الاشتراكية الى الراسمالية، بعد محاولة منظمة لتفكيك البنية الاقتصادية الاشتراكية، والتى كانت تتمثل أساسا فى التخطيط المركزى والقطاع العام، وفتح الطريق واسعا عريضا أمام حرية السوق والقطاع الخاص، بعد تغيير الاتجاهات التنموية وتبنى الرأسمالية مذهبا، وتصفية القطاع العام من خلال الخصخصة وباقى اجراءات التحرير الاقتصادى.

غير ان التحدى الذى تواجهه الآن التنمية العربية يتجاوز مشكلة الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية. ذلك أننا بعد سقوط التجربة الاشتراكية الاقتصادية، والتى يكشف عنها ليس فقط مجرد سقوط الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية، ولكن تحول الصين هذا المارد العملاق الى الرأسمالية - وان كان بخطوات محسوبة ودقيقة - أصبحنا وخصوصا فى ظل العولمة فى اطار سباق دولى يركز على التنمية الاقتصادية ويعتمد مبادىء حرية السوق وتشجيع الحافز الفردى، واعطاء القطاع الخاص الجزء الأكبر من مسئولية التنمية المستدامة.

غير ان هذا التطور الذى هناك شبه اجماع بين النخب السياسية فى مختلف بلاد العالم حول ايجابياته وضرورته القصوى لدفع التنمية، فإن العولمة بذاتها كظاهرة وعملية تاريخية متعددة الجوانب تثير للدول النامية مشكلات لا حدود لها.

واذا نظرنا على وجه الخصوص الى تاسيس منظمة التجارة العالمية، وموافقة غالبية دول العالم عليها، وهى المنظمة التى قامت كنتاج لمفاوضات الجات المتعددة، لتقنين مبدأ حرية السوق وتحرير التجارة الدولية وحراستها من أى عدوان، تمثله أى اجراءات حمائية، بل والعقاب الحازم على مخالفته، لادركنا أى صعوبات تمثلها معاهدة هذه المنظمة بكل نصوصها المعقدة بالنسبة لدول الجنوب.

فالمنظمة فى الواقع تفتح باب المنافسة العالمية واسعا عريضا. ولكن هل صحيح أن الندية فى التنافس موجودة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية.

هناك شكوك متعددة حول هذا الموضوع. مما قد يؤدى الى نشوء حقبة جديدة من هيمنة الدول العظمى المتقدمة على دول الجنوب. وبالتالى ظهور مشكلات اجتماعية خطيرة. تتمثل فى زيادة دوائر الفقر فى هذه الدول، وعجزها عن المنافسة العالمية. وتحولها بالتالى الى أطراف سلبية فى العملية الاقتصادية العالمية التى تجرى الآن على قدم وساق بعد فتح الحدود وإزالة الحواجز. وتشكيل السوق العالمية الواحدة.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	السيد يسين
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العـــــدد :	٤١٣١٧
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١/٢٠

وتبدو الصعوبات على وجه الخصوص بالنسبة للبلاد العربية، التي يمكن اذا أردنا تقويم وضعها التنموي بناء على المؤشرات الكمية والكيفية المعتمدة، أن نصل الى نتيجة مهمة مؤداها أننا نواجه - في مجال المنافسة العالمية - مخاطر لا حدود لها.

وهذه المخاطر لابد من مواجهتها بتطبيق مجموعة متناسقة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية تصوغها النخبة السياسية العربية، سواء على المستوى القطري، أو على المستوى القومي.

ونستطيع بصدد عملية تقويم الوضع الاقتصادي في البلاد العربية أن نعتمد على دراسة حديثة نشرها الأستاذ أحمد السيد النجار الخبير الاقتصادي في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة في سلسلة «كراسات استراتيجية» (رقم ٨٤ سنة ١٩٩٩) وعنوانها: «الاقتصادات العربية من الصعود الزائف الى الانحدار المنذر».

وهذه الدراسة القيمة تستعرض بشكل بانورامي دقيق نشأة وتطور الاقتصادات العربية، وتصل في النهاية الى تحديد دقيق للتحديات التي تواجهها في القرن الجديد، وتجملها في خمس تحديات كما يلي:

١ - التحدي الرئيسي هو تخلف وجمود هياكل الانتاج والصادرات. والباحث يقرر أن «هذا الضعف للقدرة التنافسية لا يؤهل الاقتصادات العربية للمنافسة بجدية وفعالية في الأسواق الدولية الأخرى، أو حتى للاحتفاظ بأسواقها المحلية في ظل تحرر العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية».

٢ - ويضيف الباحث أن الاقتصادات العربية تواجه «تحديا هائلا ممثلا في التغيرات العاصفة في البنية الاقتصادية الدولية. وهذه التغيرات تتمثل في الموجة العالمية لتحرر العلاقات الاقتصادية الدولية والتي أصبحت مؤثرة بفعالية في كل اقتصادات العالم بعد أن تمخضت عن اتفاقات وتنظيمات دولية كأطر ناظمة لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية».

٣ - تدهور الوزن النسبي لناتج وصادرات الدول العربية بالنسبة للناتج والصادرات العالمية. وهناك تدهور مناظر بالمقارنة مع القوى الاقليمية الصديقة أو المعادية، وبالتحديد ايران وتركيا واسرائيل.

٤ - هناك مشكلة كبيرة تواجه الشركات والكيانات الاقتصادية والعربية في المنافسة في الأسواق الدولية أو حتى أسواقها لدى تطبيق الدول العربية لالتزاماتها في مجال تحرير العلاقات الاقتصادية الخارجية.

٥ - وأخيرا تواجه الاقتصادات العربية تحديا هو نقص موارد المياه التي تضع قيدا على النمو الزراعي والصناعي، وتضع قيدا على تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي من الغذاء الذي يعتبر قضية أمن قومي.

والواقع أن الأستاذ النجار لم يقنع بسرد هذه التحديات. ولكنه اجتهد وقدم مجموعة من الحلول المقترحة، والتي تركز على زيادة فعالية السياسات الاقتصادية وتغيير مساراتها. مع محاولة جادة للتنسيق الاقتصادي العربي.

وفي تقديرنا أن لب المشكلات التي تعانيها التنمية العربية في الوقت الراهن يتمثل في ضعف المشاركة الديمقراطية، والتي أدت الى أن تنفرد النخب السياسية العربية باصدار القرارات الاستراتيجية الاقتصادية المهمة، التي تؤثر في مصائر الشعوب، والتي ثبت أن بعضها يتخذ اما بصورة عشوائية، أو لتحقيق مصالح طبقية بالغة الضيق لأعضاء النخب السياسية، والطبقات التي يعبرون عن مصالحها.

واذا أضفنا الى ذلك الفساد المستشري، ونهب المال العام بغير عقاب أو ردع، وعدم وضع الجماهير العريضة في الاعتبار في اطار عملية تخطيط السياسات الاقتصادية، لادركنا أننا أمام تحديات ليست اقتصادية فحسب، ولكن ثقافية وسياسية في المقام الأول.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	جمال رجب سيدبي
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٤١٣٣٦
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٢/٨

الأمة العربية.. وتحديات القرن الجديد

د. جمال رجب سيدبي
رئيس قسم العلوم الاجتماعية
جامعة قناة السويس

المتأمل فيما يدور حولنا الآن يلاحظ بوضوح شديد أن الأمة العربية أقبلت على قرن جديد يختلف في حسه وإيقاعه عن القرن المنصرم. وليس أدل على هذا، من المتغيرات السريعة التي نتتبعها بين الفينة والأخرى وهذا يتطلب من العرب أن يواكبوا هذه المتغيرات وأن يرسموا الخطط والاستراتيجيات الملائمة لمواجهة المواقف والأحداث. فرق وفرق كبير بين أن نكون مجرد ردود أفعال للمواقف والأحداث وبين أن نكون على مستوى الحدث في التفكير و المنهج والإعداد.

فالثورة المعلوماتية والانفجار المعرفي الضخم الذي أضحى سمة هذا القرن يتطلب من العقل العربي أن يرتب أولوياته في التفكير خاصة كما قلت أن الأحداث تسير بسرعة البرق.

وقد أثيرت قضية العولمة في مناحيها المختلفة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وقال من قال إنها قدر محتوم على شعوب هذا القرن، وقال البعض الآخر إننا نرفضها والرأي الذي أميل إليه بين هذا وذاك فهي ليست قدرا محتوما على الأمة العربية في هذه الآونة بمعنى ليس لنا رأي أو خيار، وليس في مقدورنا أيضا أن نرفضها تماما - كما يعتقد البعض - إنما الأمر يحتاج إلى موقف وسط يتلخص هذا الموقف في التكيف مع المنظومة العالمية الجديدة، وأي السبل لأن تتبوأ الأمة العربية مكانتها بين الأمم.

ولقد كان فشل مؤتمر سياتل في فرض هيمنة النظام الغربي والتبعية الاقتصادية للعالم النامي لخير شاهد ودليل على أننا كعالم عربي يمكن ان نفكر من الآن في الأسلوب الأمثل والصحيح للتعامل مع مثل هذه المتغيرات - والمؤسف - أننا كعرب لم نتمكن من إقناع منظمة التجارة العالمية «الجات» من دخول جامعة الدول العربية كعضو مراقب بالمنظمة وقد أعلنت مصر اسفها الشديد حول هذا الموقف، وطالبت بإعادة النظر في الموضوع (راجع: الأهرام ٢٠٠٠/١/١٠) وفيما يبدو لي أن مثل هذا الأمر كان يحتاج من العقل العربي الى رسم استراتيجية للتعامل مع الحدث والتنسيق المسبق بين الأمة العربية بوقت كاف كي لا تضيع الفرصة سدى، والأمر يحتاج إلى دبلوماسية عالية المستوى وأداء تفاوضي رفيع لتحقيق أكبر مكاسب ممكنة.

واللافت للنظر أن النظام الغربي يكف عن الكلام والثرثرة والصياح، ويكتفي برسم الخطط وتنفيذها بما يحقق مصالحه ولكننا نكتفي بلغة العواطف والأماني فمنذ وقت طويل والدعوة إلى سوق عربية مشتركة مطروحة على بساط الفكر، ولقد دعت مصر إلى سرعة الانتهاء من تنفيذ هذه الفكرة بأسرع وقت ممكن لمواكبة هذه المتغيرات العالمية هذا من جانب، ومن جانب آخر أن جامعة الدول العربية عليها عبء كبير في هذا القرن، ليس على المستوى السياسي وحسب وإنما على المستوى الاقتصادي للتنسيق بين الدول العربية قاطبة.

كم نأمل أن يجتمع العرب في مؤتمر قمة عربي ليس بهدف تقارب وجهات النظر وحسب، وإنما للإسراع بحل المشكلات الاقتصادية ورسم الاستراتيجية العلمية والمناسبة لمواجهة المواقف والأحداث.

إن عالم اليوم، لم يعد فيه مكان للضعفاء، فالبقاء للأصلح والأقوى معا فعلى الشعوب العربية أن تتنبه من الآن الى ان هذا القرن هو قرن الأزمات. أعني الأحداث المفاجئة بمعنى أن العالم الغربي لم ولن يكف عن كسب اقتصادي جديد وهيمنة ثقافية، وهذا يحتاج منا الى أن نفكر قبل فوات الأوان.

إن الخطورة الآن في بروز الشركات متعددة الجنسيات أو كما يقول أحد الكتاب: إن الشركات متعددة الجنسيات أو العابرة للقوميات هي الأداة الرئيسية للعولمة، فبواسطتها تتم عملية تدويل أو الأصح عولمة رؤوس الأموال والانتاج والتصريف ومجمل العمليات المالية والتجارية وانتقال المعلومات وشبكة الإعلام وغير ذلك. ويسيطر عدد محدود من هذه الشركات العملاقة على المفاصل الرئيسية للاقتصاد العالمي (انظر: د. محمد دياب، عولمة الاقتصاد، مجلة العربي، عدد يناير ٢٠٠٠).

ماذا أعددنا نحن العرب لمواجهة مثل هذه الأفكار التي ستؤثر بشكل أو بآخر على مستقبل الأمة العربية؟ ماذا أعد البيت العربي لمواجهة مثل هذه المخاطر؟

كان من المنتظر أن نكون قد انتهينا بالفعل من إقامة السوق العربية المشتركة للمحافظة على مصالحنا ومستقبل أجيالنا. ولكن مازالت الفكرة مطروحة ونأمل أن تنفذ في المستقبل القريب.

إن القرن الجديد آتي وهو يحمل في طياته العديد من الهموم التي تستلزم من الأمة العربية التفكير بالعقلية الجماعية أو بالعقل الجمعي وليس بالعقلية الفردية المتقوقعة على الذات. وليس استقبال القرن الجديد بالحفلات والأماني العذاب. إن الأمر جد وليس بالهزل والفرصة مازالت سانحة أمامنا. والأمة العربية التي صمدت على مر التاريخ خليق بها أن تنظر إلى القرن الجديد

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	اميرة الشنوانى
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٤١٣٥٠
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٢/٢٢

الدبلوماسية البرلمانية.. والتكامل الاقتصادى العربى

د. أميرة الشنوانى
دكتوراه فى العلوم السياسية

نظم مركز البحوث البرلمانية بمجلس الشعب. بالتعاون مع جهات اخرى مؤتمرا للبرلمانيين العرب والاوروبيين الذى عقد يوم ٨ فبراير فى الاسكندرية وهو خاص بدور الدبلوماسية البرلمانية فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى ودعم التعاون الاقتصادى بين الدول العربية والدول الاوربية، ولذلك فان اهم الموضوعات التى ناقشها المؤتمر هى خاصة بالسوق العربية المشتركة، فضلا عن التعاون الاقتصادى بين الدول العربية والدول الاوروبية.

وفيما يتعلق بالسوق العربية المشتركة، فقد جاءت توصيات المؤتمر حول ضرورة دعم الشركات العربية المشتركة وشركات نقل البضائع وتشجيع المشروعات التى تنفذ فى البلاد العربية الاخرى، ودعم البنية الاساسية فيما بين الدول العربية.والى ضرورة تعاون غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية فيما بينها لبناء قواعد معلومات تكون فى خدمة تيسير التبادل التجارى العربى، والى زيادة المساهمة فى برنامج تمويل التجارة العربية وتوسيع خدماته. وتبادل الدراسات والمقترحات بين اجهزة التخطيط العربية حول خطط التنمية المستقبلية لضمان التكامل فى المشاريع الاقتصادية العربية بدلا من التماثل بينها. لاشك أن هذه التوصيات وغيرها لها اهميتها فى تحقيق السوق العربية المشتركة اذا ماوضعت محل التطبيق الفعلى والجاد. فالوحدة الاقتصادية هى الاساس للوحدة السياسية العربية، فالدول العربية تترابط فى وحدة متصلة من الارض وفى بقعة تتميز بمركزها الاستراتيجى المتمركز بين الشرق والغرب ويجمعها تاريخ مشترك ولغة ومصيرواحد. وقد اتحدت اوروبا الغربية اقتصاديا قبل أن تقدم على مسار الاتحاد السياسى. والسوق العربية المشتركة القائمة منذ عام ١٩٦٥ قد انشئت فى اطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية لعام ١٩٥٧ بموجب قرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم ١٧الصادرفى ١٣ أغسطس ١٩٦٤ وتعديلاته اللاحقة. وقد دعا مؤتمر القمة العربى الاخير الذى عقد فى القاهرة فى يونيو سنة ١٩٩٦ الى الإسراع فى انشاء السوق الموسعة التى تبدأ بانشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما صدر قرار بشأن هذه المنطقة من المجلسين الاقتصادى والاجتماعى للجامعة العربية والذى يتضمن وضع برنامج تنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية التى اقرها المجلس فى ٢٧ فبراير ١٩٨١. ويهدف الى اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مدى عشر سنوات اعتبارا من يناير ١٩٩٨. وتضم هذه المنطقة الآن ١٥ دولة تمثل تجارتها البينية ٩٣٪ من التجارة العربية وتمثل تجارتها مع اوروبا ٦٥٪ من تجارتها الخارجية مما يجعل السوق العربية ذات اهمية بالغة بالنسبة لاوروبا. كذلك صدرت قرارات من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بضرورة تفعيل وتوسيع السوق العربية المشتركة القائمة للوصول الى السوق الموسعة. ويمكن القول إن العقبات التى تعترض قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هى العقبات نفسها التى تواجه السوق العربية المشتركة. وبذلك فان خطوات تفعيل التكامل الاقتصادى فى هذين المجالين واحدة. وهى تنحصر فى اهمية الالتزام بالاتفاقيات والمواثيق العربية التى تعتبر المرجعية للعمل الاقتصادى العربى المشترك.

ومن الضرورة بمكان تحييد عملية التكامل الاقتصادى العربى على جميع مستوياته عن الخلافات السياسية العربية التى كانت تعوق قيامه فى الماضى. هذا مع تنظيم جهد اعلامى متواصل ومكثف لحشد التأييد الشعبى القوى والمستمر على مستوى الوطن العربى بمساندة مشروع السوق العربية المشتركة. ومن الضرورى ايضا فى هذا المجال أن تخفف الدول العربية من طلبات الاستثناء التى تتقدم بها للاعفاء من عملية التحرير وان يتم الالتزام بالضوابط والشروط التى اقرها المجلسان الاقتصادى والاجتماعى فى هذا الشأن. هذا فضلا عن اهمية وجود مواصفات قياسية عربية الزامية موحدة للسلع المختلفة تطبق على السلع المتبادلة ضمانا لجودة هذه السلع وتوافر الامان للمستهلك.

ولاشك أن فكرة انشاء مؤسسة مالية عربية على غرار مؤسسة التمويل الدولية ICF يشارك فى رأس مالها جميع الدول العربية والمؤسسات المالية العربية الخاصة يمكن ان توفر التمويل اللازم للمشاريع العربية المشتركة، مع ضرورة العمل على ازالة التناقضات القائمة فى القوانين والتشريعات التجارية والمالية والنقدية بين الدول العربية.

واخيرا نؤكد اهمية وضع سياسة عربية لنقل وتطوير التكنولوجيا واساليب البحث العلمى والتقنيات الحديثة لتحقيق شفافية المعلومات ودقتها، مع ضرورة ايجاد تنسيق حقيقى وجاد بين الخطط والسياسات الاقتصادية للدول العربية، واعطاء دور اكبر للهيئات غير الحكومية فى العمل العربى المشترك وتعظيم دور القطاع الخاص فى التنمية.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	رغعت لقوشة
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	١٤٩٤٧
المصـــــــدر :	الاخبار	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٣/٢٦

تحرير التجارة العربية وترتيبات إعداد المناخ

بقلم الدكتور:
رفعت لقوشة

تحرير التجارة العربية ـ العربية واقامة منطقة تجارة عربية حرة، هو خيار استراتيجى ولا بديل عنه فى ظل المستجدات المعاصرة، وحتى لا تفلت فرصة الخيار.. فإن علينا مقاربته برؤية واقعية تتلامس مع حقائق الأرض وتناقش بعقل مفتوح لحل المشاكل التى تعترض طريقه، وقد تقتضى الحكمة أن نفسح وقتا كافيا للمداولات التحضيرية.. طرحا للأفكار والمقترحات.. فيما يمكن وصفه بترتيبات إعداد المناخ.

ومثل كل الترتيبات.. فهى تتصل بدوافع الحراك واقتضاء الظرف التصاقا بحسابات التقدير، والحسابات تقول:

١ ـ ان الخسائر الصافية المتوقعة فى حاصل الفاتورة العربية من جراء إعمال اتفاقية الجات وفى ظل اتجاه عالمى ينحاز بمعدلات التبادل لغير صالح المواد الأولية، تقترب من حوالى ٣,٤ مليار دولار سنويا.

٢ ـ ان الخسائر الصافية المتوقعة فى محصلة تعامل العالم العربى مع التكتلات الاقتصادية الاقليمية ترتفع إلى حوالى ٤ مليارات دولار سنويا، وليست هناك فرصة لأى دولة عربية للانضمام بعضوية كاملة إلى هذه التكتلات، فهى ليست مجرد تكتلات تعبر عن مصالح اقتصادية، ولكنها ـ أيضا ـ تكتلات تعبر عن هوية ثقافية وتتحصن وراءها، وليس بمقدور أحد أن يستعير هوية الآخرين.

٣ ـ ان رفع نسبة التجارة العربية البينية/ اجمالى التجارة العربية من حوالى ٨ ـ ١٠٪ إلى حوالى ١٥٪ على مدى السنوات السبع القادمة (وهو هدف واقعى وفى متناول جهد الامكان العربى)، سوف يقود إلى خفض الخسائر العربية فى دورة التجارة الخارجية بحوالى ١,٥ مليار دولار سنويا، كما سوف يضيف علاوة زيادة إلى معدل نمو الناتج العربى المحلى بحوالى ٤,٠ ـ ١٪، بما يعادل بالقيمة المطلقة حوالى ٤,٢ مليار دولار سنويا، وفى الحاصل الجمعى.. فإن العالم العربى سوف يحقق وفورات بحوالى ٥,٧ مليار دولار سنويا، والتى تكفى لتغطية حوالى ٧٨٪ من خسائره المتوقعة فى ظل المستجدات المعاصرة، وبمرور الوقت سوف ترتفع النسبة لتتجاوز ١٠٠٪، وتتراكم ـ تباعا ـ الأرباح الصافية فى الحافظة العربية.

كل هذه الحسابات هى مقدمة لخلق وعى برجماتى يرسم اتجاها نحو ترتيبات إعداد المناخ لمنطقة التجارة العربية الحرة.. بدءا من اجراءات تعزيز الثقة بتوقيع الدول العربية لمعاهدة ملزمة تقضى بعدم اللجوء إلى سلاح إغلاق الحدود فى حالة نشوب أى نزاع سياسى فيما بينها، والا يكون رأس المال والعمالة العربيان موضوعا لطائلة التعقب عند احتدام النزاع، وأن تضم هذه المعاهدة كأحد ملاحق ميثاق الجامعة العربية

والمعاهدة المقترحة قد توفر مناخا مواتيا لخطوة أخرى على طريق الترتيبات، وهى خطوة تذهب إلى محاولة خلق آلية «الدومينو الجماعى» والتى سوف تسمح ـ بدورها ـ بتشكيل احزمة مانعة لحماية قطاعات اقتصادية بذاتها مثل قطاع البترو ـ كيماويات وقطاع مواد البناء، وبمنح المقاول العربى نفس الميزة التى يتمتع بها المقاول المحلى وفقا لاتفاقية الجات (١٥٪ زيادة فى الأسعار)، وتعميم هذه الميزة على كل اشكال الخدمات، كما سوف تسمح ـ كذا ـ بربط المعونات والتسهيلات الائتمانية العربية للدول الأجنبية باستدراك شرطى يلزم هذه الدول بالتعاقد على مشترواتها وخدماتها من البلدان العربية.. طالما توافرت لديها البدائل الحاضرة، وقد تساعد آلية «الدومينو الجماعى» ـ بالمثل ـ على ادارة مفاوضات جماعية مع الدول المتقدمة والتى تفتح أسواقها لاستيراد حصص مقننة من بعض السلع، بهدف السماح للدول العربية باستكمال حصصها من فائض الانتاج لدى دول عربية أخرى (وبعض الدول العربية تعجز ـ بالفعل ـ عن استيفاء حصصها المقررة)، مع ملاحظة أن تدوير فوائض الانتاج هو مدخل إلى عقود المشاركة وبالتالى إلى تحرير التجارة.

إن آلية «الدومينو الجماعى» يمكن أن تطاول ـ أيضا ـ قاعدة المنشأ وأن تهيىء المناخ لترتيبات جديدة بشأنها، فالقاعدة التى استقرت فى الاتفاقيات العربية السابقة اشترطت حدا أدنى لنسبة المكون المحلى (٤٠٪) كمسوغ للتحرير، وكانت النتيجة ان كل دولة عربية حاولت أن تستقل ـ نسبيا ـ بقاعدة انتاجية للمكونات الوسيطة حتى تفى بالنسبة محليا، ولكن قد يكون من المفيد تطوير قاعدة المنشأ وفقا لمعيار المكون العربى المشترك، وبمثال الاقتراح.. فإنه يمكن اجازة تحرير السلعة طالما بلغت نسبة المكون العربى المشترك ٥٠٪ فى حالة مشاركة دولتين عربيتين فى انتاجها، وترتفع النسبة إلى ٦٠ ـ ٧٠٪ اذا ما ازداد عدد شركاء الانتاج إلى ثلاث دول عربية فأكثر، وقد يساعد هذا الاقتراح ـ لاحقا ـ على إعادة توطين صناعات المكونات الوسيطة وفقا للميزة التنافسية لكل دولة عربية على حدة، بما يسهل مستقبلا من تحرير تجارتها فى ظل التنوع الانتاجى والاحتياج المتبادل.. وفى ضوء خريطة جديدة لتقسيم العمل العربى.

ولأن الجملة المفيدة فى حديث تحرير التجارة تبحث عن محل اعرابها فى نظام المدفوعات.. فهو مسألة فنية حاكمة فى مداولة الترتيبات وبدونه تتعطل دورة التبادل، والاقتراح الأكثر مرونة لتسيير الدورة وتسريع وتائرها.. هو القبول بنظام مزدوج للمدفوعات (٥٠٪ بالعملات الصعبة، ٥٠٪ بالعملات المحلية)، وقد يكون للاقتراح محاذيره..

إلا انها محاذير مخففة فى ظل الاتجاه العام للدول العربية بتبنى سياسات نقدية ومالية لتثبيت سعر الصرف وللسيطرة على معدلات التضخم وعلى عجز الموازنة، ويمكن ـ كذا ـ التحوط للمحاذير بالوصول إلى مذكرة تفاهم بين البنوك المركزية العربية تتبادل فيها الالتزامات بتحويل الأرصدة الدائنة بالعملات المحلية فى حسابات الموازين التجارية العربية ـ العربية إلى مقابل بالعملات الصعبة فى حالات ضرورة.. متفق عليها.

ولأننا على أرض الواقع.. فمن العبث ان نسدل ساتر التجاهل على مخاوف مشروعة قد تنتاب دولة عربية أو أخرى من الآثار الجانبية لاقامة منطقة التجارة العربية الحرة، فلن تكتمل ترتيبات إعداد المناخ إلا بالمكاشفة بها ومداواتها، فهناك مخاوف تخص نظام التعويضات فى وقت تمثل الرسوم الجمركية نسبة لا يستهان بها فى قائمة الموارد السيادية لبعض الدول العربية، وهناك مخاوف أخرى تحوم حول إعادة توزيع الاستثمارات العربية لصالح الدول العربية الأكثر تطورا.. وهى مخاوف لها ما يبررها احتكاما إلى رغبة راس المال فى التوطن داخل أسواق ناضجة نسبيا، وكلها ـ مرة أخرى ـ مخاوف مشروعة وقد تهدأ هواجسها باعمال بعض الترتيبات المقترحة، مثل:

١ ـ تخصيص جزء من المساعدات العربية ـ العربية لتنمية الموارد السيادية للدول العربية الأكثر تضررا، مع منحها قروضا ميسرة لإعادة التكييف الهيكلى.

٢ ـ منح الدول العربية الأكثر تضررا فترة سماح للتدرج المرحلى فى خفض التعريفة الجمركية على وارداتها العربية، وكذا.. منحها رخصة الاستباق الزمنى لتحرير صادراتها إلى الأسواق العربية وهو حافز تحريضى قد يستقطب الاستثمارات العربية إلى هذه الدول

٣ ـ تحويل جزء من الفوائض الدائنة فى ميزان المبادلات العربية ـ العربية إلى استثمارات مباشرة فى البلدان العربية المدينة والأقل تطورا.

وفيما وراء ذلك.. هناك مساحة انتظار ترقبها حسابات خليجية خاصة، فالمنطقة العربية الحرة تقتضى بالضرورة إعادة هيكلة الأسواق الخليجية، وهى خطوة يرهنها قادة الخليج ـ ولهم أسبابهم ـ بتوقيت محلى بأكثر مما يرهنونها بتوقيت قومى، وعلى الترتيبات ان تراعى فروق التوقيت وأن تبحث عن توقيت توافقى يصلح اطارا للتشاور وتتقلص به مساحة الانتظار.

وبعد.. فإن منطقة التجارة العربية الحرة هى هدف كبير، ولأنها هدف كبير.. فلتسبقنا إليه ترتيبات إعداد المناخ.. ولنصبر عليها ولنتعمق تفاصيلها، فهى التى سوف تزودنا بآليات الحركة، واذا أمسكنا بها.. فإننا سوف نقطع الطريق بخطوة الثقة بدلا من مضغ الزمن برجاء التمنى.

●● كاتب المقال:
أستاذ الاقتصاد بكلية زراعة الاسكندرية

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	يحي المصرى
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٢٨٠١
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٤/١٣

لا... لإطلاق الحرية الكاملة لرؤوس الأموال الأجنبية

من الدروس التى يمكن أن تستفيدها الدول النامية والعربية من تجارب الأزمات النقدية التى حدثت مؤخرا فى آسيا وبعض المناطق الاخرى، الحذر الشديد من الدور السلبى والهدام الذى يترتب على اطلاق الحرية الكاملة للتحركات الرأسمالية الدولية من وإلى الدول النامية، وما يمكن أن يؤدى إليه هذا الدور من تقويض لكل عمليات التنمية.

وقد لاحظ رئيس وزراء ماليزيا هذا الدور السلبى مؤخرا، عندما قامت ماليزيا بتطبيق سياسة عزل التطورات الاقتصادية الماليزية عن تاثير حركة رؤوس الاموال مع الخارج ـ وذلك من خلال فرض إجراءات للرقابة على النقد وتحديد حرية انتقال رؤوس الاموال من وإلى الخارج، حماية للاقتصاد الوطنى من مضاربات تجار العملة والاوراق المالية ومنع اعادة استرداد رؤوس الأموال الاجنبية إلى الخارج إلا بعد مرور عام من آخر تعامل لها، كما قامت بعض الدول الأخرى بتطبيق مثل هذه الإجراءات، مما اصبح يهدد النظام والرأسمالى الحر بالخطر والسقوط.

وقد اثير هذا الموضوع بشكل واضح اثناء انعقاد مؤتمر «الاونكتاد» فى «بانكوك» عاصمة تايلاند خلال شهر فبراير الماضى، حيث تناوله «كلاوس شوب» رئيس المنتدى الاقتصادى العالمى، وذلك فى الكلمة التى القاها فى المؤتمر وذكر فيها أن حجم رؤوس الاموال الدولية يتحرك يوميا بين الدول النامية والدول المتقدمة بدون ضوابط كافية، مما يعرض النظام المالى العالمى للخطر فى أية لحظة، بينما لم تتحرك الدول النامية حتى الآن للاستفادة من هذه التجارب.

رؤوس الأموال الأجنبية

ولاشك أن انتقالات رؤوس الأموال الاجنبية إلى الدول النامية تحكمها اعتبارات لصالح الدول المتقدمة تتمثل فى الآتى:

1- الحصول على أكبر ربح ممكن لصالح اصحاب رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة فى الدول النامية.

2- امكان استرداد رؤوس الاموال الاجنبية فى أى وقت ودون أية قيود أو ضوابط.

3- الحرية الكاملة التى تقدمها الدول النامية للمستثمرين الاجانب للمساهمة فى المشروعات المحلية أو تملكها بالكامل دون ضغوط.

4- حرية انتقال الأموال الاجنبية المستثمرة فى البورصة من مكان إلى مكان اخر فى نفس الدولة أو إلى دول أخرى ودون أية قيود أو شروط.

5- توافر الاستقرار السياسى والاقتصادى مع وجود سياسات حكومية سليمة وبنية اساسية صالحة.

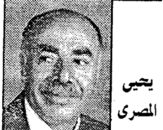
ومع التسليم بحق الدول المتقدمة والمستثمرين الاجانب فى التأكد من توافر هذه النقاط، فإنه من حق الدول النامية أن تتأكد من مدى أهمية الاستثمارات الاجنبية فى العمل بمشروعات التنمية الاقتصادية فى ضوء الخطط الاقتصادية الشاملة التى تضعها هذه الدول وتراعى فيها صالح شعوبها ودفعها إلى التقدم الاقتصادى المنشود، وهو مالم يكن محل اعتبار المستثمرين الاجانب فى السنوات السابقة بل كان سببا فى الأزمات التى أدت إلى استرداد أموالهم بمجرد شعورهم باقتراب مشاكل سياسية أو اقتصادية يمكن أن تؤثر على أرباحهم، حتى لو كان هذا الشعور غير مبنى على اساس سليم أو كان غير مدروس، اذا وفرت لهم الدول النامية مناخ الاسترداد الكامل دون ضوابط وفى أى وقت يشاءون.

ويمكن القول اليوم، بعد الازمات النقدية العديدة التى حدثت فى كثير من الدول، أنه اصبح هناك على الصعيد العالمى موقفان بالنسبة لتحرير رؤوس الأموال وتحركاتها بين الدول:

1- موقف يتبناه صندوق النقد الدولى بسياساته ومناهجه التى تنادى بالتحرير الكامل لانتقالات رؤوس الأموال دون قيود أو ضوابط، وإن كانت اتفاقيته بما فيها من نصوص ومواد لا تتفق مع هذه السياسات كما سنرى فيما بعد.

2- وموقف آخر معارض تتبناه بعض الدول النامية، بدأ يظهر فى المؤتمرات والاجتماعات الدولية الاخيرة، كاجتماعات دافوس التى ضمت ما يقرب من 1700 عالم ومفكر من جميع اقطاب العالم، وكمؤتمر دول الخمس عشرة الذى يمثل مجموعة الدول النامية بما فيها من دول شديدة الفقر، ودول متوسطة الفقر، ودول ساعية إلى النمو واجتماعات «الاونكتاد» التى سبقت الاشارة إليها.

لقد عبر صندوق النقد الدولى عن موقفه الحالى بالتوسع فى تحرير التحويلات الرأسمالية وذلك خلال الاجتماعات السنوية التى انعقدت فى هونج كونج فى سبتمبر عام 1997 حيث اصدرت اللجنة المؤقتة التى تشكلت فى هذه الاجتماعات بيانا عن تحرير تحركات رؤوس الأموال فى ظل تعديل يتم على مواد اتفاقية الصندوق. ويدعو البيان إلى استكمال التعديل المقترح لجعل تحرر انتقالات رؤوس الاموال احد أهداف الصندوق وتوسيع نطاق اختصاصه حسب الحاجة، وذلك من خلال وضع التزامات محددة يتم تطبيقها على جميع الاعضاء فيما يتعلق بتحرير هذه الانتقالات.


يحيى المصرى

وفى مارس عام 1998 استضاف الصندوق ندوة لاستطلاع الآراء حول التعديل المقترح، وقد اجمعت الندوة على أن الازمة الآسيوية أكدت أهمية المتابعة المنظمة والسليمة لحركات رؤوس الأموال، كما أكدت الحاجة إلى انتهاج سياسات ملائمة على صعيد الاقتصاد الكلى وفى مجال اسعار الصرف وعلى الدور الحاسم الذى يقوم به القطاع المالى السليم، وقد اشار عدد من المتحدثين إلى أن ضعف القطاع المالى يشكل جوهر الازمات القائمة فى كل من اندونيسيا وكوريا وتايلاند، لأن المشكلات الرئيسية تتمثل فى محدودية قدرة المؤسسات المالية على تقييم المخاطر وإدارتها وعدم كفاية الرقابة عليها، وأيضا فى تحريرها لحركات رؤوس الاموال بشكل مؤقت.

دروس الأزمة

وقد رأى بعض المتحدثين فى الندوة أن الازمة الآسيوية أوضحت ضرورة توخى الحذر عند القيام بتحرير انتقالات رؤوس الاموال مع الحرص فى نفس الوقت على احراز تقدم فى مجالات أخرى، حتى تتحقق جميع المنافع المرجوة منه، كما أقر المشاركون الدور المحدد الذى يقوم به الصندوق فى تشجيع التحرير المنظم لحركات رؤوس الاموال، بينما اختلفت آراؤهم على طريقة تنظيم هذا التحرر فبعضهم يرى تأييد الصندوق لزيادة تحرير أسواق المال وتحركات رؤوس الأموال، بينما يرى آخرون تحديد نطاق هذه الزيادة بحيث يكون ذلك فى ضوء القواعد والنظم المطبقة فى الدول الاعضاء وأن يتم ضبطها فى ضوء الظروف الاقتصادية التى تمر بها الدولة.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي — اسم كاتب المقال : يحي المصري

الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي — رقم العدد : ٢٨٠١

المصدر : العالم اليوم — تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٣

وبذلك يتبين ان مجموعة المتحدثين الذين حضروا ندوة الصندوق لهذا الغرض وهى الندوة التى شارك فيها كبار خبراء الصندوق وإدارته واعضاء مجلسه التنفيذى، كما شارك فيها ايضا مسئولون حكوميون على مستوى عال وممثلون للقطاع الخاص، للمنظمات الدولية، هؤلاء جميعا لم يصلوا إلى رأى موحد حول زيادة عمليات تحرير حركات رؤوس الاموال بين الدول أو تحديدها بشروط وقواعد تنظيمية حسب الظروف النقدية والاقتصادية السائدة فى الدولة. ولاشك أن نصوص اتفاقية صندوق النقد الدولى تتمشى مع الرأى المعارض لزيادة التحرير، أى عكس الرأى الآخر الذى ينادى بزيادة تحرير حركات رؤوس الأموال دون شرط، وبالتالى فإن الرأى المؤيد لزيادة التحرير لا يتمشى مع نصوص الاتفاقية ولا حتى مع الاهداف التى قصدتها الاتفاقية عندما تم توقيعها عام 45 لأن هذه الاهداف وإن كانت تسعى للوصول إلى مجتمع عالمى متحرر من جميع القيود على التنقلات المالية والتجارية والنقدية وتنقلات السلع والاشخاص والخدمات فقد تم وضعها بتحديد واضح حتى لا يكون هناك لبس عند تنفيذها فى أى وقت من الاوقات كما يحدث الآن، وكما ظهر من الاحاديث التى عرضها البعض فى الندوة المذكورة.

لقد ذهبت الاتفاقية إلى تحديد المصطلحات العامة والخاصة خوفا من تأويلها والوصول منها إلى منافع لفئة من الدول على حساب فئة أخرى كالذى يحدث الآن بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ففى مجال الرقابة على النقد والقيود النقدية حددت الاتفاقية فى مادتها السابعة حالتين يجوز فيهما فرض القيود على المعاملات الجارية فقط «السلع والخدمات» وهما:

1- حالة ندرة العملة إذ نصت الاتفاقية على أنه لا يجوز للعضو أن يفرض القيود على المعاملات الجارية بالنسبة لعملة معينة إذا اصدر الصندوق قرارا بأن هذه العملة اصبحت نادرة، علما بأنه لم يسبق أن اصدر الصندوق هذا القرار منذ توقيع اتفاقيته حتى الآن.

2- حالة فترة الانتقال من ظروف الحرب إلى الظروف العادية، حيث اباحت الاتفاقية فرض القيود على المعاملات الجارية خلال هذه الفترة، علما بأن 140 دولة من أعضاء الصندوق أعلنت انتهاء فترة الانتقال والعودة إلى حرية التحويل بالنسبة للمعاملات الجارية. وذلك مع بين مجموعة الاعضاء البالغ عددها 182 دولة.

وقدتركت الاتفاقية الاعضاء احرارا فى فرض القيود النقدية على المعاملات الرأسمالية دون الزام بالاضافة إلى أنه، لاحكام الرقابة على هذه المعاملات، اجازت الاتفاقية فرض القيود الادارية على المعاملات الجارية للتأكد من أى من هذه المعاملات لا تعتبر معاملات رأسمالية من المجاز فرض الرقابة عليها وهو ما يؤكد أن الاتفاقية رأت أن التحويلات الرأسمالية من دولة إلى أخرى دون قيود ودون ضوابط سوف تؤدى إلى انتقاص من ثروة دولة وزيادة فى ثروة دولة أخرى دون مبرر. كما تؤدى إلى توقف مشروعات انتاجية ونقص فى الانتاج وبطالة ... مؤثر على اقتصاديات الدولة التى انتقص من أموالها حتى ولو كانت هذه الأموال قادمة اصلا من الخارج، وطالما تم تشغيلها فى عمليات داخل الدولة المضيفة.

ويبدو أن الرأى الذى طالب فى الندوة المذكورة بزيادة تحرير انتقالات رؤوس الاموال بين الدول وكان أغلبه من العاملين بالصندوق ومن الدول الغنية، يبدو أن هذا الرأى هو المرشح للعمل به إذا ما تم تعديل الاتفاقية بحيث تحذف منها النصوص التى تجيز للدول الاعضاء فرض القيود النقدية على المعاملات الرأسمالية، وبالرغم من الرأى الذى عرضه الممثلون للدول النامية والذى طالب بضرورة الرقابة والتنظيم والحد من تحرير انتقالات رؤوس الأموال بين الدول والذى طبقته حاليا دولة ماليزيا مؤكدة أن النظام الرأسمالى الحر يحتاج إلى ضوابط وأن المجتمع المفتوح على الآخر يحتاج إلى غلقه فى بعض الجوانب وإلى أن تتم التنمية ويبدأ التقدم الاقتصادى فى الدول الفقيرة.

التنظيم وليس التحرير المطلق

والغريب أن مطالبة الصندوق بزيادة التحرير تم أمام معارضة من الدول النامية فى عدد من المؤتمرات الاقتصادية التى توصى بضرورة تنظيم تنقلات رؤوس الأموال الدولية ـ كمؤتمر دافوس السابق الاشارة إليه والذى طالب صراحة بتنسيق الرقابة على اسواق النقد والمال عبر الحدود خاصة على صناديق الاستثمار والذى طالب به رئيسه «كلاوس شواب» وبالرغم من الازمات النقدية المتزايدة والتى كان آخرها أزمة البرازيل التى حدثت منذ حوالى سنتين نتيجة هروب رؤوس الاموال خاصة القصيرة الأجل، مما أسهم فى هبوط العملة البرازيلية بحوالى الثلث واشعل لهيب الازمة بالرغم من القرض الذى وافق عليه صندوق النقد الدولى وقدره 41.5 مليار دولار أمريكى بالرغم من تغيير قيادات البنك المركزى البرازيلى.

إن الدول النامية لم تكن مستعدة لهذه الانفتاح الكبير فى تحرير حركة الاستثمار الاجنبى بالاضافة إلى أنها لم تكن على وعى بالمجالات التى كان يتعين تحديدها للاستثمار الانتاجى لا الترفى، وهو ما ساعد على زيادة الفوارق الاجتماعية داخل سكان الدول النامية مما يؤدى إلى اضطرابات سياسية وانحصار المستهلكين للسلع التى تنتجها المشروعات الاستثمارية حيث يسارع اغلبهم إلى استرداد اموالهم وتحويلها إلى اماكن أخرى أكثر ربحية وأكثر أمانا، مما أدى إلى انهيارات اقتصادية داخل هذه الدول وبين بعضها البعض. وبالتالى توقفت عمليات التنمية فى الدول التى واجهتها الازمة وتراجعت اقتصادياتها، وهو ما يؤكد الدور السلبى للتحرير بإجراء التحويلات الرأسمالية دون قيود ولا ضوابط.

ومن هنا رأينا أن الازمات النقدية فى بعض هذه الدول تحدث تباعا، فقد بدأت ـ أمريكا الجنوبية، ثم امتدت إلى دول جنوب شرق اسيا بما فيها كوريا الجنوبية كما شاهدنا هبوط الطلب فى اليابان التى كادت تسبق الولايات المتحدة الامريكية فى متوسط دخل الفرد فيها وامتدت الازمة إلى روسيا ثم عادت إلى أمريكا الجنوبية حيث عاشت البرازيل اسوأ ايامها، بالرغم من قروض الصندوق والقروض الدولية ولا يعرف أحد متى يتوقف هذا النزيف، بالرغم من وقوف صندوق النقد الدولى والمنظمات الدولية مع الدول التى تعيش الازمة لمنع امتدادها وتحويلها إلى أزمة عالمية كبرى كالتى حدثت فى الثلاثينات من هذا القرن.

وحتى لا تنتشر الازمات النقدية ولا تمتد عاجلا أو آجلا إلى دول أخرى فإن الدول النامية يتعين عليها ما يلى:

1- اعادة فرض الرقابة على التحويلات الرأسمالية ومع خروجها إلا فى حالات خاصة وضرورية وفى ضوء قواعد تنظيمية مع الوقوف بشدة ضد تعديل اتفاقية صندوق النقد الدولى والابقاء على نصوصها كما هى بالنسبة للتحويلات الرأسمالية ومطالبة الصندوق بمراعاة تطبيق هذه النصوص كما هى وعدم الخروج عنها.

2- تحديد المجالات الانتاجية المسموح لرأس المال الاجنبى الاستثمار فيها، بحيث تكون من تلك التى تسمح بها خطة التنمية الاقتصادية والبشرية الموضوعة فى هذه الدول وحتى لا تمتد إلى مشروعات إنتاج سلع وخدمات لا تخدم سوى طبقة واحدة فقط!!

3- تشجيع المدخرات بكل الوسائل الممكنة حتى تصل إلى المعدل المطلوب استثماره دون نقص علما بأنه فى مصر على سبيل المثال تصل نسبة المدخرات إلى 18٪ بينما يبلغ المعدل المطلوب للاستثمار حوالى 25٪ أى بزيادة قدرها حوالى سبعة فى المائة يتعين تغطيتها من المدخرات الوطنية فى الداخل ومن رأس المال الوطنى المستثمر فى الخارج والذى يقدر بحوالى مائة مليار دولار أمريكى مع دعوة رأس المال العربى للعودة من الخارج وتشجيعه بكل الوسائل الممكنة للاستثمار داخل مصر والدول العربية.

4- تنظيم اسواق المال وتنظيم القطاع المالى بحيث يعتمد على الوحدات الكبيرة التى يمتد نشاطها إلى إنشاء وتمويل المشروعات الانتاجية من قروض ومساهمات بل اختيار مشروعات تقوم البنوك بالمساهمة فيها ودعوة رأس المال المحلى والعربى للاشتراك فيها، ويفضل أن تكون على المستوى العربى الشامل وفى ظل تعاون اقتصادى عربى مطلوب اليوم وليس غدا وعن طريق بنوك عربية شاملة.

5- الوقوف برأى موحد ضد الذين ينادون بالغاء القيود النقدية على التحويلات الرأسمالية بين الدول مع عدم الموافقة على الاتفاقية الدولية للتحويلات الرأسمالية إلا إذا اضيفت لها النصوص التى تخدم الدول النامية والعربية فى عمليات التنمية، خاصة بالنسبة لإنشاء المشروعات الانتاجية الكبيرة والتى تساهم رؤوس الاموال الاجنبية فى تمويلها، مع الحد من عمليات المضاربة والمكاسب الكبيرة التى يحصل عليها المضاربون دون مبرر والتى ساعدت على توسيع الازمات النقدية فى الدول الآسيوية.

وأرجو أن تكون الحقائق الواردة بهذا الموضوع محل دراسة الذين يخططون للتحويلات الرأسمالية بين مصر والخارج والذين اقدموا منذ سنوات قليلة على الغاء القيود والضوابط على هذه التحويلات!!

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	محمد عبد الرشيد
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العـــــدد :	٤١٤٣٣
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٥/١٥

في مؤتمر الوطن العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين

ضرورة إيجاد آلية لمعالجة هياكل الاقتصاديات العربية

أكد الخبراء الاقتصاديون العرب المشاركون في المؤتمر الدولي الأول لمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية والذي عقد بالقاهرة مؤخرا حول الوطن العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين أهمية الاعتماد على استراتيجية اقتصادية لمواجهة التحديات الرئيسية العالمية وهي تدخل القرن الحادي والعشرين، وشارك في المؤتمر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة العمل العربية وعدد من الوزارات في مصر .

محمد عبد الرشيد

واتفق الخبراء على أنه ليست هناك من آلية لمواجهة تدهور الوضع النسبي للبلدان العربية مقارنة بالدول الأخرى سوى بمعالجة المشاكل الهيكلية للاقتصاديات العربية ومزيد من التعاون الذي يهدف الى تنشيط السوق المشتركة.

شارك الخبراء بعدد من الدراسات الجادة والتي تناولت الوضع الاقتصادي العربي من حيث الأداء والاستثمارات والخصخصة وكذلك حال التجارة العربية البينية وأثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية وقيود التجارة العالمية بالاضافة الى الأوضاع الاقتصادية للأقطار العربية كل على حدة ومدى تأثرها بالاتفاقيات الدولية.

قدم د.عبد الرازق سرحان من معهد بحوث الاقتصاد بحثا حول التجارة البينية الزراعية العربية للحبوب في البلاد العربية واعتبر أن القطاع الزراعي من أهم القطاعات الرئيسية في البنيان الاقتصادي لمعظم البلدان العربية حيث يعتمد عليه ٤٢٪ من السكان ويوفر ٥٠٪ من الاحتياجات الغذائية، وتمتلك الدول العربية رصيدا عظيما من الموارد الاقتصادية والزراعية والتي قد تحدث طفرة في الانتاج الزراعي اذا ماتم تعظيمها على أسس علمية حديثة وتوفير الاستثمارات لها مع استعراض حال كل دولة عربية في زراعة الحبوب .

وأشارت الدراسة الى أن مساحة الأراضي الزراعية العربية بلغت في عام ١٩٩٦ نحو ٦٨٫٧ مليون هكتار، وبلغ نصيب الفرد من الرقعة الزراعية حوالى ٠٫٢٦ هكتار وبلغت جملة الموارد المائية المتاحة نحو ٢٣٩٫٧ مليار متر مكعب منه حوالى ٢٠٤٫٦ مليار متر مكعب مياه سطحية وحوالى ٣٥ مليار متر مكعب مياه جوفية. وبلغ عدد السكان في عام ١٩٩٧ حوالى ٢٦٧٫٣ مليون عامل وبلغ الانتاج المحلي الزراعي العربي حوالى ٧٤٫٦٥ مليار دولار عام ١٩٩٦ ووصل الى نحو ٧٩٫٤٢ مليار دولار في ١٩٩٧ وبلغ العجز في الميزان التجاري الزراعي حوالى ١٦٫٨ مليار دولار عام ١٩٩٦ كما بلغت نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية حوالى ٢٧٫٣٪

أوصت الدراسة بزيادة انتاج الحبوب في الوطن العربي بتسخير الوسائل التكنولوجية الحديثة والتوسع الأفقي في زراعة الحبوب حتى تكون هناك تجارة بينية مناسبة في الدول العربية، وتدعيم وتشجيع الدول التي لها ميزة نسبية في انتاجها وتوفير الاستثمارات العربية المشتركة لاستغلال المساحات المتوافرة في بعض البلدان العربية لزراعة الحبوب مع اتباع سياسات انتاجية وسعرية وتسويقية لتشجيع الزراع العرب، والعمل على خفض تكاليف انتاج الحبوب والاسراع في تنفيذ خطوات السوق العربية المشتركة لتتواكب مع المتغيرات العالمية.

أكد د.سامي عفيفي حاتم استاذ الاقتصاد الدولي ومدير مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بجامعة حلوان في بحث قدمه للمؤتمر حول استراتيجية تنمية الصادرات السعودية حلل من خلالها المركز التنافسي للصادرات الصناعية السعودية من ناحية كما أنه أبرز الدور المتميز لمركز تنمية الصادرات السعودية في اثراء البحوث الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد العربي من ناحية أخرى. أوضح في دراسته ترتيب أسواق الصادرات السعودية حيث تمثل الأسواق الآسيوية غير العربية والاسلامية المركز الأول تليها اسواق أمريكا الشمالية ثم أوروبا العربية ثم دول مجلس التعاون الخليجي ثم تليها دول الجامعة العربية الأخرى في المركز الخامس، وتواجه الصادرات السعودية عددا من العقبات عند اختراقها الدائرة التسويقية الدولية وهي تلك العقبات التي تفرضها الدول بحجة صناعتها الوطنية.

وهي التي تقف حجر عثرة أمام الجهود الرامية لتنمية الصادرات السعودية.

وأشار د.عفيفي الى أنه نظرا لحداثة الاتجاه التصديري للانتاج السعودي فانه من الطبيعي أن يكون هناك بعض من المعوقات التي ينبغي معالجتها وعلى الأخص العقبات الداخلية والتي تركز بشكل خاص على دراسة ارتفاع تكاليف الانتاج والنقل بأنواعه المختلفة ومشاكل تمويل الصادرات وغيرها.

د. سامي عفيفي

ومما لاشك فيه أن معالجة مثل هذه المعوقات التي تواجه الصادرات السعودية داخليا ليس منوطا بجهة بعينها ولابفترة زمنية محددة ولكنه مسئولية جميع المعنيين والمهتمين بهذا الأمر وخاصة المنتجين .وأضاف أن من أهم جوانب التي يساهم فيها المنتجون في تنمية الصادرات هي المساهمة الجادة في عمليات تمويل الصادرات وتقديم الضمانات اللازمة والمشاركة في اقامة صناديق التمويل اللازمة والمساهمة في انشاء شركات التسويق التجارية المتخصصة في الترويج والتسويق والتوزيع للمنتجات الوطنية مع تبني اقامة شركات تصدير جديدة للمنتجات الصناعية وكذلك معالجة ارتفاع تكاليف الانتاج في المصانع السعودية حتى يتسنى لها منافسة السلع الأجنبية المثيلة.

وأوضح د.عفيفي أن الهدف الأول والأخير من بناء استراتيجية طموحة لبناء الصادرات السعودية وفق معطيات الدراسة والبحث عن الكيفية التي يمكن بها ومن خلالها تحول الاقتصاد السعودي الى نمر اقتصادي وذلك في ضوء الدروس المستفادة من التجارب الأسيوية في مجال تنمية الصادرات حيث تعتقد الدراسة بأن ضخامة الاقتصاد السعودي وتنوع قاعدته الانتاجية أولى بدخوله قافلة النمور الاقتصادية الصاعدة من كثير من الدول التي حجزت أدوارها في هذه القافلة

وفي دراسة أعدتها د.سوزان أبو رية من جامعة حلوان حول تجارب الخصخصة في الدول العربية.. التحديات الاقتصادية وآثارها الاجتماعية أكدت أن التحولات العميقة والواسعة التي امتدت آثارها الى كافة مناحي الحياة وهذا الواقع الجديد يفرض على العالم العربي تحديات عديدة في كافة المجالات وابرزها المجالات التنموية والاقتصادية.

وأشارت الى أن الاقتصاديات تدخل القرن الحادي والعشرين وهي محملة بالخبرات الايجابية والسلبية التي راكمتها خلال الفترة منذ الاستقلال عن الاستعمار وحتى نهاية القرن العشرين، تواجه التحديات الداخلية وتحديات البيئة الاقتصادية الدولية يتحتم العمل الجاد للتغلب عليها حتى يمكن تحقيق الغايات المرجوة لتحسين مستوى الفرد في العالم العربي وأهم هذه التحديات هو زيادة التكوين الرأسمالي بالاعتماد على القطاع الخاص والعمل على تحسين كفاءة الاستثمار الى تحفيز الادخار المحلي لتوفير مصدر لتمويل برامج التنمية هذا بالاضافة الى تحدي المنافسة العالمية وتحديات التنمية لمحاولة اللحاق بالركب العالمي.

وقالت الدراسة في اطار البحث عن حل للمشكلة الاقتصادية في الوطن العربي إن للمتغيرات التي مر بها الأثر الأكبر في اعاد النظر في خطط التنمية لكثير من الدول العربية واتباعها برامج وسياسة اقتصادية تهدف الى التكيف مع التطورات الاقتصادية الدولية وقد ارتبط العديد من هذه الاجراءات بالارتباط بعمليات التمويل من المؤسسات الدولية واعادة جدولة ديونها الخارجية حيث حققت هذه السياسات تقدما ملحوظا ومما دعا بالعودة الى القطاع الخاص أسباب كثيرة لخصتها الدراسة الى أسباب سياسية وادارية واقتصادية وضرورات الاستثمار وضغوط المنظمات والفساد في الادارة الحكومية.

ركزت الدراسة على حالة كل دولة عربية على حدة في مجال الخصخصة ومن ثم استعرضت المشكلات التي واجهتها وطرحت حلولا ايجابية لكثير منها وخلصت الى أن التخصيص في حال تحقيقه بظروف مثالية سيؤدي بلاشك الى نشوء اقتصاد قد لايكون مثاليا ولكنه يستند الى قطاع خاص خلاق. ورأسمالية شعبية قوية يستطيعان مع مرور الزمن الامتداد عبر الحدود وتقديم شيء ايجابي نحو الوحدة العربية وبداية عصر نهضة اقتصادية عربية حقيقية قد تكون مدخلا لبناء مجتمع عربي معتمد على ذاته واثق من نفسه بأن الحرية المسئولة هي أعلى القيم المجتمعية بلاشك

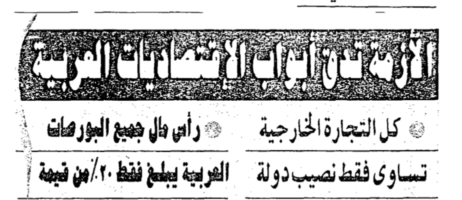
الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	اسامة غيث
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٤١٤٤٥
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/٢٧

فى جميع منتديات الحوار الاقتصادى العربى تفرض الفجوة الضخمة بين الحلم والحقيقة نفسها على كل اطراف الحوار من المسئولين والخبراء والمختصين خاصة أن الفجوة تزداد اتساعا وعمقا فى ظل ماحققه العالم المتقدم من قفزات ضخمة إلى الأمام مع منجزات التكنولوجيا الفائقة التقدم ومع ثورة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات ومانتج عنها من تعديلات جذرية فى مفهوم ثروة الأمم اصبحت معها الثروة المصرفية عماد الثروة الاقتصادية الدافعة للتقدم والمحفزة للانتعاش والصانعة للقوة بمعاييرها الشاملة المتكاملة.



رسالة بيروت يكتبها: أسامة غيث

ومع جميع المنتديات فإن السؤال الحائر حول التكامل الاقتصادى العربى يظل هو السؤال المحورى الذى يدور حوله الجميع يتنازعهم اليقين بضرورة تحقيقه بحكم متغيرات الاقتصاد العالمى الحاكمة الداعية إلى ضرورة التكتل والتجمع باعتبارها ضرورة نهوض وحتمية من حتميات اللحاق بركب العصر فى مواجهة أوضاع الواقع القائمة بتنافر الاقتصاديات العربية والفشل الذى تواكب مع تجارب العمل العربى المشترك وعدم فعالية مايطرح على الساحة من صيغ واتفاقيات وهى لاتتوافق مع الايقاع اللازم والمطلوب وتعجز عن النهوض والفعالية بحكم طموحاتها المحدودة وآفاقها الضيقة بمعايير الاقتصاد وحساباته وبالقياس لتجارب الآخرين وما حققوه من نجاح وصل فى حالة الاتحاد الاوروبى إلى قيام وحدة اقتصادية ونقدية تطرح فى المستقبل القريب او البعيد آفاقا عملية لقيام كيان موحد عملاق تحت مسمى الولايات الأوروبية المتحدة بكل ماتعنيه من قوة سياسية واقتصادية وتكنولوجية قادرة على تغيير معادلات العالم وموازين قواه وتوازنات الاستراتيجية الكونية وتحويل أوروبا الموحدة إلى القوة الأعظم عالميا فى عالم الغد أو بعد الغد.



الأزمة تدق أبواب الاقتصاديات العربية

كل التجارة الخارجية تساوى فقط نصيب دولة صغيرة هي سنغافورة

رأس مال جميع البورصات العربية يبلغ فقط ٢٠٪ من قيمة شركة مايكروسوفت

خلال اجتماعات المؤتمر السادس للاستثمار وأسواق رأس المال العربية الذى عقد فى بيروت فى الفترة من ١٨ إلى ٢٠ مايو الحالى ونظمته مجموعة الاقتصاد والأعمال اللبنانية وشارك فيه نحو ٥٠٠ من كبار المسئولين والخبراء والمختصين فى ٢٠ دولة عربية وأوروبية فرض موضوع العمل الاقتصادى العربى المشترك نفسه على أعمال المؤتمر خاصة ان افتتاح المؤتمر شهد خلال العام الحالى مشاركة رفيعة المستوى شارك فيها الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء والدكتور سليم الحص رئيس وزراء لبنان والدكتور خالد رعد نائب رئيس الوزراء السورى نائبا عن رئيس الوزراء بالاضافة إلى رسالة السيد أحمد بن بيتور رئيس وزراء الجزائر والتى ألقاها نيابة عنه السيد نور الدين بوكروح وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة فى حفل الافتتاح

وقد شهد الحوار العربى خلال المؤتمر طرحا جديدا لحتميات التكامل الاقتصادى العربى باعتباره ضرورة مبدئية لنجاح عولمة العلاقات الاقتصادية العربية بالحد الادنى من الخسائر والحد الأقصى من العوائد وهو مايحتم اتخاذ خطوات عاجلة لإرساء الشراكة الاقتصادية العربية باعتبارها مقدمة لاغنى عنها للشراكة الاقتصادية مع دول العالم والتى تحركها وتدفع اليها جميع متغيرات العولمة واتفاقياتها والمنظمات القائمة عليها وتوجهات القوى الكبرى وحساباتها وضغوطها.

وصفة عملية للتكامل الاقتصادى

وقدم الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء تصورا متكاملا للبدء فى اقامة تكامل اقتصادى حقيقى ينبع من ضرورات الواقع وامكانياته ويرتبط بأهداف يمكن تحقيقها وتضمن المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة للأطراف المشاركة باعتبار ان تكامل المصالح هو الطريق السليم الوحيد للم شمل الاسرة العربية واشار إلى ان العالم العربي يتحدث ولفترة قاربت نصف قرن عن اسرة العرب ويتزاور الجميع ويتشاورون ويتبادلون المجاملة ولكن الواقع يقول اننا مازلنا لم نتكامل ويؤكد ذلك ان الجميع يتحدثون بصوت مسموع عن مناطق التجارة الحرة ومع وجود تجارة الا انها ليست حرة حتى الآن ويدخل تحت نفس المظلة أحاديث السوق الموحدة فى حين ان الواقع يشير إلى تجزئتها.

وأوضح ان تحقيق التكامل ـ كما ثبت من تجارب العالم ـ يتم بالتخطيط الجيد والجاد والتنفيذ الهادىء لخطوات متفق عليها بالقدر الذى تسمح به الظروف والمؤكد التنفيذ عبر برنامج زمنى ممتد وان المهم الاتفاق على خطوات محددة مهما تكن متواضعة ولكن بضمان تنفيذها واقترح كمدخل جاد للتخطيط لسوق عربية أكبر ان تكون البداية من خلال ربط الاجزاء بالشرايين والجسور التى تضمن اتصال الاجزاء لتصبح جسما واحدا وهو مايتم اذا تحقق توصيل الشرايين التى تنقل عبرها السلع والخدمات والأموال والافراد والمعلومات وهو نفس ماتم لتكوين الجسر الاوروبى المتحد الذى بدأ بالاتفاق على وصل الطرق ومد الجسور وربط شبكات الكهرباء وشبكات الغاز والاتصالات والموانىء والمطارات وتحديث المعابر وهو مايتطلب ان يتم الاتفاق عربيا على بداية يخطط لتنفيذها خلال عشر سنوات وتعمل على مسارين رئيسيين:

١ ـ ربط الأجزاء من خلال تنفيذ مشروعات للربط بين اجزاء الوطن العربى وهناك مشروعات بدأت فعلا من خلال مشروع الربط الكهربائى مع تحديد المسئولية فى مؤسسات التمويل العربية وفى مقدمتها الصناديق العربية والبنك الإسلامى للتنمية لاستكمال المسيرة لتشمل ربط الطرق والموانى والمطارات والسكك الحديدية والاتصالات بأسواق المال.

٢ ـ التكامل الاختيارى للطاقات والاسواق ويتحمل مسئوليته اتحادات المنتجين ومجموعة من السلع الاساسية تحت اشراف صندوق النقد العربى لإعداد مخطط للتكامل بين مجموعة محدودة من الصناعات والخدمات التى توجد لها أسواق وتاريخ فى انتاجها للمستوى العالى وفى مقدمتها الصناعات النسيجية ـ الصناعات الغذائية ـ مواد البناء ـ الاسمدة ومستلزمات الزراعة ـ الصناعات النفطية ـ السياحة ـ المعلومات ـ ادارة المطارات ـ ادارة الموانى وهو مايحقق ربط أجزاء السوق باعتباره سابقا على الحديث عن مناطق التجارة الحرة وسوق كبيرة وهو مايصنع تعاونا لتكوين طاقات قوية لسلع محددة وسوق كبيرة.

ويتحدث الدكتور خالد رعد نائب رئيس الوزراء السورى للشئون الاقتصادية عن الفجوة الاقتصادية المقلقة التى تقف بين مجموعة الدول المتقدمة وبين الواقع الاقتصادى والحضارى للأمة العربية وأشار إلى الضرورة الحتمية الملحة لتفاهم الاقتصاد العربى مع نفسه اولا ليكون قادرا على مواجهة كل تغير قادم وان هناك امكانيات لتطوير استراتيجيات العمل العربى الاقتصادى المشترك وسياساته وادواته على نطاق كبير واستخدام النتائج منها كمرتكزات لحركة التطوير المنشودة لمواجهة التحديات من خلال استيعاب مايدور حوليا فى العالم والبحث عن سبل إثبات ذاتيا موضوعيا فى عالم المتغيرات السريعة والمكثفة من خلال مراجعة الأوضاع الاقتصادية فى كل الدول وتطوير الانظمة والقوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادى وتعقب عوائق الاستثمار وإزالتها.

واشار السيد أحمد بن بيتور رئيس وزراء الجزائر فى الكلمة التى وجهها للمؤتمر إلى ضرورات تحسين المناخ الاستثمارى فى الدول العربية لجذب الاستثمارات العربية الى العمل المباشر فى هذه الدول وعلاج ظاهرة ضعف الاستثمارات البينية والتى تمر حاليا عبر الاسواق المالية الغربية مع تركيز الاهتمام لجذب الاستثمارات المباشرة باعتبارها وسيلة حيوية للنمو حيث تشير المؤشرات الدولية الى ان زيادة مليار دولار من الاستثمارات المباشرة توفر ٤٥ الف فرصة عمل جديدة وتسهم فى زيادة الناتج المحلى الاجمالى بنحو ٤٥ مليار دولار على مدى خمس سنوات وان تحقيق السوق المشتركة وتحفيز التكامل العربى يستوجب عقد قمة اقتصادية عربية للاتفاق على الخطوات العملية الواجبة لاستغلال كل امكانات التعاون والتبادل لمساندة طموحات التنمية والتقدم

التحديات والمؤشرات الصعبة

وجاءت كلمة عبد اللطيف الحمد رئيس الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى لتضع الكثير من النقاط فوق الحروف حول الظروف الصعبة والحرجة التى تمر بها الاقتصاديات العربية وان مؤشرات التنمية تؤكد حتمية المراجعة العاجلة والبحث عن صيغ وحلول تعدل الاوضاع وتصحح مسارها وفى مقدمتها المؤشرات التالية:

١ ـ تراجع حصة الدول العربية فى التجارة العالمية خلال السنوات العشر الأخيرة من ١.٣٪ إلى ٤.٢٪ ويرجع ذلك التراجع إلى ان معدل نمو التجارة العربية لم يتمكن من الارتفاع بنفس معدلات نمو التجارة العالمية بالنسبة لكل انواع السلع والخدمات بما فيها النفط وقد بلغ حجم الصادرات لجميع الدول العربية حوالى ٢٧١ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ وهو مايكاد يتساوى مع حجم التجارة الخارجية لدولة صغيرة مثل سنغافورة البالغ ٢٦١ مليار دولار فى نفس العام مع تدنى حجم التجارة العربية البينية ومحدوديتها حيث بلغت قيمتها ٢٧ مليار دولار «استيرادا وتصديرا» فى عام ١٩٩٨ وهو مايعادل ٤.٩٪ من احمالى التجارة العربية الدولية.

٢ ـ ان مسألة تحقيقه مازال دون الطموحات ولايرقى إلى مستوى التحديات التى تواجهها الأمة العربية مع اطلالة قرن جديد وواقع قطاعات الانتاج انها لم تنجح فى تلبية حد معقول من الطلب المحلى او المنافسة الفعالة فى الاسواق الخارجية ولم تنجح جهود التنمية فى تغيير البنية الهيكلية للاقتصادات العربية بقدر كاف من الإصلاحات الاساسية حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى العربى خلال الفترة من ٧٥ ـ ١٩٩٨ حوالى ٢.٣٪ بالأسعار الثابتة وبلغ معدل نمو السكان فى نفس الفترة حوالى ٢.٧٪ وهو مايعنى ان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى لايتعدى ٠.٥٪ فقط يضاف إلى ذلك ان معدلات النمو فى العديد من الدول العربية كانت سلبية طوال ربع القرن الاخير وعلى الأخص خلال الفترة ٨٥ ـ ١٩٩٩ حيث تراجعت التنمية الاقتصادية العربية تراجعا كبيرا فى اغلبية الدول العربية فى ظل الحروب والصراعات التى توالت على المنطقة وكان لها أكبر الاثر فى استنزاف الموارد البشرية والمادية.

٣ ـ وقد بدأت الدول العربية تتأخر نسبيا مقارنة مع بقية دول العالم، إذ يقدر متوسط سنوات التعليم للفرد البالغ فى نهاية التسعينيات بحوالى ٢.٨ سنة مقابل اكثر من عشر سنوات فى الدول النامية، وتقدر نسبة الأميين بين البالغين بحوالى ٤٥٪ بينما لاتتجاوز هذه النسبة ٥٪ فى دول شرق آسيا. ولايتوقع القضاء على الأمية بين الرجال قبل انقضاء خمس وعشرين سنة قادمة وبالنسبة للنساء فيجب الانتظار حتى ٢٠٤٠.

٤ ـ وفى مجال البحث العلمى والتطور التكنولوجى فاننا نجد ان مراكز البحوث العربية ضعيفة الأداء وضئيلة الامكانات، اذ لاتخصص الدول العربية اكثر من ٠.٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى لهذا النشاط، مما يمثل اقل من ثلث النسبة التى تخصصها بعض دول الجوار، كما تصل نسبة الانتاج العلمى والتكنولوجى لكل مليون مواطن فى دول الجوار ألف مرة مثيلتها فى الدول العربية.

٥ ـ وبالنسبة للأوضاع الاجتماعية فى الدول العربية تزداد تحدياتها من سنة إلى اخرى مثل استفحال البطالة التى لاتقتصر خطورتها فقط على معدلاتها العالية التى تبلغ اكثر من ٢٥٪ من القوى العاملة فى العديد من الدول، بل أيضا على استمراريتها. وتنامى معدلاتها وظهورها فى دول الخليج العربية التى لم تعرف هذه الظاهرة من قبل، وأهم من ذلك انتشارها بين كل الفئات، بما فيها فئة الجامعيين، ويضاف إلى كل هذا اتساع رقعة الفقر فى كثير من الدول العربية، بالرغم من كل البرامج والسياسات المعتمدة لمكافحة الفقر وتحسين الظروف المعيشية، وهو مايتطلب استثمارات كبيرة لتوفير مايزيد على ٣ ملايين فرصة عمل جديدة سنويا

٦ ـ ضرورة مواجهة شح الموارد خاصة المياه

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	اسامة غيث
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٤١٤٤٥
المصــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٥/٢٧

التى تعتبر من اخطر القضايا التى تهدد مصير التنمية العربية، نظرا لمحدودية الموارد المائية الطبيعية المتجددة فى الوطن العربى، فمعدل نصيب الفرد من هذه المياه هو الاقل فى العالم، ويتوقع ان يزداد الوضع المائى العربى تأزما فى السنوات القادمة، بحيث يصل العجز إلى نحو ٣١٠ مليارات م٣ فى عام ٢٠٢٥ أى حوالى ضعف الكميات المستغلة حاليا فى الزراعة وذلك فى حالة بقاء الظروف الحالية كما هى عليه، مع الاخذ فى الاعتبار ان الآثار السلبية لشح المياه سوف تنصب على الزراعة العربية بالدرجة الاولى لأنها تستهلك نحو ٨٨٪ من مجموع استخدامات المياه، فى الوقت الذى يمكن فيه توفير المياه للأغراض المنزلية والصناعية حتى استمرت عمليات الاستثمار المطلوبة فى هذا القطاع، نظرا لأنه لايشكل اكثر من ١٢٪ من مجموع استخدامات المياه بشكل عام.

وقدم ابراهيم شكرى دبدوب رئيس المدراء العامين لبنك الكويت الوطنى صورة عن أوضاع العالم العربى فى ظل الاقتصاد العالمى الجديد وما تمثله هذه الاوضاع من مؤشرات سلبية فى مقدمتها ان ٢٥٪ من سكان العالم العربى يقعون تحت خط الفقر وان ٢٥٪ من الاجمالى غير متعلمين وهناك مليون عربى فقط يستخدمون الانترنت فى حين يستخدمه عالميا ٣٠٠ مليون مع تعرض العالم العربى لقنبلة ديموغرافية موقوتة فى ظل ان ٦٠٪ من السكان تحت سن ٢٥ سنة، مع تضاؤل نصيبه من الاستثمارات المباشرة عبر العالم إلى ١٪ من اجماليها فى عام ١٩٩٩.

وقد أوضح العديد من المناقشات ان هناك مجموعة من الازمات التى تهدد الاقتصاديات العربية وقد اشار الدكتور سليم الحص رئيس الوزراء اللبنانى إلى ازمة الركود الاقتصادى وما يصاحبها من ازمة معيشية حادة وكذلك ظاهرة الدين العام الضخم التى تخلفها ظاهرة العجز المتفاقم فى الموازنة العامة للدولة كما أشار الدكتور جورج قرم وزير المالية اللبنانى إلى ظاهرة متأخرات مدفوعات الدولة والقطاع العام للقطاع الخاص والمتأخرات داخل القطاع العام وتردى اوضاع ميزان المدفوعات وإلى الآثار السلبية لتركز الاستثمار الخاص بشكل مفرط فى بداية العقد الماضى فى القطاع العقارى وحالات الركود التى تمر بها وتأثيراته السلبية على مجمل الاوضاع الاقتصادية وارتباط هذه الاوضاع بأزمات السيولة وامتداد هذه الاحاديث إلى العديد من الاقتصاديات العربية كعناوين رئيسية للمشكلات.

ومع كل مايرتبط بمحاولات التكامل الاقتصادى العربى من فشل وعدم فعالية واهدار الفرص واضاعة للوقت الا ان التكامل يظل حقيقة ضرورية ولازمة لحل المشكلات الاقتصادية العربية وضمان الالتحاق بركب العولمة بالحد الادنى من الخسائر واتاحة الفرصة لفتح نافذة من خلال العمل الاقتصادى العربى المشترك لمساندة التنمية والتقدم ومواجهة حقائق انخفاض حجم وقيمة هذه الاقتصاديات مجتمعة والذى يكاد يتساوى مع حجم اقتصاد دولة واحدة فقط لاغير فى الاتحاد الاوروبى مثل اسبانيا.

وفى ظل احاديث الاستثمار واسواق المال العربية وضرورات تحفيزها وتطويرها فإنه يجب ألا يغيب عن بال أحد ان تواضع قيمة رأس المال السوقى لكافة الشركات المقيدة بالبورصات العربية والبالغ نحو ١١٤ مليار دولار وهى قيمة بالغة التواضع بالقياس والحساب العالمى حيث تصل إلى ٢٠٪ فقط لاغير من القيمة السوقية لشركة مايكروسوفت الامريكية وهو ما لابد ان يدفع الكافة والجميع إلى اعادة تقويم قيمة ووزن الشركات العربية وقدرتها على التعامل مع عالم الشركات الديناصورية العالمية.

ومع متغيرات العالم العاصفة وماتمثله التكنولوجيا من قيد على النمو والتنمية فى العالم الثالث فإن تواضع الانفاق العربى على البحث العلمى وهجرة العقول العربية المبدعة وماتعنيه من غياب المنظومة التكنولوجية القادرة على التطوير والتحديث يصبح عقبة رئيسية تكاد تطيح بطموحات المستقبل اذا لم يتم علاجها وتداركها بالعمل الجاد وبعيدا عن الشعارات الجوفاء وحوارات انهاك الطاقات والقدرات فى كل ماهو هامشى وغير نافع ولايفيد ولايجدى؟!.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	احمد صفى الدين
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العـــــدد :	٢٨٤٢
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/٣١



الصادرات العربية قضية ساخنة

سوف يظل الحديث عن التصدير كهدف استراتيجي لمعظم الدول العربية حديثا ساخنا بسبب الرغبة الملحة للحكومات والقطاع الخاص على السواء في إحداث طفرة بقطاع التصدير وما ينتج عن ذلك من تحسن في الموازين التجارية وإيجاد فرص جديدة للعمل وكذا بسبب فرص الاستثمار الاجنبي التي تتزايد مع تزايد فرص التصدير.

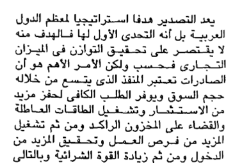
وقد اتخذت العديد من الدول العربية الاستراتيجيات الخاصة بها لتشجيع التصدير إضافة للجهود التي تبذل لزيادة التجارة البينية العربية».

يعد التصدير هدفا استراتيجيا لمعظم الدول العربية بل أنه التحدى الأول لها فالهدف منه لا يقتصر على تحقيق التوازن فى الميزان التجارى فحسب ولكن الأمر الأهم هو أن الصادرات تعتبر المنفذ الذى يتسع من خلاله حجم السوق ويوفر الطلب الكافى لحفز مزيد من الاستثمار وتشغيل الطاقات العاطلة والقضاء على المخزون الراكد ومن ثم تشغيل المزيد من فرص العمل وتحقيق المزيد من الدخول ومن ثم زيادة القوة الشرائية وبالتالى زيادة الطلب ومواصلة دورات من النمو المتواصل الذى يحقق الانطلاقة المنشودة.

وتأخذ قضية التصدير حيزا واسعا من اهتمام الحكومات العربية من جهة والقطاعين العام والخاص على الساحة العربية فعلى حين يطالب المصدرون بالمزيد من التسهيلات والاعفاءات الضريبية والجمركية على السلع المصدرة تؤكد الجهات الحكومية انها تقدم من المزايا والاعفاءات اكثر مما تقدمه أية دول أخرى.

ولا شك أن جميع التسهيلات التى ستقدم لن تحقق شيئا على صعيد تطوير الصادرات إذا لم يترافق هذا بعمل وجهد كبيرين من القطاع الخاص الصناعى والتجارى.

والحديث عن الانطلاقة العربية وقفزة الصادرات لابد وأن يستند إلى الواقع القائم

1 الهدف الاستراتيجي

والخطط المستهدفة سواء على المدى قصير الاجل أو المتوسط وطويل الاجل حتى تكون الرؤية علمية ومستندة إلى الواقع العملى وفى ظل حقائق اساسية تتمثل فى تشابك وتلاحم اتحاد المعمورة فى مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية إضافة إلى توالى قيام الكيانات الاقتصادية والتجارية العملاقة وتتعدد توصيات دفع الصادرات وتختلف من دولة إلى أخرى وإن كانت تؤكد على مضمون واحد وهو تحديد المنتجات التى تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية تحولها إلى قدرة تنافسية تمكنها من النفاذ إلى الاسواق العالمية المستهدفة وتصاحب هذا اقامة صناعات للتصدير تستجيب لاحتياجات الاسواق العالمية وتتفق مع أذواق المستهلكين بها وتنمية المنتج من السلع والخدمات التى يمكن أن تفى باحتياجات السوق المحلى وتسمح الطاقات الانتاجية للمنشآت الصناعية والخدمية بطرح المزيد منها لتفى باحتياجات السوق المحلى وفى الوقت ذاته طرح قدر منها يستجيب لاحتياجات الاسواق العالمية بشرط أن تكون هذه المنتجات ليست مجرد طرح الفائض ولكن بهدف التنافس مع المنتجات الأخرى فى الاسواق العالمية نتيجة لوجود قدرة تنافسية عالية فى انتاجها ومن أهم ما يوصى به أيضا البحث عن أفضل وسائل التسويق والتى تتمكن من عرض السلع العربية بالصورة المناسبة التى تمكنها من النفاذ إلى الاسواق المختلفة من حيث ملاءمتها لأذواق المستهلكين وعرضها بالطريقة التى تتفق مع عاداتهم وتقاليدهم واحتياجاتهم هذا فضلا عن دراسة السياسات الخاصة بتسهيل عملية التصدير والاجراءات التى تعطى مرونة فى تناول العمليات الخاصة بالانتاج والنقل والتوزيع والتمويل وما يحيط بها من ضمانات وحوافز وتطوير من الاساليب الفنية والتكنولوجية التى تضمن عرض المنتج فى أفضل صورة وأعلى

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	احمد صفى الدين
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٢٨٤٢
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٥/٣١

الشراكة والتجارة البينية



إذا كان دفع الصادرات العربية هو الهدف الأساسى للدول العربية فى الوقت الحاضر تحاول تحقيقه بشتى السبل فإنه لا يمكن انكار أن دعم التجارة البينية العربية وزيادة حجم التبادل التجارى العربى ينبغى أن يكون على رأس الأولويات وهو ما يرى الكثير من المتخصصين والاقتصاديين العرب بالامكان تحقيقه ولكن عبر مجموعة من الآليات يأتى على رأسها ازالة العوائق الجمركية بين الدول العربية. اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحرير المبادلات التجارية وتوسيع مجالات الاستثمار والانتاج فى العالم العربى لإيجاد فرص عمل جديدة.

جودة وبسعر مناسب ويضاف إلى هذا توفير المعلومات والبيانات عن الاسواق العالمية والمنتجات المختلفة المطلوبة فى هذه الاسواق واسعارها والمنتجين الرئيسيين لها ودرجة المنافسة فيها ويشمل ذلك أيضا الاليات والمؤسسات التى تتولى هذه المهمة وتطوير المعارض الدولية بالصورة التى تتفق مع التطورات الحديثة فى هذا المجال خاصة معارض العينات واقامة المعارض الدائمة لعينات من المنتجات العربية فى المراكز التجارية الرئيسية فى العالم وتطوير العمليات المصرفية المشجعة لتمويل انتاج لغرض التصدير أساسا وتنمية الصادرات فى الاسواق العالمية المختلفة وكذلك تمويل عمليات التجارة الخارجية والمستندات والتسهيلات والاعتمادات المرتبطة بها ويشمل ذلك ايضا تبسيط ما يرتبط بها من إيرادات والبحث عن الجديد فى نظم ضمان الصادرات والتأمين عليها بما فى ذلك ضمان الاستقرار ضد مخاطر التقلبات فى الاسعار والنظرفى وضع النظم التى تتفق مع طبيعة السلعة خاصة فى المنتجات شديدة التقلب سريعة العطب سواء فى تحقيق الاستقرار فى صورة صناديق لموازنة الاسعار أو فى صورة تطوير ادوات التعبئة والتغليف وتنميط الوحدات.

كما يدعو الخبراء العرب إلى توسيع القاعدة الانتاجية العربية وتعميقها عن طريق تعزيز الاستثمار وتشجيعه وإقامة الصناعات الحديثة مع التركيز على تطوير البنية الأساسية وضمان حرية انتقال عناصر الانتاج وأن تكون المشروعات المشتركة فى اطار استراتيجية تكاملية وفى نطاق برامج محددة ضمن قطاع أو فرع اقتصادى محدد فى كل دولة عربية هذا فضلا عن ضرورة تنسيق المواقف والسياسات العربية تجاه منظمة التجارة العالمية وايجاد قواعد للتنسيق المستمر من اجل احداث التكامل الاقتصادى العربى المطلوب والتكيف مع النظام الاقتصادى العالمى المعاصر ولعل واحدة من القضايا التى تطرح نفسها هى قضية الشراكة مع أوروبا فمثلا فى اتفاقية التجارة الحرة الخليجية - الأوروبية نجد أن هناك تباينا واضحا فى الموقفين الخليجي والأوروبى بصددها فعلي حين يسعى الأوروبيون لجعل تنفيذ دخول اتفاقية التجارة الحرة خلال مدة أطول مما يريده الخليجيون فإن الجانب الخليجي يركز مناقشته على تحرير تجارة السلع الخليجية الاهم لأوروبا وهى البتروكيماويات والمنتجات البترولية المكررة والألومنيوم باعتبارها السلع الرئيسية التى ستستفيد من الغاء الرسوم الجمركية التى تفرضها أوروبا. وتشكو دول مجلس التعاون الخليجي من فرض أوروبا رسوما جمركية مرتفعة على صادراتها الأساسية المفضلة من البتروكيماويات والمنتجات البترولية المكررة والالومنيوم فى الوقت الذى تعتبر بلدان مجلس التعاون الخليجى خامس سوق استيراد بالنسبة لأوروبا.

فى كل الاحوال لا يمكن انكار أن كل طرف من اطراف الشراكة المتوسطية الأوروبية - العربية يسعى لتعظيم مكاسبه وتحقيق مصالحه من هذه الشراكة واحيانا تتفق هذه المصالح واحيانا تختلف وتتفرق وبالتأكيد فإن أوروبا تسعى من هذه الشراكة إلى سوق لمنتجاتها تتمثل فى الاسواق العربية الواسعة وأن يكون لأوروبا دور فاعل فى المنطقة والرد على المشروع الامريكى المسمى بالشرق أوسطى الذى يتجاهل المصالح الأوروبية.

أما الدول العربية المتوسطية فهى تريد بالتأكيد اكثر من ذلك من الشراكة وابرزه المساعدة فى تحقيق نهضتها الاقتصادية والتنموية، شراكة متكافئة تبعدها عن التبعية، نقل المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة هذا فضلا عن شراكة تقف إلى جانب الحق العربى من سلام عادل وشامل وفى ضوء رغبة كل طرف فى تحقيق مصالحه وتعظيم مكاسبه تجرى المفاوضات سواء من خلال المؤتمرات التى بدأت من برشلونة عام 1995 أو فى اللقاءات الثنائية بين المفاوضين العرب والأوروبيين ومن المؤكد أن العمل العربى المشترك يظل هو المخرج لكل مازق فى الواقع الاقتصادى العربى وفى العلاقات الاقتصادية العربية مع الغير وفى أية شراكة تقوم.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	احمد صفى الدين
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٢٨٤٢
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٥/٣١

استراتيجيات عربية

إذا كانت مسالة تنمية الصادرات تحديا يواجه الدول العربية فإن الدول العربية لم تقف مكتوفة الايدى فى مواجهته وإنما تعددت خططها واستراتيجيتها فى هذا الصدد.

ففى الجزائر تعددت اللقاءات الدولية لدفع حركة الصادرات وتشجيع التبادل التجارى ولعل الملتقى الدولى الذى يعقد الشهر القادم خلال يومى 11 و 12 يونيه تعبير عن الجهد الحكومى فى هذا الصدد لإقامة العديد من المعارض والفعاليات الاقتصادية فى عدد من البلدان العربية منها قطر ودبى والبحرين، وتعقد الجزائر هذا الملتقى وهى على قناعة بما يمر به الاقتصاد العالمى من تطورات سريعة تعد فى حد ذاتها تحديات اضافية للاقتصاد الجزائرى وفى الوقت ذاته يولد فرصا كبيرة للاقتصاد الجزائرى ولهذا فإنها تؤكد على أعلى معدلات النمو فى التشغيل والانتاجية على السواء والسعى لتنويع مصادر الدخل القومى وذلك من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية واستقطاب الرأسمالية الجزائرية المهاجرة.

وفى البحرين توجد قناعة أساسية بأن طموحاتهم أكبر بكثير مما هو متاح حاليا خاصة مع توفير الامكانيات لتعزيز الصادرات فخطوط الملاحة البحرية متوافرة مع معظم بلدان العالم كما أنها تمتلك واحدا من اكبر الموانىء فى منطقة الخليج من حيث عدد البواخر التى يستقبلها وحجم البضائع التى تنتقل عبره بل ويجرى حاليا بناء ميناء جديد فى البحرين على أحدث المستويات العالمية لاستيعاب الزيادة الكبيرة والمتوقعة فى تجارتها مع العالم الخارجى هذا فضلا عن انتظام خطوط المواصلات البرية والجوية هذا فضلا عن أن البحرين قد اتجهت إلى بناء قاعدة صناعية متنوعة شكلت مصدرا اساسيا للتصدير فى الوقت الذى قل فيه اعتماد البحرين على الصادرات البترولية وتعد أوروبا هى الشريك التجارى الرئيسى للبحرين وتمثل الرئيسية التى تواجه البحرين فى تعاملها مع دول الاتحاد الأوروبى حاليا فى الضريبة على صادرات البتروكيماويات الخليجية والتى تتراوح نسبتها بين 13,6٪ والضريبة المفروضة على جميع صادرات الالومنيوم الخليجية ونسبتها 6٪ وتتفاءل البحرين بإمكانية التوصل إلى حل مناسب لهذه المشكلة عبر المفاوضات الخليجية الأوروبية الجارية بين الجانبين والتى تهدف إلى إبرام اتفاقية للتجارة الحرة بينهما يمكن أن تزيل جميع المعوقات امام التبادل التجارى بين الطرفين.

وفى المغرب تشهد بداية الالفية الثالثة تزايد حدة الصراع بين المغرب والاتحاد الأوروبى بسبب اصرار المغرب على عدم تجديد العمل باتفاقية الصيد البحرى المبرمة بين الطرفين منذ عام 95 والتى انتهى العمل بها فى 31 ديسمبر من عام 1999 وهو الأمر الذى دفع الاتحاد الأوروبى وطبقا للعديد من المصادر المغربية إلى ممارسة كل انواع الضغوط على المغرب من اجل مراجعة قرارها وكان من ضمن هذه الضغوط قرار الاتحاد الأوروبى والذى بدأ تنفيذه اعتبارا من الأول من يناير 2000 ويقضى بإخضاع كل الصادرات المغربية للاتحاد الأوروبى من الفواكه والخضراوات للتعامل بنظام شهادة التصدير مما يؤدى إلى فرض مزيد من العراقيل الإدارية والمالية والتنظيمية وإغلاق العديد من الاسواق الأوروبية فى وجه الصادرات المغربية.

ومنذ قرار المغرب بعدم تجديد الاتفاقية اشتعلت الحرب بين المغرب من جهة واسبانيا من ورائه والاتحاد الأوروبى من جهة أخرى حتى يحاول أن يحافظ على مصالحه بما يتراءى له فالمغرب تصر على عدم تجديد الاتفاق نظرا لتعرض ثروتها السمكية لعملية نهب شديدة أدت إلى الإضرار بشدة بالثروة السمكية مما دفع بالمغرب إلى إنهاء العمل بهذه الاتفاقية والبحث عن أساليب جديدة للتعاون مع الاتحاد الأوروبى فى مجال الصيد البحرى عن طريق مصانع لتعليب الاسماك.

ولا شك أن مستقبل الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبى أصبح يهدده الآن نوعا من الخطر بسبب القرارات الضدية المتبادلة من الطرفين والتى يحاول فيها كل طرف الحفاظ على مصلحته من وجهة نظره الخاصة وقد جاء قرار الاتحاد الأوروبى بضرورة فرض التعامل بشهادة التصدير على المنتجات المغربية بمثابة ضربة للمصالح المغربية فى الاسواق الأوروبية حيث إن هذا القرار سيجعل العديد من مستوردى الفواكه والخضر المغربية من دول الاتحاد الأوروبى يبحثون عن مصادر اخرى للاستيراد يكون التعامل معها اكثر سهولة ومرونة بعد فرض شهادة التصدير ويسعى المغرب حاليا من اجل معالجة الاثار السلبية الناتجة عن هذه القرارات إلى تطبيق مخطط جديد يهدف لتنمية قطاع الصيد البحرى وتدارك العجز من خلال استعادة التحكم الفعلى فى الثروات السمكية إلى جانب اقامة مشروعات تعتمد على الصناعات التحويلية لمنتجات البحار وشركات للتسويق بمشاركة مستثمرين من داخل وخارج الاتحاد الأوروبى.

وفى فلسطين هناك تأكيد من جانب العديد من الهيئات الدولية أن هناك فرصة حقيقية امام الاقتصاد الفلسطينى للتطور ودخول الاسواق العالمية ولكن فى إطار خطة منهجية يأتى على رأسها تحسين الجودة النوعية للمنتج الفلسطينى وتقديمه بصورة جيدة وتسويقه بصورة أفضل ولكن مع ذلك يلاحظ أن التعقيدات التى تصاحب حصول رجل الاعمال الفلسطينى على تأشيرة الدخول لبعض الدول للمشاركة فى مناسبات تجارية مهمة فضلا عن الخوف من المغامرة يؤدى إلى الضعف وعدم القدرة على تحقيق المرجو وهو ما يتطلب معالجته واستفادة رجال الاعمال الفلسطينيين من اتفاقيات التجارة الحرة التى تربط فلسطين بالدول الأخرى وذلك لانها تعامل البضائع الفلسطينية بصورة افضل ولكن مع ذلك يؤكد الفلسطينيون أن الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التى وقعتها السلطة الفلسطينية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وكندا وفى المستقبل مع تركيا هى استفادة محدودة جدا بسبب العراقيل الاسرائيلية التى تعتبر عاملا سلبيا مؤثرا على الاقتصاد الفلسطينى.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربى
اسم كاتب المقال : احمد صفى الدين
الموضوع الفرعى : التكامل الاقتصادى
رقم العدد : ٢٨٤٢
المصدر : العالم اليوم
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٥/٣١

وفى سوريا تسجل الصادرات انخفاضا يتزايد عاما بعد عام وهو ما وُضع قضية دفع الصادرات كقضية اساسية على أجندة الحكومة السورية فقد توصلت الجهات الحكومية المعنية فى سوريا وبعد دراسات معمقة اعدتها وزارات الاقتصاد والصناعة والزراعة وغرف الصناعة والتجارة وإدارة الجمارك العامة إلى استراتيجية تقوم على ما يلى أولا تحديد السلع التصديرية حاضرا ومستقبلا انطلاقا من مبدأين يتمثل أولهما فى توفير المزايا النسبية وثانيهما زيادة القيمة المضافة لأعلى حد ممكن سواء بالارتقاء بدرجة تصنيع المواد الأولية المحلية وبالذات القطن والقمح والفوسفات من جهة أو بالتوجه نحو انتاج سلع تنطوى على قيمة مضافة عالية خاصة صناعة المكونات أى قطع التبديل والتوسع فى تصنيع بعض المنتجات الحرفية من جهة اخرى ومن ثم فإن هذه السلع تندرج ضمن الصناعات النسيجية والغذائية والزراعة والصناعات الاستراتيجية والميكانيكية والكهربائية والمنتجات الحرفية النحاسية أو الخزفية والخشبية واخيرا الصناعات الدوائية التى تطورت فى السنوات العشر الاخيرة والتى يمكن استغلال اسعارها الرخيصة فى دخول بعض الاسواق الخارجية وخاصة فى القارة الافريقية.

ثانيا : الاسواق المستهدفة لتصدير هذه السلع وهى الدول العربية خاصة دول الخليج ولبنان والاردن واليمن والجزائر ودول أوروبا الغربية والشرقية وأمريكا الشمالية تدريجيا وبعض الدول الافريقية حيث تتوافر جاليات سورية ولبنانية نشيطة.

ثالثا : وضع سياسة تبتغى تخفيض تكلفة الانتاج المباشر من حيث المدخلات وغير مباشرة من حيث الضرائب والتمويل بالإضافة إلى تحفيز المنتجين على زيادة الانتاجية وتحسين الجودة بمختلف السبل المادية والمعنوية.

وتتبع سياسة خفض التكاليف سياسة اخرى اكدت عليها الاستراتيجية السورية وتتمثل فى توفير الكوادر البشرية التى يقع عليها عبء الانتاج والتسويق وادارتها ويرتبط بهذه الاستراتيجية تشجيع تصنيع المواد الأولية المحلية لدى القطاع الخاص ضمانا لتعظيم العائدات السورية من التصدير وتجنبا للخسائر الناجمة عن البيع للخارج بأسعار تقل عن التكلفة واثارة للمنافسة الايجابية بين القطاعين العام والخاص فى هذا المجال بما يعود على الاقتصاد بالقطع ولما كانت سوريا تعانى من المنافسة الشديدة فى الاسواق الخارجية من سلع مماثلة لما تنتجه خاصة الخضار والفواكه والنسيج بالرغم من عراقة سوريا فى هذا القطاع فقد اتجهت إلى تخفيف الاعباء عن المنتج والتاجر السورى حتى يصبح قادرا على المنافسة وذلك من خلال انشاء صندوق لدعم الصادرات مهمته تقديم المساعدات والمشورات الفنية والمعلومات المتعلقة بالاسواق الخارجية للمصدرين من القطاعين العام والخاص واقتراح الحلول المناسبة لقضايا التصدير والترويج للصادرات السورية فى الخارج إضافة إلى دعم الصادرات على أساس مادى ومعنوى على أن يتم تحديد الصادرات التى يمكن تشجيعها بقرار من بقرار من لجنة التصدير وعلى ضوء الأولويات وتحديد الأسس والشروط اللازمة للحصول على الدعم المادى كما تضمنت خطة زيادة الصادرات التاكيد على تشجيع التصدير عن طريق المقايضة لتامين السلع الأساسية ومستلزمات الانتاج وتصريف المنتجات الصناعية مع التاكيد على رفع درجة تصنيع المنتجات المعدة للتصدير بدلا من تصديرها مواد خام لتحقيق عوائد اكبر وتشجيع اقامة معامل خاصة بالعبوات ومواد التعبئة والتغليف وإلى جانب ما سبق فقد سادت القناعة بأن الدور الأساسى فى تنشيط الصادرات السورية يقع على القطاع الخاص وغرف الصناعة والتجارة وهو دور مازال محدودا إلى حد ما ولم يتم تفعيله بما فيه الكفاية حتى الآن.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	بسنت احمد فهمى
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٢٨٤٥
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/٤

المؤسسات المالية العربية والنظام العالمى الجديد

يشهد العالم حاليا توجها واضحاً نحو تحرير التجارة والخدمات المالية وذلك تطبيقا لمتطلبات منظمة التجارة العالمية. ويتوقع أن هذا التغيير والتطور سوف يؤدى بلا شك إلى ازدياد حدة المنافسة بين كافة المؤسسات العاملة فى الاقتصاد وعلى رأسها المؤسسات المالية سواء فى الأسواق المحلية أو الدولية ولكى تستطيع المؤسسات المالية العربية مواجهة هذا التغيير الذى سوف يطرأ على مناخ عملها فإنه يتعين عليها أن تستعد لمجابهة التحديات والتغييرات التى سوف تتحكم فى المناخ الاقتصادى مع دخول الألفية الثالثة بهذا الخصوص، هناك بعض العناصر الأساسية التى يجب التركيز عليها فى المرحلة القادمة:

أولاً : تغيير ثقافة إدارات المؤسسات المالية العربية من فلسفة المركزية فى اتخاذ القرار إلى منهج اللامركزية فى اتخاذ القرار مع العلم بأن تغيير ثقافة وفلسفة ومنهج الإدارة ومواقف قيادات المؤسسات المالية الحالية من ذلك أمر فى غاية الصعوبة ذلك لاختلاف المدارس الفكرية القديمة عن مدارس الفكر الحديث. وهذا يتطلب فى أغلب الأحيان تغيير القيادات المصرفية القديمة.

ثانياً : تقلص أهمية دور الفروع الشاملة مع ازدياد أهمية استخدام التقنيات الحديثة الفعالة لاتمام العمليات المصرفية بكافة أشكالها. وهذا سوف يؤدى بالتبعية إلى تحول أغلب فروع المؤسسات المالية إلى مراكز بيع وتسويق الخدمات المصرفية أكثر من كونها مراكز إنجاز العمليات المصرفية الكاملة. وهذا الأخير سوف يؤثر تأثيرا مباشرا على ترشيد حجم النفقات الاستثمارية بالمؤسسات المالية.

ثالثاً : التركيز على تعظيم العائد على حقوق الملكية للمؤسسات المالية وهو نتيجة للتحكم الرشيد فى النفقات الاستثمارية والتشغيلية.

رابعـا : حيث إن نشاط الاقراض والاستثمار سوف يستمر بل ويتعظم دوره فى المساهمة فى تنمية اقتصاديات العالم فإن هذا سوف يضع فى المرحلة القادمة مسئوليات ضخمة على إدارات المؤسسات المالية وخاصة فى مجال المراجعة الدورية للسياسات المنظمة للعمل المصرفى وخاصة سياسة الاقراض والاستثمار مما يحتم على المؤسسات المالية فى المرحلة القادمة التركيز على الآتى:

1 ـ مراعاة الاحتفاظ بمحفظة قروض تتمتع بأعلى جودة إئتمانية ممكنة.

2 ـ تنويع مخاطر قاعدة الإقراض.

3 ـ رسم سياسات وحدود وأسقف للمخاطر الائتمانية للقطاعات المختلفة بحرص شديد.

4 ـ التأكد من أن نسبة القروض المتعثرة لإجمالى المحفظة تتوافق مع المعدلات المتعارف عليها عالميا وهى عادة لا تتعدى 3٪ من حجم المحفظة. من أجل الوصول إلى ذلك يجب وضع سياسات واستراتيجيات واضحة لحلها وإدارتها.

خامسا : وضع سياسات داخلية للمراجعة الدورية لإدارة القروض والاستثمار والتأكد من أنها تتم طبقا للنظم والأسس المتعارف عليها عالمياً. بهذا الخصوص، أكرر أن إدارات الاستثمار والائتمان والاقراض سوف تستمر فى النمو والتطور فى المرحلة القادمة مراعية الخطوط العامة المذكورة سابقا.

هنا نود أن نؤكد بأنه يتعين على ادارات المؤسسات المالية فى المرحلة القادمة القيام دوريا بالخطوات الآتية:

1 ـ إعادة بحث ودراسة السياسات المنظمة لعمليات الاستثمار والاقراض مع التركيز على دراسة الأساليب الحديثة والمطبقة عالميا فى رسم هذه السياسات لتتلائم مع ظروف المناخ الاقتصادى بالألفية الثالثة.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	بسنت احمد فهمي
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٢٨٤٥
المصــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٦/٤

بقلم
بسنت أحمد فهمي

2 ـ وضع استراتيجية واضحة لتدريب الكوادر المصرفية خاصة القائمين والعاملين بإدارات الائتمان والتسويق والاستثمار بصفة عامة وذلك لتأهيلهم لمنافسة المؤسسات المالية محليا وعالميا. والاطلاع على أحدث النظريات الفكرية الحديثة في التسويق والإقراض والاستثمار. هذا بالإضافة إلى وضع استراتيجيات عامة لتدريب القائمين على الإدارة بكافة مستوياتها للتأكد من إمكانية تطبيق فلسفة لامركزية الإدارة الحديثة. هذا ولا يغفل عنا أيضا العمل على رفع مستوى أداء العاملين بشكل دوري وشامل.

3 ـ وضع استراتيجية وسياسة عامة للانفاق الاستثماري مع وجوب التأكد من أنه يؤثر تأثيرا مباشرا على رفع الأداء وتعظيم العائد على حقوق الملكية.

4 ـ التقسيم المقطعي للسوق MARKET SEGMENATATION هو من المفاتيح الأساسية لوضع الاستراتيجيات الخاصة بالمؤسسات المالية، فتجميع العملاء ذوي الاحتياجات والرغبات المتماثلة من أجل سهولة الوصول إلى رسم وتطوير الخدمات المختلفة مع وضع الأساليب الملائمة لتقديمها للعملاء بالمستوى والجودة المطلوب بالإضافة إلى التسعير المناسب، فإنه جدير بالذكر أنه في هذه المرحلة وأكثر من أي وقت مضى أن العلماء لديهم القدرة بما يتيح السوق من تنوع في الخدمات والتنافس بين المؤسسات المالية لتحقيق ذلك، فإنه لدى العملاء القدرة على اختيار نوع الخدمة والثمن المناسب لها. فإنه يجب على المؤسسات المالية أن تركز على هدف أساسي في هذه المرحلة وهو تقديم الخدمة المناسبة بالسعر المناسب للعميل المناسب في الوقت المناسب.

وخلاصة الحديث فإنه يجب أن يراعى عند وضع الاستراتيجيات العامة للمؤسسات المالية العربية عامة والمصرية بصفة خاصة والخاصة بالاستثمار والاقراض مراعاة النقاط الآتية بمنتهى الدقة:

1 ـ الفهم الواضح لكافة السياسات الاقتصادية والمالية، المحلية منها والعالمية ومدى تأثيرها على أداء المؤسسة المالية فيما يخص القرار الاستثماري وجدوى الدراسة الائتمانية بغرض الاقراض.

2ـ المساهمة في الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تساعد على النمو الاقتصادي للبلاد والتي تتلاءم مع الاستراتيجية الاقتصادية العامة للدولة وخاصة تشجيع وتمويل الأنشطة التي تساهم في تنمية قطاعات السلع القابلة للتصدير أو السلع التي تتمتع بميزة تنافسية محلية تحد من الاستيراد.

3 ـ العمل على تمويل النشاط الزراعي وما يقوم عليه من صناعات مختلفة غذائية، دوائية، استهلاكية، إلخ وذلك لما تتمتع به البلاد من مناخ وظروف تساعد على ذلك هذا مع التركيز على استقدام واستخدام التقنيات الحديثة التي تساعد على الوصول إلي ذلك.

4 ـ الاستمرار في دعم وتنمية المشروعات السياحية بصفة عامة والنشاط السياحي بصفة خاصة وذلك لتأثيره المباشر على زيادة حجم العملة الأجنبية الواردة للبلاد بالإضافة إلي المساهمة في تنشيط السوق بصفة عامة.

5 ـ تمويل الصناعة الخدمية بكافة أنواعها للحاق بركب التطور الذي وصلت إليه الأسواق العالمية.

6 ـ وحيث ان تمويل النشاط الصناعي سوف يظل العامود الفقري للاستثمار والتمويل فإنه يتعين على إدارات المؤسسات المالية التركيز بدقة شديدة على المخاطر الكامنة في دورات النشاط ذاتها مثل: مصادر المادة الخام، حجم الاحتياج للعملة الحرة، المنافسة العالمية والمحلية، أثر الاتفاقيات العالمية الجيدة على ذلك... إلخ.

من العرض السابق يتضح أنه على المؤسسات المالية العربية وضع استراتيجيات واضحة تتلاءم مع المتغيرات التي طرأت استعدادا للمرحلة القادمة وذلك من أجل تعظيم العائد على حقوق الملكية، القدرة على المنافسة، تقديم الخدمة المناسبة للعملاء، والأهم من ذلك من أجل البقاء.

المدير العام

ببنك مصر الدولي

الإقتصاد العالمى

عـــام

الاقتصاد العالمى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الاقتصاد العالمى مقابل الامن الاقتصادى	امل فؤاد بحر	قراءات استراتيجية	٢	فبراير ٢٠٠٠	١٨٤
٢	ضغوط امريكية لتخفيض اسعار النفط	مجدى صبحى	ملف الاهرام الاستراتيجى	٦٣	مارس ٢٠٠٠	١٩٧

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال : امل فؤاد بحر
الموضوع الفرعى : عام	رقم العـــدد : ٢
المصـــدر : قراءات استراتيجية	تاريخ الصدور : فبراير ٢٠٠٠

الاقتصاد العالمى مقابل الأمن الاقتصادى
فى مشارف القرن الجديد

الموضوع :	Global Economic Scene Vs. Economic Security at the Turn of Century
المؤلف :	Lu Zhongwei
المصدر :	Cotemporary Economic Relations, Vol.9, No.8
تاريخ النشر :	August, 1999

إعداد : أمل فؤاد بحر

القوة المالية وأهميتها الاستراتيجية

تعرضت آسيا لأزمة مالية طاحنة عـام ١٩٩٧. هذه الأزمة لم تكن سوى نتاج لحرب مالية ضروس على البلاد النامية. ويمكننا أيضاً أن نقول أنها كانت أحد مظاهر التنافس على احتكار السيادة المالية والاقتصادية بين رؤوس الأموال فى أمريكا وأوروبا الغربية واليابان. فى الواقع ان تعبير "الأزمة المالية الآسيوية" تعبير مضلل وغير دقيق، فهو لا يعكس النطاق والأبعاد الحقيقية لهذه الأزمة العاصفة. ففى خلال العامين الماضيين، أصاب هذا الاضطراب المالى الكبير كلا من روسيا والبرازيل، بل أنه قد أصاب النظام الاقتصادى الرأسمالى ككل بهزة قوية. ووسط هذا الخضم ، نجد أن الدول الآسيوية تترنح بعد أن فقدت الكثير من ثرواتها، وكذا اليابان التى تلقت ضربة موجعة ، فى الوقت الذى تحصد فيه أمريكا وأوروبا الغربية الأرباح والمكاسب .

بإلقاء نظرة متفحصة على الوضع بعد مضى ما يقرب من العامين، نستطيع القول بأن هذه الأزمة لم يسبق لها مثيل فى القوة ، الوحشية، والقدرة على التدمير. لقد كانت الأزمة بمثابة فوضى مالية بل وحربا مالية حديثة. هذا، ويمكن اعتبارها اختبارا حقيقيا لمدى قوة التعاون بين أجهزة المخابرات وتطبيقا عمليا للأمن الاقتصادى فى نفس الوقت. وكانت أيضا صراعا حقيقيا حول القوة الاقتصادية والأمن المالى للدول المعنية. فاقت حدتها توقعات جميع الحكومات ورجال الاقتصاد فى شتى أرجاء المعمورة. لقد خلفت وراءها دمارا وسلبيات سواء فى الدول النامية المعنية أو الرأسمالية المتقدمة، بل والنظام الرأسمالى ككل لم تتوقعه العقول المفكرة ومراكز الأبحاث فى الغرب.

يرى البعض أن الأيام القفار قد أوشكت على الانتهاء من سجل الدول المصابة بالمرض، فى حين يرى البعض الآخر أنها ليست سوى البداية وما خفى كان أعظم. فى الواقع، أن هناك العديد من المراقبين فى أمريكا أوروبا يتوقعون أن تكون الأرجنتين هى الضحية التالية بعد أن سقطت تايلاند وكوريا الجنوبية واليابان وهونج كونج فى الجولة الأولى، ثم روسيا والبرازيل فى الجولة الثانية .

فى الواقع، أن هذا التناقض فى وجهات النظر إن دل على شئ فإنما يدل على اختلاف فى مدى فهم طبيعة هذه الأزمة، وفى مدى صحة تقدير أبعادها وسيرها. من ناحية أخرى، يمكن القول بأن أزمة عام ١٩٩٧ المالية فى آسيا تفجرت بسبب عدم قدرة البلاد المعنية على فهم التغيرات الدولية فى الجانب المالى، ومن ثم عدم قيامها باتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة. فى هذا الإطار، نخلص أن التحليل الدقيق لأبعاد الأزمة فى السابق وفى المستقبل وبناء نظام أمن اقتصادى فعالا هو السبيل الوحيد لتجنب حدوث مثل هذه الهزات فى المستقبل.

لاشك أن الأزمة الآسيوية المفاجئة وما كان لها من تأثير على التطورات الاقتصادية المتفاوتة فى العالم، قد ساعدتنا على إدراك مدى تعقد القوة الاقتصادية العالمية. أن استحواذ الغرب على مقاليد السلطة فى النظام العالمى الاقتصادى والسياسى السابق قد ألهب نيران هذه المعركة وحفها بالمخاطر. فهذا الصراع الاقتصادى العالمى أشبه بمعركة حربية بالفعل لاسيما فى وحشيتها وآثارها بعيدة المدى .

بالنظر إلى إطار العلاقات الوثيقة التى تربط الشئون الاقتصادية والسياسية والعسكرية، نجد أن

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي
الموضوع الفرعي : عام
المصدر : قراءات استراتيجية
اسم كاتب المقال : امل فؤاد بحر
رقم العدد : ٢
تاريخ الصدور : فبراير ٢٠٠٠

المذهب الماركسي يضع الاقتصاد ومكوناته في حجر الزاوية، والقوة السياسية انعكاسا له، في حين أن القوة العسكرية تتمركز حول خدمة الأهداف الاقتصادية. هذا المفهوم يذكرنا بالاستراتيجي البروسي كارل فون كلاوسفيتز الذي يرى أن الحرب ماهي إلا حلقة تابعة للسياسة. إلا أن هذا لا ينفي أن آليات وأدوات الحرب متعددة السلاح، وأن الجانب المالي لا يتعدى كونه إحدى هذه الأدوات، فالجانب المالي مثله مثل الحرب قد يخدم أهدافا سياسية معينة، بعبارة أخرى فإن الجانب المالي قد يخدم استراتيجية الدولة.

ان الصراع على المصالح له جبهات عدة: وقد يترجم الى صراع عسكري، دبلوماسي، واقتصادي. قد تفلح بعض الدول في أن تنأى بنفسها عن الصراعات العسكرية لكنها لن تسلم أبدا من التقلبات والصراعات الاقتصادية. لقد أصاب التدخل العسكري لحلف الناتو في يوغسلافيا الوضع المالي لبعض الدول الأوروبية بالضرر بدءا من بولندا في الشمال وحتى تركيا واليونان في الجنوب. بل أن هذا التدخل العسكري وتكلفته والنزوح الجماعي للاجئين في البلقان - وفقا لتحليل كبرى المؤسسات المالية الغربية رفيعة المستوى- قد انعكس سلبا على وضع اليورو في الأسواق العالمية وخفض من سعر صرفه في مواجهة الدولار الى أدنى مستوى له منذ بدء استخدام عملة اليورو في الأسواق. بل أن بعض الأصوات من الرأي العام للاتحاد الأوروبي قد ربطت بين الغارات الجوية لحلف الناتو على يوغسلافيا والضربات القاتلة التي سددت في قلب عملة اليورو في الأسواق المالية الأوروبية لترديهما معا قتلى دون حراك، ومن ثم الهبوط الشديد لقيمة اليورو . يمكن الاستعانة بهذه الظاهرة المالية كنوع من التقييم التجاري للقوة الاقتصادية لدولة ما وثقلها وقوتها ككل، والموقف المالي لها .

التقدير الحالي الذي يحظى به الموقف المالي للولايات المتحدة في الأسواق العالمية، قد انعكس ايجابا على قيمة الدولار وجعله أشبه بالواحة الآمنة للهاربين والرحالة، بل دعنا نقول بالمشغولات الذهبية النفيسة، ومن ثم إعطاء بورصة نيويورك أكسير الحياة وتشجيع المضاربين على الاحتماء بأسوارها. هذا بالطبع يؤكد أن الموقف المالي لدولة ما يعتبر أداة هامة وعنصرا هاما لخدمة استراتيجية الدولة. فالموقف المالي للدولة لا يعني مجرد حفنة من الدولارات بل أنه يعتبر قوة استراتيجية تماثل قوة البر والبحر. فالقوة المالية للدولة تضع النقاط على الأحرف الصحيحة فيما يتعلق بقوتها الاقتصادية وعلاقتها وثقلها بين دول العالم الأخرى. فمن يتحكم في مجريات الأسواق المالية يملك زمام الاقتصاد العالمي بين يديه .

على مستوى الأفراد وليس الدول، نجد أن السلوك الاقتصادي لا يتعدى حدود المشروعات الخاصة والبنوك وانتقال رؤوس الأموال. أما على مستوى الدول فالأمر يختلف، حيث يشمل تفاعل مشتركا بين الدول، وأهمية استراتيجية تتغير من وقت لآخر. لقد كان لفلاديمير لينين نظرة ثاقبة في موضوع الأهمية الاستراتيجية للقوة المالية. لقد أشار في كتابه "الامبريالية: أسمى مراحل الرأسمالية"، إلى أهمية الموقف المالي للدولة وكيفية ووقت استخدامه كأداة استراتيجية فعالة. وقد ذكر في كتابه هذا ان أوائل القرن العشرين قد أزاحت الستار عن بدء التحول الى نوع جديد من الرأسمالية، وانتقال مفاتيح السيطرة من مصادر رأس المال ككل الى الجانب المالي منها فقط .

بعبارة أخرى، بروز عدد محدود من الدول التي تتميز بقوتها المالية عن سائر الدول الأخرى، فرأس المال قوي وله ثقله واعتباره في جميع العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو قادر على الوقوف، منفردا دون تدعيم من أي قوة أخرى حتى في تلك الدول التي تتمتع باستقلالية سياسية عاملة. لقد خص لينين في كتابه بالذكر السيد رودلف هلفردنج وهو اقتصادي شهير، شغل مرتين منصب وزير المالية في استراليا ولقد أشار هو الآخر الى أهمية القوة المالية ومقدار ما قد تخلفه من آثار. لاسيما في كتابه "تمويل رأس المال" بقوله "تمويل رأس المال يسعى الى فرض السيطرة والسطوة وليس الحرية".

لهذا نخلص الى أن القوة المالية للدولة تخدم القوة الاستراتيجية والاتجاهات السياسية لها، بل وأمنها القومي ككل .

ترتبط القوة المالية لدولة ما ارتباطا مباشرا بازدهارها أو اندثارها أو ضعفها. أبسط مثال على ذلك هو الولايات المتحدة ، فقوتها المالية الضاربة قد توجتها على عرش العالم. لقد ظهر اهتمام الولايات المتحدة بموقفها المالي على الساحة العالمية منذ اشتداد نيران الحرب الأهلية والحرب العالمية الأولى.

لقد أشاد المؤرخون العسكريون والاقتصاديون كثيرا بذكاء الولايات المتحدة في توزيع اهتمامها بالتساوي على شئونها العسكرية والمالية. في المراحل الأولى من الأزمة الاقتصادية اعتبر المراقبون الأمريكيون أن السياسة الاقتصادية المتبعة في شرق آسيا هي السبب الحقيقي وراء ظهور

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي
الموضوع الفرعي : عام
المصـــــــدر : قراءات استراتيجية
اسم كاتب المقال : امل فؤاد بحر
رقم العـــــدد : ٢
تاريخ الصـــدور : فبراير ٢٠٠٠

الأزمة المالية الأسيوية ، ومن ثم اعتبروا أن الأمر لا يجب اعتباره أكثر من قلاقل داخلية. لكنهم سرعان ما أصدروا بعض ردود الأفعال الاستراتيجية للوضع المتردى هناك، واعتبروا ان هذه الأزمة تندرج تحت بند السياسة الدولية لاسيما بعد إدراكهم للأبعاد الأمنية لهذه الأزمة. لقد وضعت الولايات المتحدة مصالحها الاستراتيجية نصب أعينها حين شرعت فى التفكير فى وسيلة لإصلاح النظام المالى العالمى. لم يختلف كثيرا عن ذلك مفهوم ومنظور الدول الرأسمالية الغربية الكبيرة للأزمة الأسيوية، حيث شرعوا بدورهم فى رسم خطط استراتيجية على اعتبار أن هذه الأزمة ترتبط بشكل مباشر بالمنافسة العالمية على المستوى المالى فى إطار القوة العالمية الشاملة فى القرن القادم .

بالنظر للأزمة من الزاوية الاستراتيجية العالمية، نجد أن الأزمة قد أثرت على بعض التغيرات التى تجرى فى كواليس عالم المال . لقد ولد اليورو على أنه عملة مساوية وموازية للدولار على اعتبار أنه محور مزدوج للعملة العالمية فى مشارف القرن الجديد. لقد زار السيد آلان جرنسبان رئيس مجلس الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى أبيدجان بعد مشاركته فى مؤتمر هونج كونج لمحافظى البنوك المركزية للدول السبع الصناعية الكبرى وبنك التسويات الدولية الذى انعقد فى الحادى عشر من يناير ١٩٩٩. أشار المراقبون الغربيون من أصحاب النظر الثاقب أن تبنى الولايات المتحدة لموقف الجانب الصينى على حساب عملة اليورو كان وسيلة أمريكية لضمان بقاء سيادتها لدول العالم، وذلك برفع نسبة اليورو الى حوالى الثلث من إجمالى مخزون العملات الأجنبية فى الولايات المتحدة. كل هذه الحقائق ان دلت على شئ فإنما تدل على مدى أهمية التنافس الاقتصادى والمواجهة العسكرية كعناصر استراتيجية هامة ومؤثرة فى مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة .

يمكن أن نحلل الأزمة المالية الآسيوية كذلك من منظور الصراع القائم بين رؤوس الأموال فى واشنطون وطوكيو. وهو الأمر الذى أدى الى حدوث بعض التغيرات فى الوضع العالمى للدولار والين والرنمبى. فى البداية، دار الصراع حول عزم طوكيو على جعل عملتها الين العملة الأساسية للدول الآسيوية ودول المحيط الهادى، وذلك من خلال العرض الذى تقدمت به لصندوق النقد الآسيوى، وهو الأمر الذى كان سيؤثر سلبا دون شك على استراتيجية الولايات المتحدة فى الدول الآسيوية ودول المحيط الهادى. هذا العرض - الذى قدمه وزير المالية اليابانى آنذاك هيروش ميتسوكا فى سبتمبر ١٩٩٧ فى إطار اجتماع هونج كونج لوزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية للدول السبع الصناعية الكبرى- كان الهدف منه ضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد : التغلب على الصعوبات المالية التى تواجهها المصانع اليابانية فى جنوب شرق آسيا ، زيادة النفوذ السياسى اليابانى فى دول المنطقة، وأخيرا زيادة رقعة النفوذ الاقتصادى فى المنطقة. جوهر هذه الخطة هو أن يحل صندوق النقد الآسيوى بقيادة اليابان محل صندوق النقد الدولى بقيادة الولايات المتحدة ، أو إطلاق يد اليابان لكى تلعب دور "الشرطى المالى" فى دول المنطقة الأسيوية ودول المحيط الهادى .

بالطبع، أحبطت واشنطن جميع المساعى اليابانية - لكف يد الولايات المتحدة عن دول آسيا والمحيط الهادى - فور شعورها بها. فالولايات المتحدة كما كان الحال مع اليابان تريد بدورها أن تدفع بروؤس أموالها فى المجالات التى ستعود بالنفع على اتجاهات الاستراتيجية الأمريكية فى منطقة آسيا والمحيط الهادى، مثل تمويل المنظمة الكورية لتنمية الطاقة، تحمل نفقات القوات الأمريكية الموجودة فى اليابان أو تمويل الأبحاث الخاصة بالدفاع النووى".

فى الوقت الحالى، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى منح سيول مبلغ ٥٧ بليون دولارا أمريكيا من صندوق النقد الدولى حتى تستطيع الأخيرة النهوض من عثرتها. وقد أوضح وزير الخزانة الأمريكى السابق روبرت روبن أن مساعدة سيول على استقرار وضعها المالى أمر حيوى للغاية بالنسبة للاقتصاد الأمريكى وأمنها القومى . وهذا ما قاله الاقتصادى الكندى ستيفن جل معلقا على الوضع الراهن: "ان سعى الولايات المتحدة الحثيث لهدم المعبد اليابانى الذى سعت اليابان لتشييده فى قلب الاقتصاد الأسيوى راجع الى أسباب جغرافية وسياسية". وأضاف "أن اليابان لديها المقدرة الكاملة للفوز بالمزيد من الاستقلالية عن الولايات المتحدة تماما مثلما فعل اتحاد الدول الأوروبية بإرسائها لنظام مالى جديد ينافس الدولار". ومن ثم فإن فشل اليابان فى تأسيس صندوق للنقد الآسيوى يثبت أن اليابان فى النهاية لابد وأن تنحنى أمام قوة الولايات المتحدة.

أسواق المال العالمية المضطربة

لقد شهدت الأسواق المالية العالمية منذ الثمانينيات تغيرات كبيرة صاحبت اتساع رقعة الاقتصاد العالمى، وهو الأمر الذى أدى الى تفجر

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال :	امل فؤاد بحر
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العــــدد :	٢
المصـــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصــدور :	فبراير ٢٠٠٠

العديد من المشكلات الجديدة التى سلطت الأضـــواء على أهمية الجانب المالى فى الاقتصـاد والمخـاطر التى حف بها ، وكيف أن الأزمة المالية قـــد تظــل مدفونة تحت الرمال ومستترة رغم شدتها وقوتها وما قد تخلفه وراءها من دمار. وهو الأمر الذى أوضحـه الرئيس زيمن بقوله أنه لايزال هناك العديد والعديــد من الضرورات والأهميات فى أسواق المال العالميـة لم يرفع عنها الستار بعد، وهذا بالطبع يعرقل الجهود المبذولة.

مع بداية التسعينيات أشارت التكـهنات الـى أن سوق المال العالمى أصبح أشبه بحقل مليء بالألغـام. فالنظام المالى الهش فى معظم دول العالم قــد فتـح الباب على مصراعيه لظهور أزمات مالية مفاجئـــة، وما قد يصاحبها من تهديد كبير لاقتصاديات وأمـــن هذه الدول. فى الوقت الحالى هناك خمس قلاقل :

١- الصفقات العالمية للعملات والسندات الماليـــة قد أحالت العالم الى صالة مقامرة كبيرة تلعب فيـــها قوانين الاقتصاد الجديد دورا هامـــا . لقـد شـهدت السبعينيات والثمانينيات العديد من الأحداث الماليـــة العالمية، بدءا من انــهيار بريتـــون وودز ، مــرورا بالأزمات والصدمات التى صاحبت التحرير المـــالى وتجديد المدى الطويل والتقلبات الشديدة فـــى سـعر الصرف، وسعر الفائدة، والسندات المالية. ومن ثـم، ظهرت على الساحة العديد مـــن الأسـباب الماليـة المستحدثة لسد الثغرات التى قد تنشأ من مثــل هــذه الأزمات المالية. هذه الأساليب المســتحدثة أفــرزت أدوات وتقنيات النشاط المالى الجديد التـــى تعكـس التفاوت والتناقض والتعقيد خلافا لتلك التـــى كـــانت موجودة مثل الادخار، المشاركة، والسندات الماليـــة، وهى أساليب لا يمكن مقارنتها بـــالحيل والأســـاليب التى تتجنب المخاطر ومنها كشف جميــــع الكـــروت مرة واحدة. وهذه الأساليب الجديدة تأتى فى أشـــكال البورصات والعملات وسعر الفائدة وغيرها .

من ناحية أخرى، استخدمت هذه الآليات الجديـــدة تحت غطاء أمنى فى السوق الاقتصاديـــة الحديثـة . ولكن للأسف تعرقلت هذه الأساليب بســـبب ظـــهور العديد من الأزمات المالية العالمية الكبيرة على مـــدى السنوات السابقة، مثل انهيار بنك بارنجز فى فـــبراير ١٩٩٥ بسبب أنشطة المضاربة فى مكتب ســنغافورة فى نيكى (٢٢٥ فى مؤشرات عقود السلع الآجلـــة) ، والخسارة الثقيلة لبنك دايوا التـــى قـــدرت بـــ ١,١ بليون دولارا أمريكيا عام ١٩٩٥، ومبلغ ١,٨ بليـــون دولارا أمريكيا خسارة عقود النحاس المؤجلة فـــى فضيحة سوميتومو شوجى عام ١٩٩٦ . ان أســـماء ضحايا الأساليب والآليات المالية الجديدة قد تضمنـــها صفحات قوائم مطولة. وهو الأمر الذى جعل العديــد من المهتمين يعتبرون أن هذه الأساليب الجديدة هـــى السبب الرئيسى وراء حدوث جميع الكوارث الماليـــة فى العالم. تشير الاحصاءات ان حجم هذه الأســـاليب الجديدة فى الأسواق العالميـــة يقـدر بحوالـــى١٥٠ تريليون دولارا أمريكيا ، أى ما يعـــادل حوالـــى ٤ مرات الناتج الإجمالى العالمى. بالطبع مع وجود كــل هذه المبالغ المالية فإن أى خطأ بسيط يـــؤدى حتمـــا الى كارثة محققة فى الاقتصاد العالمى .

٢- إن صنـــاديق التحـــوط (Hedge Funds) على استعداد كامل الآن ان تشن حروبا مالية جديـــدة على اتحاد القوة المالية الأمريكية والأوروبيـــة فـــى أعقاب الضربات التى وجهتـــها لكـــل مـــن تـــايلاند والجمهورية الكورية وهونج كونج. لقـــد أصبحــت صناديق التحوط أشبه بالشبح الذى يســـدد ضربـــات قاتلة للاقتصاد .

لاشك أن التحرير المالى وكسر القيود والشـــروط التى وضعها الرئيس الأمريكى السابق رونالد ريجان ورئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت تاتشـــر فى أواخر الثمانينيات، قد أدت إلى ظهور صنـــاديق التحوط واشتداد عودها وتكاثرها بهذه الطريقة. مـــن واقع حوالـــى ٥ آلاف صنـــدوق التحـــوط ، هنـــاك حوالى١٠٠ مصدر يحصلون على أرباح ومكاســـب كبيرة من لاشئ.

فنجد مثلا أن صناديق التحوط كوانتيم ، تـــايجر، وبانثر، تقدر رؤوس أموالها بحوالى ١,٥ إلـــى ١,٧ بليون دولار أمريكى، واستطاعت فى الفترة الأخـــيرة أن تحصد أرباحا وعوائد لا حصر لـــها. فكلمـــا زاد حجم مضارباتها غير المدروسة فى البورصة كلمـــا ذاع صيتها فى عالم المال والاقتصـــاد. وخطواتـــها التى تفتقر الى الدراسة وحسن التصرف قد اربكـــت بنوك استثمار شركائهم وحققت ارباحا ماليـــة فـــاقت كل التصورات.

فالظواهر تشير إلى أن صناديق التحوط تســـتعين بخبرة واضعى سياستها، ولكن الحقيقة تشير الى أنهم يتآمرون مع بنوك الاستثمار من الباطن. لعـــل هـــذه الحقيقة تفسر قدرتها على سلب آسيا حوالى تريليـــون دولار أمريكى بأصول تقدر ببضعـــة بلاييـــن مـــن الدولارات الأمريكية. فى إطار هذه الحرب الضاريـــة مع آسيا ، قـــامت البنـــوك الأوروبيـــة والأمريكيـــة بمساعدة صناديق التحوط بالمعلومات الداخــــلية وبحفنة بلايين من الدولارات. فى الواقع، أن العديـــد من البنوك الغربية قد ساعدت كثيرا فى توجيه هـــذه اللطمة لآسيا بموقفها من الدولار فى هونـــج كونـــج بدءا من أكتوبر ١٩٩٧.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي	اسم كاتب المقال : امل فؤاد بحر
الموضوع الفرعي : عام	رقم العـــــدد : ٢
المصـــــدر : قراءات استراتيجية	تاريخ الصـدور : فبراير ٢٠٠٠

٣- إن انضمام اعداد هائلة من رؤوس الأموال قصيرة المدى الى ساحة المال والاقتصاد يؤدى بسهولة إلى انتعاش مالى كبير ، إلا أن انسحابها السريع يؤدى حتماً إلى انهيار اقتصادى يصعب تدارك مداه. ان الاختفاء السريع لعدد كبير من رؤوس الاموال تنتج عنه أزمة ائتمان عالمية، وهى الأزمة التى تعتبر أحد الأركان الأساسية فى الأزمة المالية الحالية. يشير التقرير الصادر عن بنك التسويات الدولية أنه فى عام ١٩٩٦عشية الأزمة المالية فى آسيا ، بلغ إجمالى صافى قروض البنوك الغربية التجارية لكل من تايلاند ، ماليزيا، إندونيسيا، الفلبين ، وكوريا الجنوبية مبلغ ٥٠ بليون دولار أمريكى. وقدرت رؤوس الأموال المتدفقة للخارج بمبلغ ١٠ بلايين دولار أمريكى. هذا، وقد قدرت رؤوس الأموال التى انسحبت من الساحة التجارية بما يزيد عن ٧٠ بليون دولارا عام ١٩٩٧، وما يزيد عن ١٢٠ بليون دولار أمريكى عام ١٩٩٨. وهى معدلات تؤدى بسهولة تامة إلى تدمير أسواق النقد الأجنبى بالكامل، والبورصات، بل والنظام المالى بوجه عام فى الدول المعنية.

من ناحية أخرى، نجد أن رؤوس الأموال العالمية التى تعتمد على المضاربة قد زادت بشكل كبير جداً حتى بلغت حوالى ٥٠-٧٠ بليون دولارا أمريكياً . ومن الملاحظ أن رؤوس الأموال المتضخمة هذه لم تكن تبحث إلا عن فرص للكسب الكبير والسريع، وهو الأمر الذى جعل حركة رؤوس الأموال العالمية تسير فى دروب السيولة النقدية الكبيرة ، ومن ثم ظهور أزمات مالية عنيفة ومدمرة. فى ١٧ أغسطس ١٩٩٨، تعرض الاقتصاد الروسى الى هزة وأزمة مالية شديدة تسببت فى انهيار فى معدلات بورصة الأوراق المالية والسندات المالية. بالطبع هربت رؤوس الأموال قصيرة المدى وهو الأمر الذى صاحبته تداعيات كثيرة. لقد أصاب هذا الوباء القاتل كلا من أمريكا ، أوروبا ، أمريكا اللاتينية وأرجاء آسيا، مسببا أزمة مالية عالمية أطلق عليها اسم "أغسطس الأسود" .

- تعرض الأمن الاقتصادى للدول السيادية إلى مخاطر خفية قاتلة بسبب هذا الانتشار غير المتوقع للأزمة المالية. فى الواقع، يذكرنى تنقل رؤوس الأموال قصيرة المدى من مكان لمكان بلعبة صينية مشهورة تطوف خلالها باقة من الورود على اللاعبين مع صوت دقات الطبول على أن يحرص كل فرد على إعطاء الباقة للشخص الجالس إلى جواره. عندما تتوقف دقات الطبول يتعين على اللاعب الممسك بباقة الورود آنذاك أن يغنى قطعة موسيقية أو ان يقوم بأى أداء فنى آخر. هذا هو الحال مع دول العالم الآن ، ففى ظل وجود هذا العدد الهائل من المضاربين فى الأسواق، أصبح الكل فى حالة ترقب لمعرفة اللاعب التالى دوره فى اللعبة أو الذى سيمسك بالورود اذا توقفت دقات الطبول، مع الفارق أن هذه الدولة ستذرف الدموع دما بدلا من ان تؤدى أداء فنيا . لسوء الحظ كان صندوق إدارة رأس المال - وهو رأس مال أمريكى طويل المدى - هو اللاعب التالى دوره فى لعبة الأزمة المالية الروسية. لقد أراد الصندوق خوض تجربة المضاربة فى السندات المالية الروسية بأخذ كميات كبيرة من السندات المالية الروسية وبيع سندات الخزانة الأمريكية. كان الهدف هو تحقيق أرباح منقطعة النظير، ولكن تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن، فلقد خسر الصندوق فى هذه اللعبة ٤ بلايين دولار أمريكى . ومن العجيب أن الصندوق منى بهذه الخسارة الفادحة رغم انه لم يقدم على هذه الخطوة إلا بعد استشارة اثنين من علماء الاقتصاد الحاصلين على جائزة نوبل لعام ١٩٩٧ .

٤- انهيار اليابان، كوريا الجنوبية، ومعظم دول آسيا، وتعرضهم لعاصفة من الانتقادات يرجع إلى اتباعها لنظم مالية ، بالية ومؤسساتها المالية الهشة وتراكم الديون المعدومة. ان الديون المعدومة الخاصة بالمؤسسات المالية الآسيوية (فى سنغافورة وهونج كونج وتايلاند وكوريا الجنوبية وماليزيا) فى تزايد مستمر وسريع. التفاعل الناتج عن هذه المؤسسات أحال الديون العادية إلى ديون معدومة. فتضخم حجم الديون المعدومة بشكل كبير قد دفع المؤسسة المالية إلى فتح باب القروض على مصراعيه من ناحية، والى انسحاب رؤوس الأموال الغربية من المشروعات الخارجية من ناحية أخرى، وكلها بالطبع عوائق تكبل الاقتصاد الآسيوى وتحول دون قيامه من عثرته. تشير الاحصاءات الى ان نسبة الديون المعدومة فى إندونيسيا بلغت ٦٠-٧٠% فى نهاية عام ١٩٩٨. فى حين بلغت نسبتها فى البنوك التجارية المحلية فى تايلاند حوالى ٤٩%، وهى نسبة تقارب تلك الموجودة فى البنوك التجارية فى كل من تايوان وهونج كونج وسنغافورة.

قد ترجع أسباب ذلك إلى وجود بعض الثغرات فى النظم، وتراخى فى الهيئات والمنظمات، أخطاء فى الخطط والسياسات وجرائم متعمدة. وكلها بالطبع أسباب تشير إلى مدى صعوبة إصلاح النظام الحالى فى اليابان، كوريا الجنوبية، وسائر البلاد الآسيوية الأخرى. رغم أن مصادر التمويل الحكومية الكبيرة تسعى إلى القضاء على الديون المعدومة باستخدام

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي
اسم كاتب المقال : امل فؤاد بحر
الموضوع الفرعي : عام
رقم العـــدد : ٢
المصـــدر : قراءات استراتيجية
تاريخ الصـدور : فبراير ٢٠٠٠

البنوك المساعدة أو المرحلية أو ما يطلق عليه "مستشفيات البنوك" ، وتبقى هناك علامة استفهام كبيرة بجانب ما قد يسفر عنه اتحاد البنوك من نتائج، لاسيما في ظل مناخ وسمعة تجارية سيئة للغاية. فلاشك أن إشهار هذه البنوك إفلاسها ينذر بجولة جديدة في زلزال الانهيار المالي.

٥- قد لا يتوافق نظام بريتون وودز المالي العام - الذي يناهز عمره الآن النصف قرن - مع الازدهار الذي تشهده الكيانات الاقتصادية العالمية ، وتدفق رؤوس الأموال بشكل كبير، والتحرك السريع لرأس المال، والوضع المالي العالمي الذي ينذر بكارثة وما قد يمليه من قواعد جديدة ، وهي عوامل تخل دون شك بميزان القوة الحديث.

في عام ١٩٩٢، كان هناك تغير يومي في أكبر عشرة أسواق للنقد الدولي الأجنبي في العالم بمعدل وصل إلى ٩٠٠ بليون دولار أمريكي، ثم قفز ليصل الى ١,٣ تريليون دولار أمريكي عام ١٩٩٥ ، أي ما يعادل زيادة بنسبة ٤٥% في خلال ٣ سنوات. لاشك أن عدم إرساء أسلوب عالمي منظم لمواجهة ذلك أدى إلى اضطراب رؤوس الأموال القائمة على المضاربة.

بعبارة أخرى، لقد زاد حجم التعاملات والاستثمارات المالية عن الإطار المعتاد دون أن يواكب ذلك تطور مماثل في النظم والأدوات المستخدمة. الكل يسعى الآن إلى خلق جيل جديد من النظم المالية العالمية حتى وإن كان الوقت قد فات. أول أبناء هذا الجيل الجديد هو بنك مركزي عالمي يستطيع أن يقوم بدوره كدائن أخير بجدارة ، ومن ثم يستطيع أن يجنب العالم ويلات الأزمات المالية الطاحنة. وقد أشار جورج سوروس رئيس صندوق التعويضات إلى هذا التناقض الكبير بين "طبيعة النظام السياسي العالمي" و"طبيعة الأسواق المالية العالمية".

اذا ما انتقلت دفة الحديث إلى الإصلاح المالي في كل من أمريكا ، أوروبا الغربية، واليابان، نجد أن جهود هذه الدول تتمركز حول المصالح المالية الجغرافية والاستراتيجية المحلية والخاصة بكل منهم على حدة. من ناحية أخرى، نجد أن الدول المتقدمة تسعى إلى تشجيع حركة رأس المال استنادا على قوة ونفوذ موقفها المالي. على سبيل المثال، نجد أن الولايات المتحدة تعمل بكل طاقتها على مد الجسر الذي يربط الدولار الأمريكي بالعملة البرازيلية لمنع أمواج الأزمة المالية العالمية من الوصول إلى أمريكا اللاتينية ككل. اليابان من ناحية أخرى، وضعت الأزمة المالية في آسيا من ضمن احتياجاتها الاستراتيجية الجغرافية، ومن ثم خصصت حوالي ٣٠ بليون دولار أمريكي كميزانية لخطة مساعدة آسيا أو "مبادرة ميزاوا الجديدة". ولكن لا يجب أن تحلق بنا الآمال بعيدا، فهذا التضارب في القواعد والإجراءات المتبعة المتمركزة حول خدمة مصالح معينة لتحجيم الأزمة المالية سيحيل حركة الإصلاح إلى مناقشات فارغة وسيرجع بالتعديلات الجوهرية المراد إضافتها للنظام المالي العالمي عشرات الخطوات الى الوراء.

هذا الوضع سيعرض أسعار الصرف إلى العديد من الاهتزازات وعدم الاستقرار الشديد لاسيما مع وجود نشاطات المضاربة، من ناحية أخرى التعويمات التي تشهدها أسواق النقد الأجنبي لن ينتج عنها إلا عراقيل غير معهودة ، وهو الأمر الذي سيكون له آثار سلبية للغاية على الإنتاج ، التجارة ، والاستقرار المالي .

باختصار، يمر السوق المالي العالمي الآن بمرحلة تاريخية من حياته تتسم بالأزمات والأمواج العاتية ، التعديلات والإصلاحات المحملة بتغييرات جذرية في الأسواق وميزان القوة المالية. فيما يبدو ستمر الأسواق المالية في آسيا بفترة نقاهة وتعديلات طويلة مصحوبة بانهيار للبنوك ، تزايد وانتشار للديون المعدومة ، بورصات خاسرة تجوب سمعتها السيئة الآفاق ، تضخم شديد لديون الدول واستقطاعات من خزانة الدول. في خلال العامين القادمين، لن يكون في الإمكان إصلاح الوضع المالي الهش في آسيا بالانخفاض الشديد في أسعار العقارات ، التأمين ، السندات المالية ، المشروعات التجارية ، وشراء رؤوس الأموال الغربية لمناطق رخيصة الثمن. على النقيض تماما من الوضع في آسيا ، سيسود في كل من أمريكا واوروبا مناخ من الاستقرار المالي، زيادة في مخزون النقد الأجنبي، تخفيض من ميزانيات الضرائب، توافر سيولة نقدية كبيرة في خزانة الدولة، بورصات منتعشة ، وتدفق شديد لرؤوس الأموال العالمية ذات المستوى الاستثماري الممتاز إلى داخل البلاد. هذا الوضع سيسود لبعض الوقت ، وسيكون على البلاد الآسيوية أن تشد الحزام حتى تضيق الإنفاق لعدة سنوات قادمة.

الاتجاه الأساسي في الاقتصاد العالمي

يرتكز الاتجاه الأساسي في الاقتصاد العالمي بشكل كبير على مدى استقرار ونمو اقتصاد دول أوروبا الغربية التي تشكل حوالي ٥٤% من إجمالي الاقتصاد العالمي، ولاشك أن الاقتصاد العالمي

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال : امل فؤاد بحر
الموضوع الفرعى : عام	رقم العـــدد : ٢
المصــدر : قراءات استراتيجية	تاريخ الصـدور : فبراير ٢٠٠٠

الحالى مكبل بالعديد من القيود منها الانتعاش الاقتصادى الكبير الذى تشهده الولايات المتحدة ، الأزمات والمخاطر التى تحف الاقتصاد اليابانى، البطء الذى أصاب نمو اقتصاديات أوروبا الغربية، والاقتصاد الآسيوى الهش .

فإذا ما انتقلنا بالحديث عن أول هذه القيود ، نجد أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية متأجج وحائر بين نقيضين ، النمو والاتساع والرواج الاقتصادى الكبير، والخوف من ان تتسع دائرة هذا النمو خارج نطاق السيطرة ، ومن ثم ينقلب إلى الضد ويوقع الاقتصاد الأمريكى فى عثرة يصعب القيام منها. فالأمريكيون يؤمنون أنه "ما طار طير وارتفع، إلا كما طار وقع". فالوضع أشبه بأحد العاب الكوتشينة حتى يكون على اللاعب ان يأخذ ٢١ ورقة ، ويكون لديه بالفعل ملكان (أى ٢٠ نقطة)، فى هذه الحالة فإن سحب ورقة إضافية يعتبر مجازفة كبيرة. الأهم من ذلك أن الورقة التى تحمل صورة الملك لها وجهان، وجه فيه صورة ملك صغير السن والأخرى كبير السن.

فى هذه الحالة يجب ان يكون اللاعب على جانب كبير من الحذر وإلا سحب ورقة فيها رقم كبير، بالتالى يتسبب فى أزمة مالية طاحنة بسحبه ورقة خاطئة. فى مارس من العام القادم (٢٠٠٠)، سيكمل الرواج والانتعاش الاقتصادى فى الولايات المتحدة عامه التاسع. فمنذ عام ١٩٩١ ، وعلى مدى أكثر من ٩٠ شهرا متواصلا يسير الاقتصاد الأمريكى بسرعة البرق نحو الازدهار والرقى. اذا سلم هذا الازدهار من أى عثرات سيكون بحق أحسن وأكبر نمو وانتعاش اقتصادى فى التسعينيات من هذا القرن. فلقد فاق الناتج المحلى الإجمالى فى الولايات المتحدة عام ١٩٩٨ ٨,٥ تريليون دولارا أمريكيا، بواقع زيادة بنسبة ٣,٦% . لقد استطاعت الولايات المتحدة بذكاء أن تداوى الثقوب الثلاثة التى ظهرت فى ثوبها الاقتصادى فى الثمانينيات متمثلة فى وجود عجز ، تضخم ، وبطالة. واستطاعت بفضل سعيها الحثيث أن تخفض من عدد العاطلين، توفر مستوى منخفضا من الأسعار، والتغلب على العجز المصابة المالية به العامة، وتحقيق نمو مستمرا وقفزات كبيرة فى مناخ الاقتصاد الكلى للبلاد، ومن ثم تحقيق أفضل نمو اقتصادى يمكن تصوره.

فى الوقت نفسه، نجد أن متوسط مؤشرات داو جونز قد ارتفع كثيرا فى بورصة وول ستريت حتى فاق ١٠,٠٠٠ نقطة فى ١٧ مارس محققا بذلك ارتفاعا بنسبة ٢٠% على مدى أربع سنوات متتالية. بل أن مؤشرات داو جونز قد فاقت المؤشرات ٦ مرات على مدى ٤٨ ساعة فقط من ١٦ إلى ١٨ مارس. ان عمر مؤشرات داو جونز يناهز مائة وثلاثة عام ، وقد زاد حجمها أكثر من ٢٥٠ مرة على مدى قرن من الزمان. استغرق الأمر حوالى ٤٠ عاما لترتفع المؤشرات من ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠ نقطة، و٢٠ عاما لترتفع من ٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ ، واخيرا ٤ سنوات فقط لتكسر خاجز ١٠,٠٠٠ نقطة.

ان كسر حاجز ١٠٠٠٠ نقطة جعل المراقبين فى بورصة وول ستريت يطرحون العديد من الأسئلة عن مدى تأثير ذلك على الاقتصاد الأمريكى فى المستقبل، وهل ستظل نسبة الارتفاع على هذا النمو، أم ستنخفض إلى حافة الهاوية؟، كيف سيكون موقف مجلس الاحتياط الفيدرالى الأمريكى تجاه ذلك؟ هل هذا سيتطلب رفع أسعار الفائدة لتهدئة النيران المشتعلة فى البورصة؟ ام يجب أن يلزم الجميع مقاعدهم حتى يتم الهبوط بسلام ؟ باختصار، فان الوضع المشتعل فى البورصة الأمريكية قد أرق مضاجع الناس وجعلهم فى حالة تأهب وترقب شديدة.

قد يكون هذا الانتظار والترقب القلق منبعه التأثير الذى يفرضه الاقتصاد الأمريكى على الاقتصاد العالمى، لاسيما وان الأخير لن يتحمل هزة أخرى بعد ما أصاب الاقتصاد اليابانى. فالعديد من مصادر القوة والنفوذ يربطون مستقبل اقتصادياتهم بالبورصة الأمريكية وكل ما قد يظهر فيها من مجازفات أو تهديدات.

هناك ثلاث نظريات قد تفسر الازدهار والرواج الذى توج الاقتصاد الأمريكى فى الفترة الحالية، وهى نظريات الاقتصاد القائم على المعرفة" ، "الاقتصاد القائم على الأسهم"، وأخيرا "الاقتصاد القائم على إلغاء الحدود الدولية".

١ – تشير نظرية "الاقتصاد القائم على المعرفة" أو "الاقتصاد الجديد" إلى أن نجاح الولايات المتحدة فى تحديث الصناعة ، التقنيات العلمية، التوظيف ، الهيكل الإنتاجي والتجاوى، قد ساهم فى إعادة الشباب ، إضافة التخصص والأساس المعرفى للاقتصاد القومى. فى الوقت الحالى، يشكل هذا الاقتصاد الجديد نسبة٦٠% من إجمالى الناتج المحلى الأمريكى ، ومن ثم كسر الدورة التجارية المعتادة وضمن تحقيق معدل نمو مرتفعا. ويمتاز "الاقتصاد الجديد" بالعمل على توسيع رقعة الاستثمار فى إطار ثورة المعلومات الحالية. تشير إحصاءات وزارة التجارة الأمريكية الى أن إجمالى حجم هذه الاستثمارات قد بلغ ١٢٠ بليون دولار أمريكى سنويا، وارتفع هذا الرقم إلى ما يزيد عن ٣٨٨,١

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي	اسم كاتب المقال :	امل فؤاد بحر
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــدد :	٢
المصـــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	فبراير ٢٠٠٠

بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٨ ، لقد غطت هذه الاستثمارات غالبية مصروفات التجهيز والمعدات في المصانع الأمريكية في التسعينيات ، لاسيما وأنها مدت المصانع بالبرامج، وتجارة الخدمات بالمعدات. فإذا كانت مصاريف المعدات تعتبر العماد الأساسي لاشتداد عود الاقتصاد بسرعة شديدة ، فإن إضافة مصادر تمويل داخل عجلة ثورة المعلومات الحالية أشبه بصانع السلام لمدخلات التجهيز والمعدات.

لقد أثارت دعوتا الاكتتاب والإدماج -التي كانت الولايات المتحدة طرفا فيها- العديد من الحزازات عام ١٩٩٨. الأولى، رفعتها شركة فورد على قطاع السيارات في شركة فولفو السويدية بمبلغ ٦,٤ بليون دولار أمريكي. أما الدعوة الثانية، فمرتبطة بالمشروعات التجارية المرتبطة بالشبكة ، وكانت دون شك أكبر من الدعوة الأولى. في يناير ١٩٩٨، ضربت شركة مايكرو سوفت الرقم القياسي في حصد الثروات من المبيعات برصيد ٤٠٠ بليون دولار أمريكي وهو ما يكفي لشراء ٤ شركات كبيرة للسيارات مثل جنرال موتورز ، في حين أن أصول الشركة لا يتعدى أكثر من ١٠% من رأس مال أي شركة سيارات كبيرة. يكمن السر في الاستثمارات الكبيرة لشركة مايكروسوفت في مجال تراكم المعلومات المرتبطة برأس المال، مثل المعلومات حول تدريب العاملين ومقدار التقدم التكنولوجي، أكثر من عوامل النمو والتقدم الثلاثة التقليدية التي نادى بها آدم سميث ودافيد ريكاردو: الأرض ، المعدات والعمل . لقد احدثت هذه الثورة في المعلومات في الولايات المتحدة أسسا جديدة قائمة على قاعدة عريضة من المعلومات لتحل محل المعتقدات والرواسخ المالية التقليدية. قاسم مشترك في هذه المصانع الوضعية هو محدودية أصولها فيما يتعلق بالأرض، حجم المبيعات، والمصانع، وضعف الموقف المالي، وأسعار الأسهم الخاصة بهم في البورصة. بعبارة أخرى ، قوة رأس المال المكون من الأوراق المالية الخاصة بهم تفوق بمراحل رأس مالهم الصناعي، وكذا كم المعلومات المتراكمة يفوق بكثير الأصول الحقيقية لهم.

من منطلق المبادئ الاقتصادية الماركسية ، فإن التوسع في استثمارات التجهيز والمعدات يزيد من حجم الطلب ، ويخفف من حجم الإنتاج الذي يفوق طاقة المصانع، ومن ثم فتح الباب لقيام الاقتصاد من عثرته. من ناحية أخرى فإن تحويل استثمارات التجهيز والمعدات إلى قوة إنتاجية - الذي كان أشبه بميلاد طفل بعد حمل شاق وطويل - ينذر بميلاد جولة جديدة من الأزمة الاقتصادية. وهنا يجب أن نشير الى النظرية التقليدية لدوائر الأعمال التجارية. على النقيض من هذا ، فإن المدخلات المرتبطة بالمعلومات لا تعتبر فقط نوعا من الاستثمارات الشاملة، بل استثمارات مركزة تهدف الى تحقيق فوائد اقتصادية، وتنفيذ إجراءات إنتاجية تتسم بالعقلانية والنضج، وزيادة فاعلية الدورة التجارية والمعاملات المالية. باختصار، أثرت هذه المدخلات الكبيرة على رفع معدلات الإنتاجية بشكل ملحوظ ، بما يؤدي الى تأجيل تحويل استثمارات التجهيز والمعدات الى قوة إنتاجية . كل هذا يسطع شمس ما نطلق عليه النمو الاقتصادي القائم على "الدائرة الحرة" ، أو الاقتصادات الجديدة.

تقدر الولايات المتحدة مقدار مساهمة الاستثمارات المرتبطة بالمعلومات في إجمالي الناتج القومي في١٩٩٠ - ١٩٩١ بنسبة صفر في المئة. ولكن في عام ١٩٩٨ ، وبعد تحقيق نمو بنسبة ٣,٩، قدرت مساهمة تلك الاستثمارات بنسبة ١,٢%. بعبارة أخرى، من واقع ٥.٥% فقط من إجمالي الدخل القومي، تشكل هذه الاستثمارات على الأقل ثلث حجم النمو الاقتصادي لهذا العام. إذا أخذنا التأثير المرتد لهذه الاستثمارات في الحسبان، فيمكن اعتبارها المحرك الثاني للتوسع ونمو الاقتصاد الأمريكي بعد الاستهلاك الشخصي. في هذا الإطار فقط ، يمكننا أن نضع أيدينا على الجديد الذي قدمه هذا "الاقتصاد الجديد" . من واقع النمو والتطور الكبير الذي يشهده الاقتصاد الأمريكي ، فإن الثورة المعلوماتية الهائلة قد أحدثت تغيرات جذرية على ساحة الاقتصاد القومي. لاشك أن الدول التي تتبنى نموذج، النمو والتطور الكبير، التضخم المنخفض ، حجم قليل من التقلبات ، والتطور والتنمية الاقتصادية للدوائر التجارية الطويلة ، ستتوج بالنجاح وتفوز بكأس القرن الـ٢١.

٢ - تنادي نظرية "الاقتصاد القائم على الأسهم" بأن يشارك كل مواطن بنفسه في بورصة الأوراق المالية، ومن ثم إشعال نيران النمو الاقتصادي، وإحداث ما يطلق عليه "ازدهار ورواج الاستهلاك".

تشير الإحصاءات الصادرة عن الهيئات المالية السيادية في الولايات المتحدة أن دخل الأسر الأمريكية قد ارتفع إلى ٢٠٠ بليون دولار أمريكي عام ١٩٩٨ ، يشكل حجم الأصول المالية الجديدة فيها حوالى ١٠٠ بليون دولار أمريكي كنتيجة لرفع أسعار الأسهم بشكل كبير ، في حين بلغت نسبة تخفيض حجم الفوائد حوالى ٧٠ بليون دولارا أمريكيا. وذلك بفضل خفض معدلات الفوائد ثلاث

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي	اسم كاتب المقال :	امل فؤاد بحر
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــدد :	٢
المصـــــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	فبراير ٢٠٠٠

مرات متوالية، وأخيرا يشكل خفض الأسعار الذي أثمره التعاقد مع أسواق خارجية الـ ٣٠ بليون دولارا المتبقية. وتشكل هذه البنود الثلاثة نسبة ٢,٦% من إجمالي الدخل القومي الأمريكي لعام ١٩٩٨ ، عام المفاجآت. لحسن الحظ ، لم يستهلك المواطنون الأمريكيون سوى ١٠٠ بليون دولار فقط من إجمالي ٢٠٠ بليون باختصار، فإن البحث قد تطرق لموضوع الأمن الاقتصادي بهدف تحفيز عمليات إصلاح وانفتاح الصين، فبفضلهما يمكن للقوة الاقتصادية القومية أن تتبلور والأمن الاقتصادي أن يتأكد.

والمائة الأخرى قاموا باستثمارها في شكل شراء وسندات مالية. يشير مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الى أن زيادة أسعار الأسهم بنسبة ٢٠% تؤدي الى رفع معدل الاستهلاك الشخصي واستثمارات الإسكان بنسبة ١,٢ الى ٢,٤% في السنة الأولى واعتبارا من عام ١٩٩٥.

وعلى ضوء وجود البلايين من الدولارات كصافي في أصول الميزانيات السنوية – الخاصة بمتوسط دخل الأسرة –، فقد تسبب ذلك في إحداث زيادة كبيرة جدا في حجم الدخل المستهلك. بل ان معدلات مصروفات الاستهلاك، قد ارتفعت بشكل فاق ميزانية الأسرة، ومن ثم أدت الى إحداث زيادة كبيرة في الاستهلاك وظهور الاستهلاك غير الناضج، وهو الأمر الذي ابتلع في طريقه ٩١ بليون دولارا عام ١٩٩٨. هذا مع الأخذ في الاعتبار ان الأمريكيين مغرمون باقتناء الأسهم أكثر بكثير من العملة المتداولة، ويتبارون فيما بينهم للحصول عليها ويكرسون جميع مدخراتهم لشرائها.

هناك ظاهرتان في الغرب يستلزم الوقوف عندهما قليلا: "أسطورة الأرض" في اليابان، و"أسطورة الأوراق المالية" في امريكا. في اليابان، أسعار الأراضي مرتفعة للغاية عنها في الولايات المتحدة ! إن الاحتفاظ بقيمة الدولار بالنسبة لسائر الأوراق المالية منذ عام ١٨٠٠ – بداية الثورة الصناعية – عند مستوى معين قد أثمر الانتعاش والرواج الذي ظهر في أواخر عام ١٩٩٧ أي بعد ما يقرب من ٢٠٠ عام ، مع الأخذ في الاعتبار أن قيمة السندات المالية قد قلت في هذه الفترة الزمنية. من ناحية أخرى، نجد أن الدابقة المتوسطة في أمريكا والتي يقدر دخلها السنوي بحوالي ٥٠,٠٠٠ دولار ، يقدر ما تملكه من أسهم بحوالي ٢٠,٠٠٠ دولار كقيمة إسمية. كما ان هناك ٧٦ مليون شخص ممن تخطوا حاجز الخمسين يساهمون في صندوق المعاشات وهو دون شك أحد أشكال الاستثمار في هيئة أسهم.

إن رفع قيمة الأصول المالية، وهبوط معدلات الفوائد ، ووصول معدل طاقة التشغيل الى ٨٢,٥%، وقد ساعد على زيادة حجم استثمارات التجهيز والمعدات ، كما انه قد وضع أساسا ماديا صلبا للتوسع الاقتصادي وتحقيق نمو متوازن. يمكننا أن ندرك بسهولة من واقع دورة الزيادة في البورصة والانتعاش الاقتصادي، أن التغييرات التي ظهرت في المصروفات المنزلية والهيكل الاقتصادي تطفو في أماكن ومواضع جديدة غير مسبوقة من قبل، وهو الأمر الذي قد يجعلنا نتوقف كثيرا حول الدافع الذي يجعلنا نتوسع في المصروفات المنزلية ونشجع الاقتصاد المحلي في نفس الوقت.

٣– تزعم "نظرية الاقتصاد القائم على إلغاء الحدود الدولية" أو "العولمة"، ان الولايات المتحدة بوصفها أكثر دول العالم انفتاحا وتمتعا بالحرية المالية وبحجم سوق كبير، تعتبر بمثابة مستودع للسلع ، محول لرأس المال، محدث ومجدد للتكنولوجيا ، ومن ثم يمكنها تحقيق اتساع في دائرة الاحتياجات مع الاحتفاظ بأسعار ثابتة ، وفي نفس الوقت زيادة حجم البورصات بشكل كبير مع الاحتفاظ بتدفق متواصل لرؤوس الأموال ونمو مقابل في حجم استثمارات الفوائد الاقتصادية.

لقد عاد تحرك رؤوس الأموال العالمية بعظيم النفع على البورصات الأمريكية. من ناحية أخرى، فان تفجر العديد من الأزمات المالية في الدول النامية قد جعل المستثمرين ينقلون أعمالهم واستثماراتهم الى أسواق السندات المالية في الولايات المتحدة بوصفها مكانا أمنا لرؤوس أموالهم، ومن ثم إغراق البورصات الأمريكية برؤوس الأموال، ورفع مؤشر داو جونز إلى معدلات مرتفعة جدا. ولكن حدسي يقول لي أن النصف الثاني من هذا العام يحمل في طياته تغيرات كبيرة جدا. إن مجموعة الزيادات الجديدة في بورصة الولايات المتحدة قد قابلتها بعض الزيادات في أسعار الأسهم في اليابان وهونج كونج، رغم افتقار هذه البلاد إلى نهضة اقتصادية تذكر. وهو الأمر الذي جعل المستثمرين ينقلون رؤوس أموالهم من نيويورك بحثا عن سوق ثابتة أكثر أمنا خوفا من حدوث مشكلات متوقعة في الولايات المتحدة .

لقد تعلمنا من قانون الدوائر التجارية أن زيادة الاقتصاد بشكل كبير على مدى طويل تؤدي الى زيادات مقيدة في الأجور وأسعار المواد الخام، وهو الأمر الذي يثمر قلة في الأموال ويزيد من تكلفة زيادة حجم رأس المال، ومن ثم تخفيف وطأة

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي	اسم كاتب المقال :	امل فؤاد بحر
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــدد :	٢
المصـــــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	فبراير ٢٠٠٠

الاحتياجات المتزايدة، ويذهب الـرواج والانتعـاش الاقتصادى أدراج الرياح ويـهبط بالاقتصـاد الـى الحضيض، وتصبح الدوائر التجارية فى خبر كـان. لم تعد مسألة ادخار النقد الأجنبي تنطوى علـى اى قدر من الخطورة بالنسبة للاقتصادات القويـة مثـل الولايات المتحدة فى ظل سـطوع شـمس العولمـة الاقتصادية وحرية التنقل الكبيرة التـى تتمتـع بـها التجارة ورؤوس الأموال. فى هـذا الإطـار، تقـوم الولايات المتحدة بتلبية جميع احتياجاتـها الداخليـة المتزايدة بزيـادة حجـم الاسـتيراد ، أو بـالأحرى تصحيح عدم اتزان الاقتصـاد المحلـى بالاسـتعانة بالتجارة والأنشطة الاقتصاديـة للـدول الأخـرى. بالطبع، هذا يفسر الانتعاش والرواج الـذى يشـهده الاقتصاد الأمريكى منذ تسع سنوات، بل أن الاقتصاد العالمى كله يقوم علـى أسـاس خدمـة الاقتصـاد الأمريكى.

بالإضافة الى ما تقـدم، فـإن الأعـداد الكبـيرة لرؤوس الأموال، والكميات الهائلة للسلع والعمالة، قد ساعدت الولايات المتحدة واقتصادها على أن يعـبر من عنق زجاجة التكاليف المرتفعة. على النقيض من ذلك، ففى ظل التقاط الاقتصـاد العـالمى أنفاسـه، وارتفاع أسهم الموارد البشرية المالية والماديـة فـى عدد من دول العالم ، ستختفى فرصة ظـهور نمـو متوازن للاقتصاد الأمريكى. هذا يقودنا إلـى القـول بأن العوائق الكبيرة الناتجة عـن الحجـم الضئيـل للادخارات ، تقلل من فـرص اسـتمرار ازدهـار الاقتصاد الأمريكى فى المستقبل.

تشير احصاءات مجلس الاحتيـاطى الفيدرالـى الأمريكى إلى ان أسعار أسهم الولايات المتحدة قـد زادت عن المستوى الطبيعى بنسبة ١٥% فى نهايـة شهر يناير. إضافة إلى ذلك، لقد تضـاعفت أسـعار العقارات التجارية على مدار ثلاث سنوات متوالية.

باختصار، فإن ارتفاع أسعار الأسـهم، وارتفـاع أسعار الأراضى، وارتفاع أسعار الشـقق السـكنية ماهى إلا فقاعـات اقتصاديـة، السـؤال الآن متـى ستنفجر هذه الفقاعات فى وجه الجميع؟

فى إطار السنوات التسع السابقة، شهدت بورصـة داو جونز بعض التقلبات والانقلابات العنيفة بلغـت انخفاضا قدر بـ ١٩,٣ فى نهاية اغسـطس ١٩٩٨ ابان الأزمة المالية فى روسيا. لقد أنقـذ مجـلس الاحتياطى الفيدرالى الأمريكـى الموقـف المتفجـر بالتخفيض الثلاثى لأسعار الفائدة المتتابعة. لعل هـذا ما جعل العديد من المراقبين فى وول ستريت يقـرون أن هناك احتمالا بنسبة ٣٠% ان تعانى البورصـات الأمريكية من انخفاض شـديد يقـدر بنسبة ٣٠% بنهاية عام ١٩٩٩.

الاقتصاد اليابانى من ناحية أخرى، يعانى بعـض الأزمات لاسيما وأنه لايزال يـترنح تحـت عـرش أعنف الأزمات المالية التى شهدها هذا القـرن فـى السنوات التى تلت الحرب. وهو الأمر الذى سـتكون له تداعيات تستمر على مدى أجيال طويلـة بشـكل منظم ودائرى على البنية الاقتصاديـة ككـل. هـذه التداعيات تنعكس كذلك فى شكل انخفاض حاد فـى الأنشطة الاقتصادية ، وانخفاض المبيعات والأسعار، والإقراض الجبرى للبنـوك، وانخفـاض اسـتهلاك وإنتاج الاقتصاد المحلى. تشير الإحصاءات الرسمية الى أن فائض الإنتاج فى المصانع اليابانية الكبيرة قد قدر على النحـو التـالى: السـيارات (٧,٥ مليـون سـيارة) ، الصلـب (٤٠,٣ مليـون طـن) ، البتروكيماويات (٤,٢ مليون طن).

الأسباب الرئيسـية والمباشـرة لتفجـر الأزمـة الاقتصادية هى وجود فائض كبـير فـى الإنتـاج، ورؤوس الأموال، والمعدات. ان اللطمة القوية التـى أصابت مكتب التخطيط الاقتصـادى فـى الجولـة الأولى تعتبر أحد الأسباب الرئيسية للوضع المـتردى الذى يعانى منه الجميع الآن. لقد تسـببت الأزمـات الاقتصادية وانعبء الثقيل الـذى أوجدتـه الديـون المعدومة الكثيرة فى إطالة فترة الأزمة الاقتصاديـة على هذا النحو. هناك مسببات أخرى لـهذه الأزمـة تتعلق بالنظم، منها ظـهور الأزمـة والتصادمـات طويلة المدى فى الأعمال التجارية الكبـيرة ، الادارة المالية باهظة التكلفة والبيروقراطيـة، وهـو الأمـر الذى أدى الى ظهور الفساد، والكفـاءة المنخفضـة، والرقابة المتسيبة، وانخفاض فى الشفافية بوجه عـام فى النظام المالى ككل.

ان مستوى الإدارة المالية فى الولايات المتحـدة وكذا قدرة نمو وتطور الأدوات المالية يفـوق ذلـك الموجود فى اليابان بمراحل. وهو الأمر الذى جعـل موقف اليابان ضعيفا فى خضم المنافسة الدولية.

فى الواقع أن وضع الاقتصاد اليابانى فى المـدى القصير لا يبعث على التفاؤل على الإطـلاق. هـذا الوضع فرض إجراء بعـض التعديـلات لمواجهـة المخزون المتراكم مـن البضـائع والتغـيرات فـى الاستثمارات ، والتوظيف، والديون المعدومـة. فـى نفس الوقت، فإن إجراء بعض التعديـلات علـى المخزون من البضائع لن يظهر أثره إلا على المـدى القريب، والتعديلات الخاصة بالعاملين الآخرين يمتـد أثرها على المدى الطويل والمتوسط. بعبارة أخـرى، فان دائرة استثمار المعدات والتجهيز تسـتغرق ١٠ سنوات، فى حين أن فترة تأثير هذه التعديلات لـن

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال :	امل فؤاد بحر
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العــــدد :	٢
المصـــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	فبراير ٢٠٠٠

تزيد عن ٣ أو ٥ سنوات .

لهذا، فحتى نهاية هذا القرن سيضعف الاتجاه إلى استثمارات المعدات والتجهيز، نظرا لأن هذا النـوع من الاستثمارات هـو العمـاد الرئيسـى للانتعـاش الاقتصادى فتوقف نموها أو الأخذ بها يؤثر سـلبا أو ايجابا على إمداد الاقتصاد بالوقود والطاقة اللازمـة لنموه وتطوره.

لقد عمل رئيس الوزراء كيزو أوبوتشى منذ توليه مهام منصبه على تكثيف جهوده لمواجهـة الأزمـة التى اشتد سعيرها، وذلك بإعادة بناء الهيكل المـالى وتسوية الديون المعدومة، عن طريق إنشـاء بنـوك انتقالية ممولة من الحكومـة لأداء مهمـة محـددة ، وتشجيع الدمج على نطاق واسع فى نفس الوقت، مـع إنهاء عمل هذه الهيئات والمؤسسات الماليـة علـى شكل اعتمادات أو بنوك سندات مالية طويلة المـدى، وهى مهام قد لعبت دورا كبيرا فى عصور الازدهـار الاقتصادى.

فى الوقت ذاته، قامت الحكومة بتنشـيط المنـاخ المالى بتخفيض الضرائـب ، وإصـدار كوبونـات الشراء ، وتخفيض سعر صرف الين. بعبارة أخرى، أفرغ كل ما بجعبته من حيـل وألاعيـب لمسـاعدة الاقتصاد اليابانى على أن يقف من عثرتـه، ولكـن ماذا إذا لم تثمر كل هذه الحيل عن أى نتائج إيجابية. لاشك أن هذا الفشل قد أثار القلـق علـى المسـتوى الدولى. لقد أدلت واشنطن بنصيحـة هزيلـة للبنـك المركزى اليابانى تتلخص فى العمل علـى توسـيع الدائرة المالية بشـراء سـندات الخزانـة، وكـانت الولايات المتحدة تهدف من وراء ذلك الـى إغـراق اليابان فى حفرة عميقة من التضخم. لقـد تـرددت طوكيو كثيرا قبل أن تأخذ هذه النصيحة المسـمومة التى قدمتها لها واشنطن، وفضلت تكثيـف جـهودها لإنعاش الوضع المالى فى الدوائر والهيكل التجـارى وإصلاح ما يمكن إصلاحه وهو الأمر الـذى جعـل الوضع إلى حد ما تحت السيطرة.

إن السعى المتباطئ لأوروبا قد أدى إلى انخفـاض معدل صرف اليورو أمام الدولار الأمريكى بنسـبة ٦ إلى ٧% ، وهو الأمر الذى أثار قلق أوروبا حـول مستقبل وضعها الاقتصادى. لقد شهد الربع الأخـير من العام الماضى انخفاضا بمعدل ٠,٤ فـى النمـو الاقتصادى لألمانيا وبطءا فى النمو الاقتصادى لكل من فرنسا وإيطاليا.

من الجدير بالذكر أن هذه الدول الثـلاث تشـكل بإجمالى حجم اقتصادها حوالى ٣/٤ إجمالى النـاتج المحلى للدول الأوروبية. على الجانب الآخر، فلاشك أن تعثر خطوات اليابان سيؤثر على جـميع البلاد الأوروبية. هذا والصورة الضبابية للاقتصاد بدورهـا ستؤثر على الاقتصاد العالمى ككل. بالتالى سـتغطى أوروبا نسبة ٢ إلى ٢,٥% زيادة هذا العام.

الاقتصاد بين العولمة والأمن

تعتبر مسألة ضمان الأمن الاقتصادى للدولة مـن المواضيع المشتعلة فى الصين. لاشك أن هناك عـدد عوامل أدت إلى إبراز ثقل الأمن الاقتصـادى منـها العولمة الاقتصادية، والانهيار المـتزايد للاقتصـاد المحلى، والتنافس الدولى حول القوة المحلية الشاملة، والانفتاح الكبير على العالم الخارجى.

يدعى البعض أن الأمن الاقتصادى جعبة كبـيرة تسع كل شئ. من الناحيـة الأمنيـة ، فـإن الأمـن الاقتصادى لابد أن يتمحـور حـول تـأمين النمـو الاقتصادى والمصالح السيادية للدولة ضـد أخطـار التهديد الأجنبى، وضمان تحقيق مناخ عالمى مناسب لتنفيذ خطط النمو والتطـور الاقتصـادى، وتدعيـم العوامل الفطرية، وخلق الظروف المناسـبة لإحيـاء الاقتصاد القومى، إعطاء القوة اللازمـة للعـب دور مناسب فى التنافس الاقتصادى العـالمى، وضمـان سلامة العوامل الاستراتيجية للدولة المتعلقة بنموهـا الاقتصادى على وجه الخصوص والاقتصاد القومـى للدولة على وجه العموم، أو تأهيل دولة مـا لتكـون دولة كاملة الأهلية فى المجتمع الدولى.

من كل هذه التفاصيل المذكورة عاليه نخلص إلـى أن الأمن الاقتصادى يعد أحد المكونـات الرئيسـية لأمن وأمان الدولة. مع قرب إنزال الستار الختـامى على هذا القرن، أصبح المناخ الخارجى المحيط بأمن الاقتصاد الصينى أكثر تعقيـدا ، نظـرا لأن أهميـة الأمن الاقتصادى مرتبطة ارتباطا وثيقا بمدى انفتـاح الدولة على العالم الخارجى، وقوة بأسـها الشـامل ، ومقدار تطور اقتصادها على مستوى السوق ومـدى اعتماد الأسواق المحلية على تجارتها واسـتثماراتها، وأخيرا على مدى دولية، عالمية ، ومحلية الاقتصـاد العالمى. لاشك أن الأمـن الاقتصـادى يعـد أحـد الأولويات الاستراتيجية ذات الأهمية الخاصـة عنـد الصين إلى جانب سعيها الحثيـث للوصـول الـى الخطوط الأمامية فى معركة الاقتصاد العالمى.

وهذا ما أشار إليه الرئيس زيمن – فـى خطابـه الهام الذى ألقاه فى الاجتماع البرلمانى الثانى للـدورة الـ ١٥ للحزب الاشتراكى فى الصين – قائلا . "ان المعيار الرئيسى هو مدى امتلاك الصين للقدرة علـى الخوض فى وتحمل الأزمات والمخاطر والعـثرات". كما أشار الى "ان نجاح الصين فى مقاومـة أمـواج الأزمة المالية العاتية التى أغرقت الدول الآسـيوية

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي	اسم كاتب المقال :	امل فؤاد بحر
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العدد :	٢
المصدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصدور :	فبراير ٢٠٠٠

يؤكد ان الإصلاح والانفتاح الاقتصادي الذي شهده العقدان الأخيران قد ثبتا جيدا أقدام الاقتصاد الصيني على أرض صلبة استطاع ان يقاوم بها أعنف الهزات وأشدها". كما أضاف، "أن هذا الزهو لا يجب أبدا أن ينسينا مواضع الضعف التي تعيق قدرتنا وتقيدها". فلاشك أن القدرة على تحمل ومقاومة الأزمات والعثرات تعتبر بمثابة مفهوم استراتيجي مميز له أهمية كلية.

وتحديدا للقول، فإن مهام الأمن الاقتصادي تندرج على العشر نقاط التالية:-

١ - ان المنافسة على القوة الشاملة للدولة ترتبط بشكل أساسي ببقاء هذه الدولة. لاشك أن ملحوظات "ماو زى دونج" حول مقومات الدول التي يحق لها ان تحيا على وجه هذه المعمورة كفرد في المجتمع الدولي صحيحة، وهو مفهوم يشابه ذلك الخاص بـ "دينج زياوبنج" القائل بأن "النمو والتطور له أهمية خاصة وأولوية". أن ثورة المعلومات تدق الأبواب لتعلن قدومها، وعلى أساسها سيتم تحديد ميزان القوة والهيكل الاستراتيجي العالمي بشكل نهائي في القرن القادم.

هذا القرن يحمل في طياته معركة حاسمة في المجال الاقتصادي ومجال التكنولوجيا العلمية، وهي معركة تتعلق ببقاء ومستقبل الصين. لهذا اتجهت سياسة الدولة نحو العلوم والتعليم كسلاح لإعادة الحياة الى الصين.

ان الغارات الجوية لحلف الناتو في يوغسلافيا مرتبطة ارتباطا شديدا بالنمو غير السوي للاقتصاد العالمي. يبدو لي ان عقليات الحرب الباردة، والرغبة في وجود دولة عظمى مسيطرة، وسياسات القوة قد قامت من قبورها مرة أخرى. تتخذ الاتحادات العسكرية الكبيرة - والتي تضم حشودا من الدول وسياسة السفن الحربية الجديدة - من النمو غير السوي للقوة الدولية خلفية للعمل من خلالها، ومن ثم عكس العوامل الأمنية في المجال السياسي، العسكري، الاقتصادي. بعبارة أخرى هذه الاتحادات وهذه السياسة تشكل تهديدا على الأمن القومي للدولة، بل على بقائها وعلى المقومات التي تضمن لها البقاء حية على هذه المعمورة، وتضمن لها الاحتفاظ بأهليتها في المجتمع الدولي.

٢ - ان العولمة الاقتصادية تتحدى سيادة الدولة. لاشك أن العولمة ستعود بالنفع على بلدنا، الا أن مبدأ إزالة الحدود بين الدول - الذي هو أحد مقومات العولمة - سيتحدى دون شك سيادة الدولة وتحكمها. لهذا يمكننا القول ان العولمة الاقتصادية والأمن الاقتصادي التام والمطلق لا يجتمعان في مكان واحد. لابد أن تملك الدولة السيادية في يديها زمام العلاقات التي ترتبط الاقتصاديات المحلية والدولية، بين الانفتاح التدريجي وحماية الأمن الاقتصادي.

٣ - الأمن النقدي مرتبط بالقوة المالية للدولة. من الناحية الاستراتيجية، فإن القوة المالية تمثل القوة الاستراتيجية أو النفوذ السياسي أكثر من مجرد كونها عددا ما من الأوراق المالية. لم تعد الأزمة المالية الطاحنة في آسيا مجرد تنافس وصراع اقتصادي بل أصبحت صراعا جغرافيا استراتيجيا، أو دعنا نقول صراع قوى بين الدولار الأمريكي والين الياباني وعملة الصين رنمنيبي يوان. القوة المالية والسياسات الدولية طرفان مرتبطان يشد كل منهما أزر الآخر. ثبات العملة يساعد على استقرار الوضع السياسي الأمر الذي ينعكس بدوره على تشجيع الأمن الاقتصادي.

٤ - ان الأمن المالي مرتبط بتحقيق الدولة لمصالحها وأهدافها التنموية وتسيير عجلة الاقتصاد القومي بانسيابية كاملة. وأحد أهم الأسباب الرئيسية لتفجر الأزمة المالية في آسيا هو حركة وتنقل رؤوس الأموال الخاصة كنتيجة لحركة السوق ولسياسة تحرير رأس المال. وهي ظاهرة حديثة الظهور تعرف باسم أزمة القرن الـ٢١. في الوقت الحاضر، فإنه يتعين على دول العالم وعلى المجتمع الدولي ان يوجدوا طريقة فعالة للإدارة الدولية، لاسيما وأن تأثير رأس المال النقدي على الدول السيادية في تزايد مستمر.

إن تفجر الأزمة المالية على هذا النحو يعكس كم الصراعات والمنازعات الموجودة بين الدول من ناحية، ورؤوس الأموال من ناحية أخرى. إن الدول النامية لا تملك القوة الكافية لمواجهة هذه الأزمة المالية والوقوف في وجهها. لهذا يجب أن تكون مسألة فرض السيطرة على الهزات والأزمات التي قد تظهر في النظام المالي كنتيجة لما يعانيه الاقتصاد العالمي أحد الأعمدة الرئيسية للأمن الاقتصادي.

٥ - أن تأمين التجارة الأجنبية والاستثمارات الخارجية يرتبط بشكل مباشر بنمو الاقتصاد المحلي. الهدف من كل هذا هو تأمين عقد الصين لصفقات وأعمال تجارية، وكذا الحصول على مصادر تمويل من جميع دول العالم دون استثناء، إلى جانب تحرير مصالحنا التجارية في الأسواق والاستثمارات الخارجية من التهديدات في نفس الوقت، وضمان عدم تعرض الاقتصاد الصيني لأي هزات مفاجئة، بالتعرض مثلا تقطع مصادر الإمداد أو ارتفاع الأسعار بشكل جنوني.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي	اسم كاتب المقال : امل فؤاد بحر
الموضوع الفرعي : عام	رقم العدد : ٢
المصدر : قراءات استراتيجية	تاريخ الصدور : فبراير ٢٠٠٠

٦ – ان تأمين سلامة المواد الاستراتيجية ومصادر الطاقة مرتبطة باستقرار الاقتصاد القومي وحياة المواطنين. لاشك أن إمدادات الحبوب ، البترول، الفحم ، الصلب ، الماء، والمعادن كانت ولا تزال وستظل أسباب صراعات وخلافات بل وحروب بين الدول. حرب الخليج والحرب العراقية الإيرانية، يمكن اعتبارهما بطريقة أو بأخرى نزاعات وتنافسات حول سلامة وتأمين مصادر الطاقة. بل أنه يقال إن هناك العديد من الدول تقوم باستيراد كميات كبيرة من الفحم وتخزنها في مناجم مهجورة كنوع من التأمين لمصادر الطاقة لديها لأى خطر أو مشكلة قد تطرأ في المستقبل.

٧ – ان الأمن المعلوماتى مرتبط بسرعة ودقة انتقال المعلومات من خلال شبكات الاقتصاد القومي. سيتجه النمو الاقتصادى إلى الاقتصاد المعلوماتى فى القرن القادم. ستعتمد الأعمال التجارية بعد ذلك على المعرفة والشبكات الحساسة لإشعال المنافسة فيما بينها على الساحة الاقتصادية. فالحرب التجارية العالمية ستظهر فى شكل حروب معلوماتية ، وكذا الساحة المالية العالمية ستعتمد كليا على سرعة انتقال المعلومات. من هذا المنطلق فإن مهمة الأمن الاقتصادى القومى ستكون بناء جبهات معلوماتية وضمان انسياب المعلومات وتناقلها بشكل سهل وسلس.

٨ – ان الأمن الوقائى مرتبط بالوقاية من الأخطار والأزمات التى قد تهدد الدولة. عند ظهور الأزمات الاقتصادية، فإن الدولة تتجه الى التدخل فى الحياة الاقتصادية تحت مسمى الأمن القومى، أو تنقل عن كاهلها هذه الأزمة الى آخرين. من ناحية أخرى، فإن رؤوس الأموال النقدية فى العالم فى هذه الحالة ستسعى الى ارتداء قفازات الملاكمة لتفوز بالضربة القاضية. لقد تسلح جورج سوروس وغيره من صناديق التحوط بخطط محسوبة ومدبرة قبل شن هجومهم على تايلاند ١٩٩٧. لقد اختصروا أجزاء من استثمارات بنوك التنمية الأوروبية ، ثم شرعوا فى الإعداد لبعض الترتيبات الأخرى على مدى عامين متواصلين لابد أن تكون قد ظهرت بعض الإشارات لأنشطتهم الخفية هذه وهى تدار من الغرف المظلمة، لعل هذا هو السبب الذى جعل شبكات المخابرات فى الدول الآسيوية فى حالة تيقظ واستعداد. لقد سعت صناديق التحوط هذه الى نشر العديد من الشائعات التى تعطى انطباعات كاذبة وغير حقيقية وتصيب الأسواق بالاضطراب الشديد. مثال حى لهذا القول هو الهجوم المحسوب والمدروس الذى شنوه على دولار هونج كونج، ووقوع سيول بالضربة القاضية فى الجولة الأولى بفضل حصولهم على معلومات هامة حول حجم ديون الهيئات المالية الكورية ومواعيد استحقاقها.

٩– ان مصداقية المعدلات وغيرها من إجراءات الوقاية من الأزمات مرتبطة بسمعة الدولة وهيئاتها المالية . تعتبر المؤسسات الدولية لمصداقية المعدلات وصندوق النقد الدولى أداة وسلاحا فى يد الدول الغربية. فعند ظهور أزمة ما، تقوم الأولى بإضافة المزيد من الفحم والخشب للنيران المتأججة، ثم يأتى صندوق النقد الدولى ليعيد المياه الى مجاريها. وتشمل مصداقية المعدلات سمعة واستقرار بعض الدول، فى حين أن تباين المعدلات يعنى خسارة المبالغ الطائلة لهذه الدول. حين قامت شركة مودى المتحدة لخدمة المستثمرين بنشر المعدلات والأسعار الخاصة بها قامت الدنيا ولم تقعد ، عقد رؤساء الدول المؤتمرات الصحفية، وانزعج المشتغلون بالمال ، وعانت أسواق السندات المالية من هذه الأمواج المتلاطمة كثيرا. بعبارة أخرى، يلعب استقرار المعدلات والأسعار دورا غاية فى الأهمية فى اقتصاديات بعض الدول. من ثم، فإن الإنذار المبكر للوقاية يعتبر أساس الأمن القومى.

١٠ – ان الأمن التكنولوجى مرتبط بمصدر القوة الذى يستمد منه الوطن بأسه ، وبالأمن الاقتصادى بوجه عام. فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة، عانت روسيا من انهيار سريع فى قوة التكنولوجيا العلمية، واستنزاف شديد للعقول ، وإزالة للعمود الفقرى للتكنولوجيا العلمية، وتدهور شديد لصرح المعلومات والبنية الأساسية للنمو العلمى. فى وكالة الأبحاث الفضائية الأمريكية –ناسا– وحدها يعمل حوالى ١٠٠عالم روسى فى المجال البحثى، وحوالى ٩٠% من جملة الخبراء الروس يعملون فى مجال الصناعات العسكرية ، كلهم كانوا فى الأصل مواطنين روس. يمكن اعتبار هذا أيضا أحد أركان الأمن الاقتصادى إذا نظرنا للموضوع من منطلق مدى تأثيره على نمو وتطور الدولة وموقعها من المنافسة الدولية.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي	اسم كاتب المقال : مجدى صبحى
الموضوع الفرعي : عام	رقم العـــــدد : ٦٣
المصـــــدر : ملف الاهرام الاستراتيجي	تاريخ الصـدور : مارس ٢٠٠٠

ضغوط أمريكية لتخفيض أسعار النفط

Al-

مجـــدي صبحـــي

مالت أسعار النفط للتذبذب خلال النصف الثاني من شهر فبراير الماضي دون أن تشهد انهيارا كبيرا، بحيث بات السعر يدور حول ٢٦ دولار في المتوسط. وقد جاء هذا نتيجة لتأكيد العديد من وزراء النفط في منظمة الأوبك وعلى رأسهم وزراء النفط في فنزويلا والسعودية وبمشاركة من نظيرهم المكسيكي الذي لم تعد بلاده عضوا في الأوبك ولكنها تقوم بالتنسيق معها، على أنهم ينظرون جديا في رفع مستوى الإنتاج. ومن المنتظر أن يتم زيادة الإنتاج حينما يحين موعد انعقاد المنظمة يوم ٢٧ من الشهر الجاري وذلك للعمل على خفض الأسعار قليلا، وحدد الوزير السعودي نطاقا يتراوح بين ٢٠-٢٥ دولار للبرميل باعتباره النطاق المقبول للسعر، بينما ما زال عدد من أعضاء الأوبك يرون أنه من الممكن تمديد الاتفاق الحالي الخاص بسقف الإنتاج حتى نهاية سبتمبر القادم. حيث يرى هؤلاء الأعضاء وعلى رأسهم إيران والجزائر وليبيا، إضافة إلى الكويت حتى وقت قريب، أن الأسعار ربما تهبط دون تدخل مع انخفاض مستوى الطلب بشكل طبيعي مع انتهاء فصل الشتاء في الدول الغربية المستهلكة، هذا إضافة إلى المستويات التي سيستقر عندها مخزون الدول المستهلكة في نهاية شهر مارس الحالي.

ضغوط أمريكية

والواقع أن التذبذب الحادث في الأسعار والذي مال ناحية الانخفاض في نهاية الشهر الماضي يعد النتيجة الرئيسية لموجة من الضغوط الأمريكية الدءوبة. وكانت هذه الضغوط بهدف وحيد هو العمل على خفض أسعار النفط في السوق العالمي وذلك بدفع منظمة الأوبك، أو عدد من أعضائها المهمين على الأقل، إلى إعلان قبولهم برفع مستوى الإنتاج عند انعقاد المؤتمر نصف السنوي العادي للمنظمة في نهاية الشهر الحالي. وقد بدأت حملة الضغط مع إعلان وزير الطاقة الأمريكي بيل ريتشاردسون أن الإدارة تفكر في طرح جزء من الاحتياطي الاستراتيجي من النفط في الأسواق. ومن المعروف أن هذا الاحتياطي كان قد تم اللجوء إليه من قبل الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب فرض الحظر العربي مع نشوب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣. ويبلغ حجم هذا الاحتياطي الآن نحو ٥٦٨ مليون برميل وهو ما يعد أقل مستوى لهذا الاحتياطي منذ نهاية عام ١٩٩٧، وإذا ما استمر السحب من المخزون على معدلاته خلال الأسابيع الأخيرة فإن هذا المخزون النفطي سوف ينخفض إلى أقل مستوى له منذ نحو عقد من الزمن. وقد أكد على ذات التوجه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بنفسه خلال الأسبوع الثاني من شهر فبراير الماضي مع ارتفاع سعر برميل النفط من نوع "غرب تكساس" الأمريكي إلى ما يزيد على ٣٠ دولار للبرميل.

ورغم أن وزير الطاقة الأمريكي سبق وهدد باللجوء للاحتياطي في أكتوبر الماضي حينما زاد سعر نفط "غرب تكساس" إلى ما يتجاوز ٢٧ دولار للبرميل، وكان تقدير عدد من المحللين وقتها أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تلجأ لهذا في وقت من المنتظر تزايد الطلب فيه نتيجة لدخول فصل الشتاء البارد. فالإقدام على هذا التصرف كان يعني ضرورة التأكد من أنه يمكن الاستمرار فيه لفترة من الوقت تمكن من التأثير على الأسعار. وكان ذلك ينطوي على مخاطرة حيث أنه إذا فشلت الولايات المتحدة في ذلك في وقت زيادة الطلب، فإن هذا كان سيدفع نحو إعادة بناء هذا المخزون بتكلفة أكثر ارتفاعا في المستقبل، وهو ما يعني عكس الهدف المرغوب على طول الخط من قبل الدوائر الأمريكية. ومن هنا لم تقدم الولايات المتحدة بالفعل على طرح جزء من المخزون في الأسواق. ثم لجأت الإدارة الأمريكية في شهر يناير الماضي إلى طرح فكرة عقد صفقة تبادلية مع الشركات النفطية تحصل بموجبها هذه الشركات على كميات من النفط ثم تقوم بتعويضها بكميات أكبر لاحقا بعد انخفاض الأسعار. ويبدو أن تلك الخطة أيضا قد تم تأجيلها لمعرفة النتائج المترتبة على الضغوط التي يمارسها الوزير الأمريكي ريتشاردسون على المنتجين خارج وداخل منظمة الأوبك وخاصة من جانب كل من النرويج والمكسيك وفنزويلا والمملكة العربية السعودية.

وفي إطار هذه الضغوط التقى الوزير الأمريكي أولا مع نظيره المكسيكي أثناء انعقاد مؤتمر دافوس السنوي في شهر يناير الماضي وخرج بعدها الوزير المكسيكي ليصرح بأنه يتفهم المطالب الأمريكية بسبب الارتفاع الكبير في الأسعار. ثم التقى المسؤول الأمريكي بعد هذا بوزيرة الطاقة النرويجية ونظيرها الفنزويلي ليصرحا بعدها بنفس المعنى الذي ذكره الوزير المكسيكي. وبينما كان من المخطط أن يلتقي ريتشاردسون بوزيري النفط في السعودية والكويت على هامش أعمال منتدى دافوس، فإن هذا لم يتم فعليا ويبدو أنه فضل التركيز أولا على البلدان المنتجة في نصف الكرة الغربي التي تعد المزود الرئيسي للولايات المتحدة ذاتها. فقد قام ريتشاردسون بزيارة للمكسيك في شهر فبراير، ثم أتبعها بزيارة لمنطقة الشرق الأوسط ضمت دول كثيرة ولكن أهم ما فيها هو زيارته لكل من السعودية والكويت. ويمكن تفهم زيارته للسعودية باعتبارها أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، وبالتالي كان الهدف هو تأمين استمرار الموقف السعودي على رغبته غير المصرح منها لفظا بزيادة مستوى الإنتاج. أما زيارته للكويت فتأتي بهدف جذبها بعيدا عن جبهة الأوبك المنادية باستمرار الحفاظ على مستوى الإنتاج النفطي الراهن حتى نهاية شهر سبتمبر القادم. ويبدو أن جزءا من مهمة الوزير الأمريكي بيل ريتشاردسون قد تم فعليا قبل زيارة هذين البلدين العربيين مع التصريحات التي خرجت في أعقاب اجتماع وزراء نفط دول مجلس التعاون الخليجي بالرياض يوم ٢٣ فبراير الماضي، حيث كان من الواضح أنه قد حدث نوع من التوافق بين هؤلاء الوزراء على ضرورة الاستجابة للمطالب الأمريكية ورفع مستوى الإنتاج دون التصريح بكمية الزيادة في الإنتاج.

تفكيك ترويكا السوق العالمي

والواقع أن التركيز الأمريكي على الضغط على كل من المكسيك وفنزويلا والسعودية تحديدا يأتي نتيجة للمكانة التي اكتسبتها هذه الدول الثلاثة في سوق النفط العالمي خلال فترة

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي
الموضوع الفرعي : عام
المصدر : ملف الاهرام الاستراتيجي
اسم كاتب المقال : مجدى صبحى
رقم العدد : ٦٣
تاريخ الصدور : مارس ٢٠٠٠

يزيد على عام ونصف العام. إذ يبدو أن هذه البلدان قد شكلت تحالفا نفطيا ازداد قوة ونفوذا في سوق النفط العالمي. وكان هذا التحالف يعمل واقعيا باعتباره العقل المفكر والقوة المحركة لسوق النفط العالمي. فقد كانت بداية هذا التحالف عند عقد اتفاقيتي الرياض وامستردام خلال عام ١٩٩٨ والتي لم تنجح كثيرا في وقف انخفاض الأسعار بشكل ملموس. ثم توصلت هذه البلدان للخطوط العريضة لاتفاقية لاهاي في ١٢ مارس من العام الماضي، حيث استقر في هذه الاتفاقية على خفض مستوى إنتاج منظمة الأوبك بمقدار ١,٧ مليون برميل يوميا يضاف إليها نحو ٠,٤ مليون برميل أخرى من الدول المنتجة خارجها. ثم أتت التطورات التي شهدها سوق النفط منذ تم تطبيق اتفاق لاهاي في بداية شهر أبريل الماضي، لتعزز من مكانة ونفوذ هذه الترويكا، حيث زادت أسعار النفط من مستوى ٩ دولار للبرميل من نوع خام برنت البريطاني في نهاية عام ١٩٩٨ وهو ما يعد أقل مستوى لسعر النفط منذ ما يزيد على ٢٥ عاما ليرتفع سعر نفس النوع إلى ما يزيد على ٢٨ دولار للبرميل في فبراير الماضي وهو ما يعد أعلى سعر منذ تسعة أعوام أي الفترة التي سبقت حرب الخليج الثانية مباشرة. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن ظروف حرب الخليج الثانية وأزمة توقف تصدير نفط كل من العراق والكويت كانت قد أدت إلى ارتفاع في الأسعار، وهو ما لم يستمر في كافة الأحوال سوى لفترة زمنية قليلة، فإن ذلك يسمح لنا بالقول أن متوسط السعر الذي تحقق خلال الستة أشهر الأخيرة ربما لم يتحقق في الظروف الطبيعية منذ عام ١٩٨٣.

والواقع، أن العديد من الأطراف المستهلكة كانت قد حاولت مبكرا هدم هذه الترويكا بالقول أن الاتفاقات لن يتم الالتزام بها، وأنه سيتم العودة لخرق حصص الإنتاج كما كانت العادة دائما. وتجاهلت هذه الأطراف أن هناك قوة دفع جديدة تتمثل في التنسيق الأكثر إحكاما بين أعضاء المنظمة وغيرهم من المنتجين نتيجة للأضرار الكبيرة التي لحقت بهم نتيجة لانخفاض مستوى الأسعار في عام ١٩٩٨ وبداية عام ١٩٩٩. كما تجاهلت هذه الأطراف أن هناك قيادات جديدة في بعض بلدان الأوبك تتبنى رؤية تختلف إلى حد التناقض التام مع ما كانت تتبناه مسبقا. وعلى سبيل المثال فإنه لا يمكن تجاهل أن الرئيس الفنزويلي الذي انتخب في نهاية عام ١٩٩٨ وتسلم مقاليد السلطة بالفعل في بداية عام ١٩٩٩ تقدم برؤية جديدة تهدف إلى تفعيل دور الأوبك وتنصب على لقاء قمة يعقد في العاصمة الفنزويلية لقادة دول المنظمة لوضع استراتيجية طويلة الأمد تكفل الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء. والواقع أن الرئيس الفنزويلي قد أعطى لبلاده الكثير من المصداقية بالالتزام بحصة الإنتاج المقررة لفنزويلا بعد أن كانت من أكبر البلدان التي اعتادت تقليديا انتهاك الحصة. وتفيد معظم الإحصاءات أن البلدان التى تجاوزت حصصها الإنتاجية لم تكن تضم فنزويلا سوى بصورة محدودة للغاية على غير ما كان عليه الوضع لسنوات طوال تعود إلى بدأ تبني فكرة سقف الإنتاج في بداية الثمانينيات. ومن ثم فإن بناء حالة جديدة من الثقة، والتوصل إلى الصيغة التي تتكفل بتحقيق أكبر مصلحة لدول المنظمة مجتمعة كانت قد قدمت الأساس القوي لوضع استراتيجية جديدة يمكن الوثوق في نجاحها. وهذه الصيغة لا تتبنى بالضرورة فكرة معاداة الدول المستهلكة، ولكنها في الوقت ذاته تهدف إلى التخفيف من التقلبات الحادة في أسعار النفط التي تضر بمصالح دول وشعوب يمثل فيها النفط المصدر الرئيسي للثروة والدخل.

ومن هنا ركزت الولايات المتحدة ضغوطها أولا على أركان هذه الترويكا النفطية وقبل اجتماعهم يوم ٢ مارس الماضي حتى يمكن ضمان موافقتهم على زيادة حجم الإنتاج، بل واقتراح مستوى الزيادة الكفيل بتحقيق مستوى الأسعار الذي يقبل به في هذه الآونة كافة المستهلكين الغربيين وعلى رأسهم الولايات المتحدة. فبعض الأطراف الغربية بدأت في القول بأنه من المطلوب رفع مستوى الإنتاج بمقدار ٢-٣ مليون برميل يوميا، وهو ما يسمح بتحقيق هبوط معقول في الأسعار، بما يتفق مع مصالحها. بل إن إحدى المؤسسات الأمريكية وهي "ميريل لينش" ذكرت ضرورة زيادة مستوى الإنتاج بنحو ٢,٥ مليون برميل يوميا حتى يمكن للدول المستهلكة أن تعيد بناء المخزون ليصل إلى معدلاته الطبيعية! بينما من الواضح أن أيا من أطراف الأوبك أو الأطراف الأخرى التي تنسق معها مثل المكسيك والنرويج لم تحاول التورط في أي تصريح حول مدى الزيادة التي تراها في الإنتاج. وكان هذا أمرا مشتركا بين الجميع فيما عدا إندونيسيا التي ذكرت قبل شهرين أنها ترى ضرورة زيادة مستوى الإنتاج بمقدار محدود وليكن في حدود مليون برميل يوميا حتى يمكن خفض الأسعار قليلا ودون العمل على انهيارها. ومن المنتظر إذا تم كسب جبهة المعارضين في منظمة الأوبك إلى صف القبول بزيادة الإنتاج، العودة إلى مستوى الإنتاج السابق على اتفاق لاهاي، أي زيادة مستوى إنتاج الأوبك بمقدار ١,٧ مليون برميل يوميا وزيادة إنتاج البلدان المنتجة خارجها والتي تنسق معها بمقدار ٠,٤ مليون برميل، لتكون الزيادة في حدود ٢,١ مليون برميل يوميا. ويبدو أن هذا المستوى من الإنتاج هو الذي يمكن أن يحقق النطاق السعري الذي يوافق عليه عدد من الأطراف الرئيسية الفاعلة في سوق النفط العالمي خلال الفترة القادمة، سواء من جانب المنتجين أو المستهلكين وهو النطاق الذي تتراوح فيه الأسعار بين ٢٠-٢٥ دولار للبرميل.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي	اسم كاتب المقال :	مجدى صبحى
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــدد :	٦٣
المصـــــــدر :	ملف الاهرام الاستراتيجي	تاريخ الصـــدور :	مارس ٢٠٠٠

النطاق بديلا لسعر الإشارة

والواقع أن فكرة النطاق السعري، لا تحديد سعر محدد مستهدف لبرميل النفط كما دأبت الأوبك على ذلك طوال السنوات الماضية، يعود إلى ذات الفكرة التي طرحتها فنزويلا خلال اجتماع ضم وزراء الترويكا الثلاثة عقد بالعاصمة الفنزويلية كراكاس خلال شهر سبتمبر من العام الماضي. وكانت الفكرة التي طرحتها فنزويلا وقتها تقضي بالدفاع عن نطاق سعري ستهدف يتراوح بين ١٦-٢٠ دولارا للبرميل. وبحيث يتم التدخل آليا في الأسواق العالمية في حالة تحرك الأسعار خارج هذا النطاق السعري المستهدف، وذلك كبديل عن الدفاع عن نقطة سعرية محددة كما هو الحال حاليا فيما يسمى بسعر نفط الإشارة، وهو السعر المرجعي الذي تهدف منظمة الأوبك تحقيقه والبالغ ٢١ دولار للبرميل. وعلى الرغم من وجاهة هذه الفكرة، إلا أن دول الترويكا تم تأجيل التداول في فكرة فنزويلا إلى وقت لاحق، وهو ما مثل رسالة واضحة كان المتعاملون في الأسواق وقتها في حاجة إليها حتى لا ينخفض مستوى الأسعار بعد فترة قصيرة من ارتفاعها. ولكن يبدو أن تماسك الأسعار لفترة طويلة من الوقت، علاوة على كثافة وإلحاح الضغوط الأمريكية والشكاوى الأوروبية من الارتفاع الشديد في أسعار النفط كانت وراء العودة لتبني نفس هذه الفكرة وإن كان قد تم رفع هذا النطاق السعري ليتفق مع التطورات الجديدة التي شهدتها الأسواق العالمية خلال الستة أشهر الأخيرة.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي	اسم كاتب المقال :	محمد عبد البديع
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــدد :	٤١٣٦٩
المصــــــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٣/١٢

اقتصاد القرن الجديد.. إلى أين ؟

د. محمد عبد البديع

الإقتصاد، أكثر الظواهر تغيراً وأسرع العلوم تطوراً. وقد شهد القرن العشرون تغيرات اقتصادية جذرية تمثلت فى الكساد الكبير، أزمات النقد، أزمة الطاقة، البطالة، التضخم، والتضخم فى ثنايا الركود أو التضم الركودى . كما شهد علم الاقتصاد تطوراً مهما خاصة فى مناهج بحث الظواهر الاقتصادية بالاعتماد على الأساليب الرياضية والقياسية، كما انبثق منه فرعان جديدان هما التنمية الاقتصادية واقتصاد حماية البيئة. وإذا كان لنا أن نسمى القرن العشرين مسمى اقتصاديا فإننا نطلق عليه بحق قرن الأزمات الاقتصادية. فلم يكد الاقتصاد الغربى يتخطى أزمة الكساد الكبير حتى واجه بعد الحرب العالمية الثانية مشكلة التخلف الاقتصادى لبلدان يقطنها ثلثا سكان العالم. وقد هرع الفكر الاقتصادى فى الغرب والشرق على السواء يدرس هذه الشكلة ويجتهد فى استنباط الحلول الفعالة والسريعة لها حتى تواكب هذه البلدان ركب التقدم الاقتصادى وإن تعلقت بأنياله. وفى غمار انشغال الفكر الاقتصادي بمعضلة التخلف وأمل التنمية تخلقت أزمة أخرى أخطر أثراً وأعسر تناولا هى أزمة تدهور البيئة تبين علماء الاقتصاد أخيرا أن عوامل تدهور البيئة وأساليب حمايتها وجهان لمشكلة اقتصادية ، وقد بزغ من خلال ذلك أحدث فروع علم الاقتصاد قاطبة وهو اقتصاد حماية البيئة.

وهكذا ودعنا القرن العشرين واستصحبنا إلى القرن الحادى والعشرين معضلات اقتصادية ثلاثا هى التضخم الركودى فى البلدان المتقدمة، التقهقر الاقتصادى فى البلدان النامية، وتدهور البيئة بأبعاده الاقتصادية المترامية وعليه فإن الفكر الاقتصادى فى هذا القرن لابد أن يتطور فى اتجاه التصدى لهذه للعضلات الاقتصادية الثلاث. ومعضلة التضخم الركودى ترتبط بالنسق الصناعى للبلدان المتقدمة من جانب واقتصادات الرفاهية السائدة فيها من جانب آخر . فالتقدم التكنولوجى قد تطور بالنشاط الاقتصادى ناحية الاعتماد المتزايد على الآلية أو «الأوتوماتية» مما أدى إلى الاستغناء عن نسبة كبيرة من الأيدى العاملة فتفاقمت أزمة البطالة. كما أدى تضخم النشاط الاقتصادى من جانب وتضخم الاستهلاك البشرى من جانب آخر وهما مبدآن أساسيان من مبادئ نسق الرفاهية الإقتصادية السائد فى البلدان المتقدمة، أدى ذلك إلى ضخامة الانفاق العام لهذه البلدان وزيادة المعروض النقدى بها مما ثبت ظاهرة التضخم التى واكبت فى الوقت نفسه مشكلة البطالة وأزمة الركود فانبثق من ذلك أعقد معضلة واجهت البلدان المتقدمة وهى التضخم الركودى .

وقد برزت فى خضم ذلك كله معضلة تدهور البيئة وهى من أخطر المعضلات التى واجهت البشرية فى عمرها كله إن لم تكن أخطرها على الاطلاق . فالبيئة موئل الانسان والحيوان والنبات ومحتوى المادة على تنوعها من ماء ويابسة وهواء، وهى مصدر العطاء لكل ما أنعم الله به على الناس من نعم لا تحصى ولا تنفد، ولكن الله - الأعلم بما خلق- حذر الانسان من الإسراف والتبذير فى استهلاك نعمائه ونهى عن الافساد فى الأرض، بيد أنه سار فى البيئة على غير ما أمره الله فاستنزف مواردها وأجهد كل مكوناتها وأيد كل طاقاتها وغير معالمها فاضطرب نظامها واختل توازنها . وقد أدرك الانسان أن تدهور البيئة مرده إلى عوامل اقتصادية غفل الانسان عن تبعاتها حتى تفاقمت آثارها وتمخضت عن تدهور خطير . وقد كان تكاثر الانسان ذاتا فى طليعة العوامل الاقتصادية التى أضرت بالبيئة ضرراً بالغاً وذلك فيما عرف بمشكلة الانفجار السكانى فبينما تعرض العديد من فصائل الحيوان والنبات للاضمحلال أو الانقراض تزايد معدل نمو بنى الانسان وبلغ عدد سكان العالم فى نهاية القرن العشرين أربعة أمثال عددهم فى بدايته. وقد دفع الانفجار السكانى إلى استنزاف موارد البيئة المتجددة وغير المتجددة بالرعى الجائر والصيد الجائر والرى المفرط وزحف العمران على الأرض الزراعية والاسراف فى استخدام المعادن والوقود الحفرى ، كل ذلك فى سبيل تدبير الغذاء والمسكن والملبس ووسائل النقل وسائر الحاجات المتلاحقة للإعداد المتزايدة من بنى البشر .

ومع تقدم التقنية زادت سيطرة الانسان على البيئة فسخرها لتلبية مطالب الرفاهية التى لا تنتهى ولا تشبع وانعكس ذلك فى تضخم هائل للانتاج والاستهلاك جاء على حساب موارد البيئة وارتد اليها فى صورة مخلفات عجزت عن استيعابها فانتشر التلوث فى البر والبحر والجو. وكان من أثر نشاط الانسان المكثف فى البيئة أن ظهرت مشكلة أخرى من مشكلات تدهورها هى تغير معالم البيئة متمثلة فى زيادة نسبة ثانى أكسيد الكربون فى الهواء والارتفاع التدريجى لحرارة الأرض وتآكل طبقة الأوزون والتصحر الناتج عن قطع الغابات والرعى الجائر، وارتفاع مستوى المياه الجوفية بسبب الرى المفرط واضمحلال التربة وتآكل الشواطئ... وغير ذلك من مظاهر تغير معالم البيئة إلى الأسوأ بطبيعة الحال.

وهكذا تمسك المعضلات الثلاث بتلابيب اقتصاد القرن الحادى والعشرين لتخرجه من مسار القرن الماضى وتدفع به فى مسار حرج جديد يبتعد عن التحليل النقدى ليهتم بالتحليل المادى للظواهر الاقتصادية كما تحول فى القرن العشرين من التحليل النظرى إلى التحليل الرياضى والقياسى. ومن المنتظر أن يصبح كل من تدهور البيئة وحمايتها فى طليعة الظواهر الاقتصادية التى يهتم بها لقتصاد القرن الجديد. وسوف تتطور مناهج البحث الاقتصادى تطوراً جذريا فى اتجاه أنساق جديدة تهتم بمادة النشاط الاقتصادى كاهتمام العلوم الطبيعية بها .

ولكن ، هل ينجح اقتصاد القرن الحادى والعشرين بمناهجه المنتظرة فى أن يتخطى معضلاته الثلاث؟ الأمل فى ذلك كبير، وهو محض أمل دخلنا به القرن الجديد، ومازالت هذه المسارات مجرد رؤى تجتذب الأنظار وتستنفر الهمم وتستحث العقول . وإذا بلغنا من كل ذلك مأربا أو قضينا منه وطراً فسوف تتخلق من خلال التغلب على هذه المعضلات معضلات أخرى ليبدأ الانسان معها رحلة معاناة لا تنتهى ، من معضلة إلى غاية ومن غاية إلى معضلة، وهكذا حتى يرث الله الأرض ومن عليها فذلك هو قدر الله فى خلقه «ولقد خلقنا الانسان فى كبد»

